مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

يناير – ابريل ٢٠٢٤ العدد ٥٤

OIC Journal

الأمين العام للمنظمة: الفلسطينيون يتعرضون لعدوان إسرائيلي غاشم غير مسبوق

غزة تحت مطرقة الموت والتجويع والتهجير

القمة العربية الإسـلامية المشتركة غير العادية
Joint Arab Islamic Extraordinary Summit
Sommet arabo-islamique conjoint extraordinaire

الرياض – المملكة العربية السعودية
١١ نوفمبر ٢٠٢٣

انعقدت القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م، وذلك لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث افتتح أشغال القمة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبمشاركة قادة ورؤساء حكومات ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية.

القضية الفلسطينية مرتكز مفصلي في عملنا لصالح الأمة الإسلامية

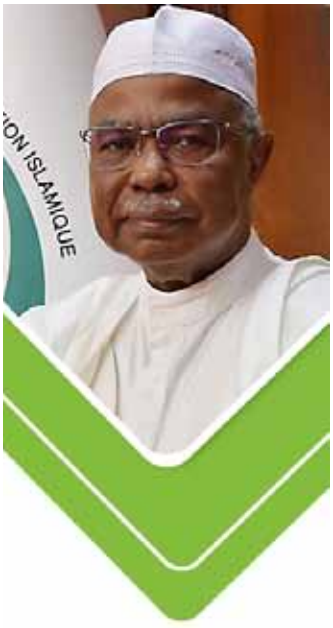

حسين إبراهيم طه

الأمين العام

لمنظمة التعاون الإسلامي

تابعنا جميعا، ببالغ الأسى والألم، المجازر المروعة والمناظر البشعة للقتل والهدم التي ارتكبها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة

يتعرض الفلسطينيون منذ مطلع أكتوبر الماضي، لواحدة من أبشع حملات الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ البشري، تجسدت في عدوان إسرائيلي همجي يتعرض له قطاع غزة ولا يستثني أحداً ولا يراعي قانونا ولا أخلاقا ولا إنسانية، استشهد خلاله عشرات الآلاف وجرح مئات الآلاف من الفلسطينيين. خلال هذا العدوان دمرت آلاف المباني وأزيلت عشرات الأحياء، وأخرج القطاع الصحي عن العمل، وتوقفت المدارس والمستشفيات عن وظائفها التقليدية وتحولت إلى مراكز إيواء لا تسلم هي الأخرى من الاعتداءات المتكررة، وهدمت دور عبادة والمساكن والمنشئات الحيوية، وأصبح سكان قطاع غزة يفتقرون لجميع أساسيات الحياة.

وأمام هذا الوضع الكارثي أؤكد على الموقف الموحد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، وهو العمل على إنهاء مأساة الفلسطينيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية، وهو موقف لا يتبدل ولا يتغير، ذلك أن القضية الفلسطينية هي أساس نشأة منظمة التعاون الإسلامي والمرتكز المفصلي في عملها.

وفي ظل هذا الوضع اللاإنساني الذي تعيشه فلسطين، وكل المآسي التي يمر بها الشعب الفلسطيني على مدى الشهور الثلاثة الماضية، سارعت منظمة التعاون الإسلامي إلى تسخير كل آلياتها وقدراتها من أجل خفض هذه الاعتداءات والعمل على حل القضية بشكل عاجل.

وفي سبيل ذلك، عقدت المنظمة في الحادي عشر من نوفمبر الماضي، قمة عربية وإسلامية مشتركة غير عادية بدعوة كريمة من المملكة العربية السعودية في العاصمة الرياض، لبحث العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني. وأكرر هنا جزيل شكري وتقديري للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، -حفظهما الله- على الدعوة لهذه القمة، وما وفرته من إمكانات لإنجاح أعمالها. وقد تمخضت هذه القمة عن توصيات هامة لمعالجة الأوضاع القاسية في فلسطين والتطورات بالغة الخطورة الناتجة عن العدوان الاسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.

فقد تابعنا جميعا، ببالغ الأسى والألم، المجازر المروعة والمناظر البشعة للقتل والهدم التي ارتكبها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة، والتطهير العرقي الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية ونموذجا للإرهاب المنظم والعنف والوحشية التي يتسم بها ويمارسها هذا الجيش دون رادع سياسي أو أخلاقي أو إنساني أو قانوني. وهو ما يتوجب معه اللجوء إلى الآليات القانونية والقضائية الدولية المتاحة لملاحقته ومساءلته. وقد انطلقت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالفعل في هذا المسار، حيث طلبت من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح التحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل وملاحقة الجناة في المحافل الدولية، وعبر جميع السبل القضائية والقانونية.

وفي إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، كلفت القمة العربية والإسلامية المشتركة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، وزير خارجية المملكة العربية السعودية بصفتها رئيسة القمة العربية والإسلامية وعدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة وكلا من أمين عام منظمة التعاون الإسلامي وأمين عام جامعة الدول العربية بدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة لحشد الجهود الدولية من أجل وقف العدوان على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

وقد قررت القمة أيضاً تكليف الأمانة العامة بإنشاء وحدتي رصد، إحداهما قانونية.

ونجدد دعوتنا إلى تفعيل الآليات القضائية الدولية ومسار العدالة الجنائية الدولية من أجل ردع الاحتلال الاسرائيلي، ومنعه من ارتكاب المزيد من الجرائم وضمان مساءلته ومحاسبته على انتهاكاته المستمرة. ونؤكد على أن سياسة العدوان لن تحقق الأمن والاستقرار، بل على العكس من ذلك، ستساهم في تغذية دوامة العنف والكراهية. والسبيل الوحيد لتفادي ذلك هو أن تتقيد إسرائيل بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وعلى المجتمع الدولي العمل على إلزامها بذلك.

وكانت المنظمة قد عقدت اجتماعا استثنائيا للجنة التنفيذية مفتوح العضوية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، بدعوة من المملكة العربية السعودية، رئيس القمة الإسلامية، وجمهورية باكستان، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وفي إطار متابعتنا لمخرجات هذا الاجتماع، أجرينا العديد من الاتصالات ووجهنا خطابات إلى الأطراف الدولية الفاعلة لنقل موقف المنظمة بشأن ضرورة وقف العدوان وايصال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بشكل عاجل وكاف ومستدام.

ونؤكد أن منظمة التعاون الإسلامي ترفض رافضا باتا ومطلقا خطط إسرائيل، قوة الاحتلال الإجرامية، الرامية إلى التهجير القسري والتطهير العرقي لأبناء الشعب الفلسطيني، كما نؤكد أن أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية، ومدينة القدس المحتلة، تشكل وحدة جغرافية واحدة، وأن الإقدام على مثل هذه الفعال الشنيعة ستكون لها تداعيات وخيمة على المنطقة برمتها.

أخيرا، وأمام حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة، أكرر مناشدتي لدولنا الأعضاء للمسارعة بتقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لدولة فلسطين، حتى تتمكن من توفير الاحتياجات الضرورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام المكلف ورئيس التحرير
الدكتور عبد الحميد صالحي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبة

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص. ب 178 جدة : 21411
هاتف : 6515222 فاكس : 6512288

حقوق نشر الصور داخل العدد
منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

روابط أجهزة المنظمة

الأجهزة المتفرعة

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. جدة www.fiqhacademy.org
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة. الدار البيضاء www.icdt-oic.org
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا. داكا www.iutoic-dhaka.edu
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة www.sesrtcic.org
- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا). اسطنبول www.ircica.org
- صندوق التضامن الإسلامي. جدة www.isf-fsi.org
- الجامعة الاسلامية في النيجر. نيامي
- الجامعة الاسلامية في أوغندا. كامبالا

المؤسسات والأجهزة المتخصصة

- البنك الإسلامي للتنمية. جدة www.isdb.org
- منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو). الرباط www.isesco.org.ma
- اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا). جدة www.islamicnews.org.sa
- اتحاد الإذاعات الإسلامية (إيبو). جدة www.ibu.org
- اللجنة الإسلامية للهلال الدولي. بنغازي www.icic-oic.org
- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. نور سلطان
- منظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية. القاهرة
- مركز العمل لمنظمة التعاون الاسلامي. باكو
- مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق الشرطي. اسطنبول
- منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك). إسلام آباد

المؤسسات المنتمية

- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. كاراتشي www.icci-oic.org
- معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية. إسطنبول
- الجامعة الاسلامية العالمية في ماليزيا. كوالا لمبور
- الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي. الرياض
- منتدى شباب التعاون الاسلامي للشباب. اسطنبول
- المجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية. المنامة
- الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم. عَمان www.ias-worldwide.org
- منظمة العواصم والمدن الإسلامية. مكة المكرمة www.oicc.org
- المنتدى العالمي للوسطية. عَمان
- الاتحاد العالمي للكشاف المسلم. جدة
- فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي. سيري كامبنغان. ماليزيا
- اتحاد السلطات الضريبية للدول الاسلامية (أتايك). الخرطوم
- الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية. القاهرة www.wfais.org
- اتحاد المقاولين في البلدان الاسلامية. الدار البيضاء
- اتحاد المستشارين في البلدان الاسلامية. اسطنبول
- الاتحاد العقاري في الدول الاسلامية. جيبوتي
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر. جدة www.oisaonline.com
- منتدى الإعلاميين لمنظمة التعاون الاسلامي. تركيا
- منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء. تركيا

محتويات العدد

ملف فلسطين

٥ قمة الرياض: المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام ما لم ينعم بهما الفلسطينيون

٦ لجنة وزارية عربية – إسلامية تبدأ جولة عالمية لوقف العدوان على غزة

١٣ «التنفيذية» الاستثنائي يرفض تهجير سكان قطاع غزة

تحت المجهر

٢٠ «صندوق أفغانستان» يوقع السلسلة الثانية من مشاريع الدعم

لقاءات

٢٤ الرئيس الغامبي يستقبل أمين عام المنظمة

أخبار المنظمة

٢٦ مبعوث المنظمة إلى جامو وكشمير يقوم بجولة في الإقليم

ملف المرأة

٣٢ كوكبة من رياديات مسلمات يشاركن في مؤتمر «المرأة في الإسلام» بجدة

٣٦ وفد المنظمة في أوزباكستان للمشاركة في منتدى تمكين المرأة

شؤون اجتماعية

٣٨ دعوة دول المنظمة لتحسين وضع «ذوي الإعاقة» وكبار السن

شؤون ثقافية

٤٠ الأمانة العامة تشارك في فعاليات المؤتمر الدولي لـ «العربية» في دبي

شؤون إنسانية

٤٣ تعاون بين «التعاون الإسلامي» ومفوضية اللاجئين» بشأن أزمات اللجوء

الإسلاموفوبيا

٤٦ المنظمة ترحب باعتماد البرلمان الدانماركي قانونا يحظر الإساءة للنصوص الدينية

قضايا اقتصادية

٤٨ الرئيس الأذربيجاني يستقبل الأمين العام على هامش «وزاري العمل» في باكو

٥٠ في الثلث الأخير من ٢٠٢٣: المنظمة تنشط لبذل جهود للقضاء على البطالة

علوم وتكنولوجيا

٥٤ الأمين العام: دول العالم الإسلامي الأكثر معاناة من آثار المناخ السلبية

العالم الإسلامي

٥٥ «التعاون الإسلامي» تهنئ السعودية على فوزها باستضافة كأس العالم لكرة القدم و«إكسبو»

أجهزة

٥٧ حسين طه يحذر من مخاطر التمييز العنصري

18 الموتى لا يجدون قبورا في غزة

31 معقل الفراعنة أسماها العرب «أسوان»

33 حسين طه: «الإسلام أنصف المرأة» ويدعو لعدم الأخذ بالنماذج المعزولة

41 المنظمة تشارك في النسخة التاسعة لبرنامج «رحلة الأماكن المقدسة»

52 دعوة دول المنظمة لزيادة استثماراتها في قطاعات الاقتصاد الحيوية

قمة إسلامية - عربية مشتركة

لمواجهة العدوان على غزة

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته أمام القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية التي انعقدت في العاصمة السعودية، الرياض في ١١ نوفمبر الماضي والتي بحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، أنه وفي إطار متابعة الأمانة العامة لمخرجات اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري بخصوص التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، قام الأمين العام باتصالات ووجه خطابات لعدد من الأطراف الدولية الفاعلة لنقل موقف المنظمة بشأن ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي وايصال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة.

وكانت العاصمة الرياض قد استضافت القمة المشتركة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبمشاركة قادة ورؤساء حكومات ورؤساء وفود الدول الأعضاء في المنظمة وجامعة الدول العربية.

وأكد الأمين العام مواصلة التحرك مع الدول المؤثرة والمنظمات الدولية لنقل موقف ومطالب المنظمة بشأن ضرورة الوقف الفوري للعدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والحاجة لإطلاق مسار سياسي برعاية دولية ينهي الاحتلال ويفضي لإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ٤ حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وتقدم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته في القمة بجزيل الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، على الدعوة لهذه القمة، وعلى كرم الضيافة لإنجاح أعمالها.

وقال الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه إن هذه القمة تنعقد "في الوقت الذي يتعرض فيه الفلسطينيون لعدوان عسكري غاشم وغير مسبوق" وجدد الالتزام المشترك بالواجبات تجاه نصرة قضية فلسطين والقدس الشريف، التي تشهد تطورات بالغة الخطورة نتيجة العدوان الاسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.

وأوضح الأمين العام بأن المنظمة تابعت ببالغ الألم، مشهد المجازر المروعة التي تجسد نموذجا للإرهاب المنظم والعنف والوحشية التي يتسم بها ويمارسها جيش الاحتلال دون رادع سياسي أو ديني أو إنساني أو قانوني، مؤكدا أنها تستدعي اللجوء إلى الآليات القانونية والقضائية الدولية المتاحة لملاحقة الاحتلال ومساءلته.

وثمن السيد حسين طه مواقف الدول الأعضاء في المنظمة والتي أدانت العدوان، والجهود التي بذلتها في رعاية واستصدار قرار مهم من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعو إلى هدنة إنسانية دائمة تقود إلى وقف العدوان، وفتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات والاحتياجات الأساسية لقطاع غزة. وأكد الأمين العام للمنظمة ضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها على الساحة الدولية، بغية ضمان تنفيذ هذا القرار، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ودعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه الدول الأعضاء للمسارعة بتقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة لدولة فلسطين، حتى تتمكن من توفير الاحتياجات الضرورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في ظل حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة.

قمة الرياض: المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام

ما لم ينعم بهما الفلسطينيون

أكدت القمة العربية – الإسلامية المشتركة في قرارها مركزية القضية الفلسطينية، كما أكدت وقوفها بكل إمكاناتها إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني المشروع لتحرير كل أراضيه المحتلة وشددت على ضرورة وقف العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ووقوف دولها ورفضها المطلق لمحاولات التهجير القسري أو الترحيل للشعب الفلسطيني، ورفض أي تكريس لفصل غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.

وأكد قرار القمة الإسلامية العربية المشتركة بأن إسرائيل وكل دول المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام ما لم ينعم بهما الفلسطينيون ويستردون كل حقوقهم المسلوبة، ودعت القمة المشتركة لعقد مؤتمر دولي للسلام، في أقرب وقت، مشيرة إلى أن السلام العادل والدائم والشامل هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك استنادا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية كمرجعية أساسية، وجدد التمسك بكافة عناصرها وأولوياتها.

وتضمن قرار القمة المشتركة خطوات سياسية وقانونية وإنسانية بما فيها كسر الحصار على قطاع غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية واسلامية ودولية، وإسناد جهود جمهورية مصر العربية لإدخال المساعدات إلى القطاع بشكل فوري ومستدام وكاف. ودعت القمة المشتركة المنظمات الدولية إلى المشاركة في هذه العملية كما طالب القرار الصادر عن القمة مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار يدين التدمير والتهجير ومنع الخدمات والاحتياجات الاساسية، ويفرض وقفا فوريا للعدوان العسكري الاسرائيلي، ويرفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني ويضمن إيصال المساعدات الانسانية إلى قطاع غزة، وإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالامتثال للقوانين الدولية. كما وصف القرار العدوان الاسرائيلي الجاري بجريمة حرب انتقامية لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة.

وتضمن قرار القمة العربية – الإسلامية المشتركة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية والإسلامية لتوفير المساهمات والدعم المالي والاقتصادي والإنساني لحكومة دولة فلسطين ووكالة الأونروا، والتأكيد على ضرورة حشد الشركاء الدوليين لإعادة إعمار غزة والتخفيف من آثار الدمار الشامل للعدوان الإسرائيلي فور وقفه.

وكلف القرار الأمانتين العامتين في منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية بإنشاء وحدتي رصد قانونيتين متخصصتين لتوثق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي، وإعداد مرافعات قانونية حول الانتهاكات الاسرائيلية، مؤكدا دعم المبادرات القانونية والسياسية لدولة فلسطين في محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الانسان، ومطالبا كذلك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية استكمال التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وكلف القرار وزراء خارجية السعودية والأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا وفلسطين وأية دول أخرى مهتمة، والأمينين العامين للمنظمتين بدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمتين لبلورة تحرك دولي لوقف الحرب على قطاع غزة.

كما طالب القرار الصادر عن القمة المشتركة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال التي يستخدمها جيشها والمستوطنون الإرهابيون في قتل الشعب الفلسطيني وتدمير بيوته ومستشفياته ومدارسه ومساجده وكنائسه وكل مقدراته.

وتضمن القرار إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللاإنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري.

لجنة وزارية عربية - إسلامية تبدأ جولة عالمية لوقف العدوان على غزة

ترأس صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية، التي ترأس بلاده القمتين العربية والإسلامية الحالية، وفدا عربيا – إسلاميا ضم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، للقيام بجولة شملت عددا من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وغيرها من الدول والمنظمات الدولية المعنية، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وجاء تشكيل الوفد تنفيذا لقرارات القمة العربية الإسلامية المشتركة التي عقدت في ١١ نوفمبر الماضي.

وشارك في التحرك العربي – الإسلامي، معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية جمهورية تركيا السيد هاكان فيدان، ومعالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية السيد يوسف مايتاما توجار، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه.

وجاء هذا التحرك باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة بغية الوصول لوقف فوري لإطلاق النار على قطاع غزة، والضغط بغية البدء بعملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق سلام دائم وشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة، واتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف جرائم سلطات الاحتلال الاستعمارية ضد الإنسانية، مع تأمين ممرات إغاثية عاجلة لتجنب وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة المحاصر.

وعقدت اللجنة الوزارية في باكورة جولتها اجتماعاً مع نائب الرئيس الصيني، السيد هان جينغ، وذلك في قاعة الشعب الكبرى بالعاصمة بكين. وثمن السيد هان جينغ، الجهود العالية للقمة المشتركة، وما نتج عنها من قرارات تهدف لخفض التصعيد وحماية المدنيين واستعادة جهود السلام، مؤكداً دعم بلاده لجهود اللجنة الوزارية. وقال هان جينغ إن بلاده تعمل منذ اندلاع الأزمة على الدفع وبقوة في اتجاه وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، والسماح بالإغاثة الإنسانية، وإيجاد حلٍ عادل للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الصين حريصة على التنسيق والعمل مع الدول العربية والإسلامية لوقف إطلاق النار.

وبدورهم أشاد أعضاء اللجنة بالمواقف التي اتخذتها الصين فيما يتعلق بالأزمة في القطاع التي تتطابق مع المواقف العربية والإسلامية، مشيرين للدور الإيجابي الذي قامت به الصين في مجلس الأمن باتجاه وقف إطلاق النار في القطاع.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية الوقف الفوري للتصعيد العسكري، والتهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وتأمين ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية العاجلة، وإعادة إحياء مسار عملية السلام وفقاً للقرارات الدولية، بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

والتقت اللجنة بوزير الخارجية الصيني، السيد وانغ يي، في بكين، حيث رحب الأخير بأعضاء اللجنة، مؤكداً دعم بلاده للدعوة الصادرة عن قمة الرياض لحل الدولتين وفقاً للقرارات الدولية، كما دعا المجتمع الدولي للتحرك لإنهاء الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية الوقف الفوري للتصعيد العسكري، والتهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية الضرورية، لتجنب تفشي الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

مشاورات دولية مع الرئيس الفرنسي وأمين عام الأمم المتحدة

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، في ٢٢ نوفمبر الماضي، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، اجتماعاً رسمياً مع فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، وذلك بالعاصمة الفرنسية باريس، وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة الوزارية، وهم معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين بدولة فلسطين السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية جمهورية تركيا السيد هاكان فيدان، ومعالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية السيد يوسف مايتاما توجار، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، وبحضور معالي وزيرة خارجية الجمهورية الفرنسية السيدة كاثرين كولونا.

ورحب الاجتماع، بجهود الوساطة المشتركة لجمهورية مصر العربية ودولة قطر، والولايات المتحدة الأمريكية.

وطالب أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة جمهورية فرنسا بالقيام بدور متوازن بما يتسق مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، للوصول لوقف فوري وكامل لإطلاق النار، وتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة.

وطالب أعضاء اللجنة الوزارية باضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته عبر رفض كافة أشكال الانتقائية في تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية الدولية، وحماية الشعب الفلسطيني من الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وتطرق الاجتماع إلى ضرورة إحياء عملية السلام، حيث شدد أعضاء اللجنة الوزارية على أهمية ضمان السلام العادل والدائم والشامل، عبر تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بحل الدولتين، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما التقت اللجنة الوزارية المشتركة في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، وذلك بمشاركة وزراء السعودية وقطر والأردن، ومصر، وفلسطين وتركيا، وإندونيسيا، والإمارات وماليزيا، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط.

وجرى خلال الاجتماع بحث تطورات الأوضاع في

وتطرق الاجتماع إلى أهمية تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حماية وأمن الشعب الفلسطيني من الانتهاكات البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والعودة إلى مسار السلام بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بحل الدولتين، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

وجدد أعضاء اللجنة الوزارية مطالبتهم بأهمية اتخاذ المجتمع الدولي كافة الإجراءات الفاعلة لضمان تأمين الممرات الإغاثية لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة لقطاع غزة.

وزراء بدول المنظمة يلتقون لافروف لبحث الوضع في غزة

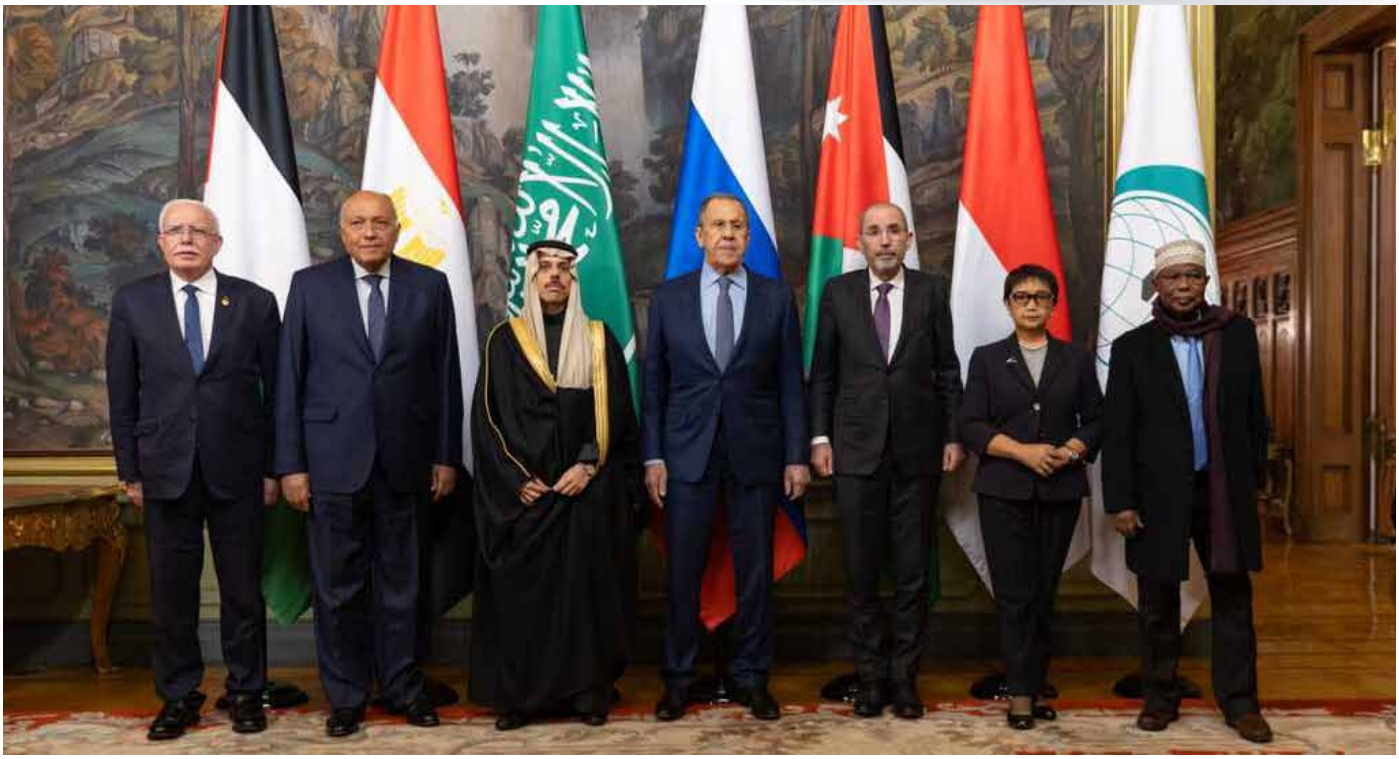

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، في ٢١ نوفمبر الماضي، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، اجتماعاً رسمياً مع معالي وزير خارجية روسيا الاتحادية السيد سيرجي لافروف، وذلك في قصر الضيافة الروسي، وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة الوزارية، وهم معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين السيد رياض المالكي، ومعالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي الأمين لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه.

وفي بداية الاجتماع ألقى معالي وزير الخارجية الروسي، كلمة أشاد فيها بالجهود التي تقوم بها اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية نحو وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي طال أمده.

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى أن بلاده تقف مع جهود وقف إطلاق النار بشكل فوري، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفقاً لقرارات قمة السلام بالقاهرة، والقمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية بالرياض.

وأعرب لافروف عن إدانة بلاده للعقاب الجماعي بحق المدنيين في قطاع غزة، والتي اعتبرها انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، مشدداً على أهمية التحرك باتجاه وقف كافة الانتهاكات للقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني، مع أهمية إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية لقطاع غزة لتجنب كارثة إنسانية غير مسبوقة.

وأعرب وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف عن وقوف بلاده مع تهيئة الظروف لإطلاق عملية سلام شاملة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادرة العربية للعام ٢٠٠٢ بهدف حل الدولتين.

عقب ذلك، شدد أعضاء اللجنة الوزارية على أهمية اتخاذ أعضاء مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي إجراءات فاعلة وعاجلة للوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، مؤكدين بأن ذلك يعد أولوية لجميع الدول العربية والإسلامية.

وأشار أعضاء اللجنة الوزارية إلى أهمية رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل فوري وإطلاق الأسرى والرهائن، وإعادة تفعيل عملية سلام جادة وعادلة، تحظى بدعم مرجعيات الشرعية الدولية.

وطالب أعضاء اللجنة الوزارية باضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته عبر رفض كافة أشكال الانتقائية في تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية الدولية، والتغاضي عن الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدنيين الفلسطينيين العزل، وانتهاكات الاحتلال تجاه قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية.

وأشار أعضاء اللجنة الوزارية إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكات قواعد القانون الدولي، وعدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن الأسبوع الماضي، يضعف شرعية النظام الدولي، ومصداقية المدافعين عنه، وقدرته في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الإقليمي مستقبلاً كما يغذي بواعث التطرف والعنف.

وشدد أعضاء اللجنة الوزارية على أهمية السماح الفوري بإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والماء والوقود والكهرباء إلى غزة والتي تُعد مسؤولية أخلاقية وقانونية على المجتمع الدولي برمته، مشيرين إلى أن حرمان أهالي غزة من متطلبات الحياة الأساسية يُعد خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة، وتجاوز على كل القيم والمبادئ الإنسانية.

"الوزارية المكلفة" تلتقي بلينكن وتبحث معه جهود وقف إطلاق النار

عقد أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في ٨ ديسمبر الماضي، في العاصمة الأمريكية واشنطن، جلسة مباحثات رسمية مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، وذلك بمشاركة معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر، ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية الجمهورية التركية السيد هاكان فيدان.

وشدد أعضاء اللجنة على مطالبتهم الولايات المتحدة الأمريكية بتحمل مسؤولياتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لدفع الاحتلال الإسرائيلي نحو الوقف الفوري لإطلاق النار، معبرين عن امتعاضهم جراء استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض "الفيتو" والذي منع صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي، يدعو وللمرة الثانية للوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة لأسباب إنسانية.

وجدد أعضاء اللجنة، موقفهم الموحد إزاء رفض مواصله قوات الاحتلال لعدوانها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مجددين دعوتهم لضرورة الوقف الفوري والتام لإطلاق النار، وضمان حماية المدنيين، وعلى النحو الذي ينص عليه القانون الإنساني الدولي، ووقف المأساة الإنسانية، التي تتعمق كل ساعة في قطاع غزة، ورفع كافة القيود التي تعرقل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

وأعرب أعضاء اللجنة عن موقفهم الرافض جملة وتفصيلاً لكافة عمليات التهجير القسري، التي يسعى الاحتلال لتنفيذها، مؤكدين على أهمية الالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتأكيدهم التصدي لها وعلى كافة المستويات.

وجدد أعضاء اللجنة التأكيد على إيجاد مناخ سياسي حقيقي يؤدي إلى حل الدولتين، وتجسيد دولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧م، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، معربين عن رفضهم لتجزئة القضية الفلسطينية ومناقشة مستقبل قطاع غزة بمعزل عن القضية الفلسطينية.

كما التقى أعضاء اللجنة في ١٢ ديسمبر الماضي، في جنيف، بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيد تيدروس أدهانوم، وذلك برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية وبمشاركة معالي السيد رياض المالكي، ومعالي وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي الأمين لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه.

وجرى خلال اللقاء، مناقشة الأحداث المتسارعة والتطورات الخطيرة في قطاع غزة، وتصاعد استهداف المدنيين العزل والأعيان المدنية، بما فيها تدمير القطاع الصحي.

وبحث أعضاء اللجنة الوزارية مع مدير عام منظمة الصحة العالمية، التدمير المنهج الذي طال القطاع الصحي في غزة، والذي لم يعد قادراً على تقديم الرعاية للجرحى والمرضى، وكذلك الحالة الصحية الخطيرة في قطاع غزة وانتشار الامراض والاوبئة جراء الانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بمنع الغذاء والماء والدواء، مطالبين بسرعة تحرك كافة المنظمات الدولية، ومنها منظمة الصحة العالمية للحد من تدهور الأوضاع الصحية في القطاع والمناطق المتضررة.

وجدد أعضاء اللجنة الوزارية مطالبتهم المجتمع الدولي باتخاذ ما يلزم لضمان تأمين الممرات الإغاثية وتمكين المنظمات الدولية بممارسة دورها دون عوائق وتأمين الحماية الكاملة لها.

اللجنة تلتقي رئيس الوزراء الكندي ووزير الخارجية البريطاني

التقى أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من قمة الرياض، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في ٩ ديسمبر الماضي، في العاصمة الكندية أوتاوا، بدولة رئيس وزراء كندا السيد جاستن ترودو، وذلك بمشاركة معالي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية الجمهورية التركية السيد هاكان فيدان.

وناقش اللقاء الأحداث المتسارعة والتطورات الخطيرة في قطاع غزة وتداعياتها، والتصعيد العسكري تجاه المدنيين العزل، وأهمية الوقف الفوري لإطلاق النار، بما يضمن عودة الأمن والاستقرار لقطاع غزة. وشددت اللجنة على أهمية بذل المجتمع الدولي كافة الجهود للتحرك بشكلٍ فوري وعاجل نحو وقف الانتهاكات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما يضمن حماية كاملة للمدنيين في قطاع غزة.

كما طالب أعضاء اللجنة باضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته نحو العودة إلى مسار السلام الشامل والعادل، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، معربين عن قلقهم إزاء اتساع رقعة الاعتداءات السافرة التي تمارسها قوات الاحتلال على المدنيين، والمخالفات المتكررة للقانون الدولي.

والتقت اللجنة برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية السعودي، مع معالي وزير الخارجية البريطاني السيد ديفيد كاميرون، بحضور معالي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة بوزارة الخارجية والتنمية البريطانية اللورد طارق أحمد في لندن، وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة الوزارية، وهم معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير الخارجية المصري السيد سامح شكري، ومعالي وزير الخارجية الفلسطيني السيد رياض المالكي، ومعالي وزير الخارجية التركي السيد هاكان فيدان، ومعالي وزيرة الخارجية الإندونيسية السيدة ريتنو مارسودي، ومعالي وزير الخارجية النيجيري السيد يوسف مايتاما توجار، ومعالي أمين عام الجامعة العربية السيد أحمد أبو الغيط.

وشدد أعضاء اللجنة الوزارية على أهمية اتخاذ أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي إجراءات فاعلة وعاجلة للوقف الكامل لإطلاق النار في قطاع غزة، مؤكدين بأن ذلك يعد أولوية لجميع الدول العربية والإسلامية.

وطالب أعضاء اللجنة الوزارية، بريطانيا بالقيام بدور متوازن بما يتسق مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، للوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة.

وناقش الاجتماع تأمين الممرات الآمنة لإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والماء والوقود والكهرباء إلى غزة، بالإضافة إلى السماح للمنظمات الدولية بالقيام بمهامها في قطاع غزة ومحيطها.

وطالبت اللجنة باضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته عبر رفض كافة أشكال الانتقائية في تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية الدولية، والتغاضي عن الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين ضد الفلسطينيين في القطاع والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

فيما التقت اللجنة كذلك في جنيف، بالمفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، السيد فولكر تورك.

وبحث أعضاء اللجنة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان أهمية وقف الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال بحق المدنيين في القطاع، مشددين على أهمية مواصلة الأمم المتحدة جهودها الرامية للوقف الفوري لإطلاق النار وتهيئة الظروف للعودة إلى مسار السلام الشامل والعادل بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني.

اللجنة الوزارية ترفض تجزئة القضية الفلسطينية

عقد أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في ١٥ ديسمبر الماضي، في العاصمة النرويجية أوسلو، اجتماعاً رسمياً مع رئيس وزراء مملكة النرويج السيد يوناس غار ستوره، وأصحاب المعالي وزراء خارجية دول شمال أوروبا النورديك (النرويج - الدنمارك - السويد - فنلندا - آيسلندا) ودول اتحاد البنلوكس (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورغ)، وذلك بمشاركة معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر، ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي، ومعالي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، السيد رياض المالكي، ومعالي وزير خارجية جمهورية تركيا، السيد هاكان فيدان، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه.

وجرى خلال جلسة المباحثات، مناقشة التطورات الخطيرة في قطاع غزة، ومواصلة الاحتلال الإسرائيلي التصعيد العسكري تجاه المدنيين العزل، مجددين موقفهم الموحد إزاء رفض مواصله قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدوانه على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ودعوتهم لضرورة الوقف الفوري والتام لإطلاق النار، وضمان حماية المدنيين، وعلى النحو الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني.

كما طالب أعضاء اللجنة بالتصدي لكافة الانتهاكات الصارخة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والتي تزيد من المأساة الإنسانية، وتعرقل دخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة المحاصر، مشددين على أهمية محاسبة الاحتلال على الانتهاكات المتواصلة في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والتي تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية اتخاذ الخطوات الجادة والعاجلة لضمان تأمين الممرات الإغاثية لإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية العاجلة لقطاع غزة، معبرين عن رفضهم لتقييد دخول المساعدات الإنسانية بشكلٍ سريع وآمن.

وشدد أعضاء اللجنة على أهمية تهيئة الظروف السياسية الجادة لقيام دولة فلسطينية على خطوط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧م، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، معربين عن رفضهم لتجزئة القضية الفلسطينية ومناقشة مستقبل قطاع غزة بمعزل عن القضية الفلسطينية.

كما التقى أعضاء اللجنة في ١٢ ديسمبر الماضي، في جنيف، برئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر.

وجرى خلال اللقاء، مناقشة الأحداث المتسارعة والتطورات الخطيرة في قطاع غزة، والعدوان الذي يستهدف المدنيين العزل والأعيان المدنية، وأهمية توفير حماية للمدنيين العزل. وشددوا على دعوتهم للوقف الفوري لإطلاق النار، بما يتيح إغاثة سكان قطاع غزة، وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان، ويضمن عودة الأمن والاستقرار لقطاع غزة.

وشدد أعضاء اللجنة على أهمية بذل المجتمع الدولي كافة الجهود لوقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتحديدا القانون الدولي الإنساني، ووقف استهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والإغاثي، معبرين عن إدانتهم للهجمات السافرة من قبل قوات الاحتلال على المستشفيات ومراكز الإغاثة والايواء، التي تعد انتهاكاً صارخاً لكافة الاتفاقيات ذات الصلة، وتحديدا اتفاقيات جنيف.

حسين طه يدين بشدة إرهاب الدولة الإسرائيلي

عقدت منظمة التعاون الإسلامي في مستهل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، اجتماعا استثنائيا مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لبحث العدوان، في مقر المنظمة بجدة، في ١٨ أكتوبر الماضي. وأدان معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه بشدة المجازر المروعة التي ارتكبها الاحتلال في قطاع غزة ما أسفر عن سقوط الآلاف من الشهداء والعديد من الجرحى من المدنيين الأبرياء. واعتبر الأمين العام ذلك جريمة حرب تتنافى مع كافة القيم الإنسانية، وإرهاب دولة منظم يستحق المساءلة والعقاب، كما ترحم على أرواح الشهداء الذين ارتقوا خلال هذا العدوان الغاشم.

وفي كلمته أمام الاجتماع، أعرب الأمين العام عن التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني والدعم الثابت لنضاله المشروع من أجل نيل حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وأكد ضرورة تكاتف الجهود لوقف العدوان غير المسبوق، وضمان فتح ممرات إنسانية لتسهيل وصول الأدوية والمواد الغذائية والاحتياجات الأساسية لقطاع غزة.

وشدد السيد حسين طه على أن المنظمة كانت قد حذرت في أكثر من مناسبة من خطورة تداعيات استمرار الحرب المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أنها لم تكن لتتكرر لولا غياب الرادع القانوني والسياسي على الساحة الدولية، وعدم احترام سيادة القانون الدولي، فضلا عن إفلات إسرائيل، قوة الاحتلال من المساءلة والعقاب إزاء سياساتها القائمة على الاستيطان، والتهجير القسري، والتطهير العرقي، والقتل، والإرهاب المنظم، والاعتداء على المقدسات، وغير ذلك من الممارسات ضد الشعب الفلسطيني.

وقال الأمين العام إن العدوان المتواصل على قطاع غزة، قد استباح كل المبادئ والقيم عبر قتل وجرح آلاف الفلسطينيين بمن فيهم أطفال ونساء وشيوخ، بالإضافة إلى التهجير القسري للعائلات، والتدمير العشوائي للمنشآت السكنية والتعليمية والصحية والإعلامية بما فيها منشآت الأنروا والبنية التحتية المدنية وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الانساني.

وأكد الأمين العام أن استمرار سياسة العدوان على الشعب الفلسطيني لن يوفر الأمن والاستقرار وإنما من شأنه أن يغذي دوامة العنف والكراهية. وجدد الدعوة للمجتمع الدولي إلزام إسرائيل، قوة الاحتلال بالتقيد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكرر الأمين العام تأكيده بأنه لا سلام أو استقرار في المنطقة دون إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ينهي الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي، ويُجسِّد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، طبقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

يذكر أن الأمين العام للمنظمة كان قد توجه في كلمته بخالص امتنانه وتقديره للمملكة العربية السعودية، على دعوتها لعقد الاجتماع الاستثنائي، مشيرا إلى أن الدعوة تأتي امتداداً لمواقفها الثابتة تجاه دعم قضايا الأمة الإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما توجه بالشكر والتقدير للدول الأعضاء لمشاركتها في الاجتماع وللدول الأعضاء التي اتخذت مواقف وبذلت جهودا مناصرة للشعب الفلسطيني في هذه الظروف العصيبة.

ودعا الاجتماع للوقف الفوري للعدوان الهمجي للاحتلال على الفلسطينيين في القطاع، ورفع الحصار المفروض عليه، مؤكدا إدانته الشديدة لما يتعرض له المدنيون هناك وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة من عدوان غير مسبوق، وتهديده بارتكاب الفظائع وبالإبادة الجماعية بحقه.

"التنفيذية" الاستثنائي يرفض تهجير سكان قطاع غزة

رفض الاجتماع الاستثنائي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل قاطع الدعوات لتهجير سكان قطاع غزة، مؤكدا دعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، وشدد على أهمية أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره لمنع أي محاولات لتهجيره خارجها، وترحيل الأزمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين الذين يجب تلبية حقهم في العودة والتعويض في إطار حل شامل للصراع يعالج قضايا الحل النهائي، وفق قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وضرورة وقف التصعيد العسكري ورفع الحصار عن قطاع غزة والمساهمة العاجلة في إدخال المساعدات الإغاثية والإنسانية للمدنيين.

وطالب البيان الختامي للاجتماع كافة الدول والمجتمع الدولي بالمسارعة بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية العاجلة، وتوفير المياه والكهرباء، وفتح ممرات إنسانية آمنه بشكل فوري لإيصال المساعدات العاجلة الى قطاع غزة عبر منظمات الأمم المتحدة، خاصة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ودعم جهودها. وحذر الاجتماع من خطورة مواصلة سياسة الاستهداف المتعمد للمدنيين والعقاب الجماعي المصحوبة بسياسات التجويع والحرمان من المياه وتوقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عن العمل بسبب منع وصول الوقود، كما يندر بكارثة حقيقية على كافة الخدمات الصحية والإنسانية وبما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني ويصل إلى حد ارتكاب الجرائم الدولية، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية.

ودان البيان الختامي للاجتماع وبشدة الاستهداف السافر من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي الغاشمة للمستشفى الأهلي المعمداني في قطاع غزة الذي أدى إلى استشهاد وجرح مئات المرضى والمصابين والنازحين من المدنيين الأبرياء، الأمر الذي مثل جريمة من جرائم الحرب والإبادة وانتهاكا صارخا للقانون الدولي الانساني والأخلاق والمواثيق الدولية والإنسانية، داعيا المجتمع الدولي لسرعة التحرك ومحاسبة الاحتلال على ارتكاب جرائم الحرب البشعة هذه تجاه الفلسطينيين والبشرية جمعاء، وتطالب بالتدخل الفوري لإيقاف هذه المذبحة.

وحمّل البيان إسرائيل المسؤولية الكاملة عن مصير المدنيين في قطاع غزة وما يتعرضون له من مأساة حقيقية تحت القصف والحصار والتجويع، بلا كهرباء أو غذاء أو مياه نظيفة، مع إجبارهم على هجر منازلهم، وعن سياسة العقاب الجماعي العشوائي التي تتبعها في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانوني الدولي الإنساني، في انتهاك لمسؤولياتها القانونية وفقاً لاتفاقيات جنيف باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال.

وأكد البيان أهمية المحافظة على أرواح المدنيين كافة، وعدم استهدافهم بأي شكل من الأشكال لما في ذلك من تنافي مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والشرائع السماوية.

وأعرب البيان عن استنكاره وأسفه الشديدين إزاء فشل مجلس الأمن، وعدم قدرته الاضطلاع بمسؤولياته باتخاذ قرار حاسم في سبيل إيقاف جرائم الحرب التي تنفذها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية، مما ينعكس سلباً على دور المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين العزل.

وطالب الاجتماع الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما، باتخاذ كافة الإجراءات العاجلة التي تضمن وقف العدوان الغاشم والهمجي على الشعب الفلسطيني، تحديدا في قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية والسماح بنفاذ المعونات الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين العزل.

دول "التعاون الإسلامي" تحذر من إرهاب المستوطنين

حذر البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي مفتوح العضوية الذي عقد في ١٨ أكتوبر الماضي من تصاعد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين المدعوم بالسلاح والحماية من قوات الاحتلال في القدس الشريف والضفة الغربية في عدوانها المتواصل على السكان المدنيين وممتلكاتهم، من قتل وتدمير وتهجير وبناء وتوسيع المستوطنات، في إطار حملتها الاستعمارية الغاشمة التي تستهدف ضم الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأكد البيان أهمية الحفاظ على حرمة وقدسية الأماكن المقدسة في القدس، والحماية الكاملة للمسجد الأقصى ومنع الانتهاكات لمكانة وقدسية الأماكن المقدسة في القدس، مؤكدا دعم حكومة دولة فلسطين على كافة المستويات بما فيها السياسية والاقتصادية والمالية ودعم حراكها الدولي والقانوني لوقف الجرائم البشعة بما فيها ارتكاب سلطات الاحتلال الاسرائيلي لجريمة الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

واستهجن البيان المواقف الدولية التي تساند العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني، وتمنح إسرائيل الحصانة وإمكانية الإفلات من العقاب مستفيدة من ازدواجية المعايير التي توفر الغطاء للمحتل وتغذي الصراع، والتي لن تؤدي إلا إلى زيادة العنف والدمار، وتسعى لعقاب الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قطع المساعدات الإنسانية عنه. وأكد البيان أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتحقق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية بحق الشعب الفلسطيني وبتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وتحديداً حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ودعا الاجتماع الأطراف الدولية الفاعلة للانخراط في رعاية مسار سياسي جاد لتحقيق السلام القائم على

> تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وتحديداً حقه في تقرير المصير

إنهاء الاحتلال غير الشرعي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتطبيق حل الدولتين، وفي إطار زمني واضح.

كما دعا بعثات الدول الأعضاء بالمنظمة والمجموعات الإسلامية في العواصم والمنظمات الدولية إلى التحرك الفوري لنقل موقف المنظمة إلى عواصم الدول والمنظمات المعتمدة لديها والعمل بالسرعة اللازمة لإدانة العدوان ووقفه، وضمان تأمين الإمدادات الإنسانية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني.

ودعا الاجتماع الدول الأعضاء لاعتماد جميع التدابير الدبلوماسية والقانونية والرادعة الممكنة والفعالة، لوقف الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وطالب الاجتماع الأمين العام تحديد حزمة التدابير الفعالة والملموسة الممكنة في أقرب وقت ممكن وتقديمها إلى الاجتماع الاستثنائي المقبل لمجلس وزراء الخارجية.

وشدد الاجتماع على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع معايير القانون الإنساني الدولي كما دعت إليها مراراً وتكراراً الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ١٠/٢٠-المؤرخ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨ وبما يتماشى مع البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية السابعة، بإرسال قوة حماية دولية لحماية أرواح الأبرياء من الهجمات المستمرة لقوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين.

وكلف الاجتماع الأمين العام للمنظمة بالتواصل مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيس الاتحاد الأوروبي، ومواصلة التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز، من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإرغام إسرائيل، على وقف جميع انتهاكاتها.

"التعاون الإسلامي" تبحث مع الأمم المتحدة العدوان على غزة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٥ نوفمبر الماضي، بمقر الأمانة العامة، سعادة السيدة أمينة ج محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وناقش الجانبان الوضع الخطير في قطاع غزة وتداعيات الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وعلى السلم والأمن في المنطقة والعالم. كما تناولا الجهود المشتركة المتعلقة بأفغانستان وكذلك مكافحة الإسلاموفوبيا وحوادث تدنيس المصحف الشريف في بعض الدول الأوروبية.

وفي بيان أصدرته خلال الأشهر الماضية، طالبت المنظمة أطراف المجتمع الدولي الفاعلة بتحمل مسؤولياتها تجاه وقف العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في القطاع وضرورة تأمين الاغاثة الإنسانية العاجلة والاحتياجات الأساسية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لجريمة حرب من خلال العدوان الاسرائيلي غير المسبوق.

جاء ذلك في رسائل خطية وجهها الأمين العام للمنظمة إلى عدد من الأطراف الدولية الفاعلة بما فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ورئيس منظمة الصليب الأحمر الدولي والمفوض السامي لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

وكانت المنظمة قد رحبت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية وبضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، الذي تم اعتماده في ١٢ ديسمبر الماضي، ما عكس الإجماع الدولي والإرادة السياسية للغالبية الساحقة من دول العالم تجاه ضرورة وقف جرائم التهجير والتدمير والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في جميع الأرض الفلسطينية، وخصوصا في قطاع غزة، من قبل قوات الاحتلال.

> "التعاون الإسلامي" اعتبرت خطاب الأمين العام للامم المتحدة أمام مجلس الأمن ينسجم مع واجباته ومسؤلياته

ودعت المنظمة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، بالامتثال الفوري والكامل لبنود هذا القرار، ووضع حد لخطر انهيار المنظومة الإنسانية في قطاع غزة، واتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء العدوان العسكري واحتلال الأرض الفلسطينية.

وأدانت المنظمة بأشد العبارات هجوم إسرائيل، قوة الاحتلال، غير الاخلاقي وغير القانوني على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد انطونيو غوتيريش، معتبرة ذلك ابتزازا سياسيا تمارسه إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد منظمة الأمم المتحدة وأمينها العام.

واعتبرت المنظمة خطاب الأمين العام للامم المتحدة أمام مجلس الأمن ينسجم مع واجباته ومسؤلياته المتسقة مع القانون الدولي والإنساني، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

كما عبرت المنظمة عن تقديرها الكبير للأمين العام و لدور أجهزة الأمم المتحدة وجهودها الحثيثة على كافة المستويات لوضع حد لجرائم الحرب التي يقترفها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

ورحبت المنظمة كذلك بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي دعا إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وثمنت المنظمة مواقف الدول التي أيدت هذا القرار الذي يعكس المسؤولية الدولية والإرادة السياسية للغالبية الساحقة من دول العالم التي تدعو لوقف الحرب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

ودعت المنظمة إلى تنفيذ بنود هذا القرار وضرورة إلزام إسرائيل، بالامتثال الفوري والكامل للإلتزامات التي تقع عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الانساني وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

"التعاون الإسلامي" و"الأوروبي" يبحثان العدوان المتواصل على غزة

بحث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، في اتصال هاتفي، مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيد جوزيب بوريل، العدوان العسكري الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، داعيا الاتحاد إلى الانخراط، بوصفه طرفا فاعلا على الساحة الدولية ومدافعا عن القانون الدولي والقيم الإنسانية العالمية، في الجهود الرامية إلى وقف العدوان العسكري الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين، وفتح ممرات إنسانية تسمح بوصول مساعدات إنسانية بشكل آمن ومستمر إلى قطاع غزة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل، وحمل إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما أعرب الأمين العام عن أمله في أن يسهم الاتحاد في جهود إحياء مسار السلام نحو حل الدولتين بما يتيح إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للقانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

من جانبه أكد السيد جوزيف بوريل على الحاجة الملحة إلى هدنة لوقف الحرب والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل متواصل وسريع وآمن ودون عوائق، إلى كل من يحتاجون إليها عبر كل الوسائل بما فيها الممرات الإنسانية، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي سيعمل بشكل وثيق مع الشركاء في المنطقة لحماية المدنيين وتقديم المساعدة وتسهيل وصول الغذاء والماء والرعاية الطبية والوقود لسكان غزة، كما شدد على أهمية العمل على إيجاد حلٍ سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

في سياق آخر، استقبل السيد حسين طه، في ٢٦ أكتوبر الماضي، سعادة السيد كريستوف فارنو، السفير فوق العادة والمفوض للاتحاد الأوروبي لدى الرياض، الذي قدم أوراق اعتماده مبعوثاً خاصا للاتحاد لدى المنظمة. وشكل اللقاء فرصة للإشادة بمستوى علاقات التعاون بين المنظمتين ولتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الراهنة المهمة، وعلى الخصوص القضية الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة.

كما استقبل الأمين العام للمنظمة في ١ نوفمبر الماضي، وفدا من أعضاء البرلمان الأوروبي برئاسة النائبة بالبرلمان هانا نيومان. ودعا الأمين العام خلال اللقاء إلى وقف العدوان العسكري المتواصل على قطاع غزة وإلى إحياء مسار السلام نحو حل الدولتين.

وعلى إثر اللقاء، تم عقد محادثات بين وفد من الأمانة العامة ووفد البرلمان الأوروبي، استعرض خلالها الجانبان أوجه التعاون بين المنظمة والاتحاد الأوروبي وأكدا العزم على تعزيز الحوار والتعاون في مختلف المجالات، وناقشا تطورات القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته الخطيرة على الأمن والسلم في المنطقة والعالم، وشددا على أهمية العمل على إيجاد حلٍ سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية والعمل من أجل حل الدولتين، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. كما ناقش الجانبان الوضع في أفغانستان وأهمية التعاون في المجال الإنساني.

يذكر أن الأمين العام كان قد تلقى في ١٥ نوفمبر الماضي، اتصالا هاتفيا من معالي وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد إيبان خيل بينتو، تم خلاله بحث العدوان العسكري الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة ومخرجات القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية التي انعقدت في الرياض يوم ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

ومن جانبه، عبر الأمين العام عن عميق تثمينه لموقف فنزويلا المبدئي ولدعمها للجهود الرامية إلى وقف الحرب، وضرورة العمل على المستوى الدولي لحمل إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ووضع حد لعدوانها.

"التعاون الإسلامي" تجدد التزامها بدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة

في ذكرى "بلفور"

صادف الثاني من نوفمبر الماضي الذكرى ١٠٦ لصدور الوعد المشؤوم لوزير الخارجية البريطاني الاسبق "آرثر بلفور" بتاريخ ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧م الذي شكل بداية المأساة والنكبة التي وقعت سنة ١٩٤٨م بتشريد الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والحق، وحرمانه من حقوقه المشروعة، وتأسيس دولة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي التي قامت على سياسات الاستيطان الاستعماري، والعدوان العسكري، والتهجير القسري، والتطهير العرقي، ومصادرة الأرض، وتدمير الممتلكات، وتهويد مدينة القدس الشريف.

جاءت الذكرى الأليمة في ظل ما تشهده الأرض الفلسطينية، وخصوصا في قطاع غزة، من تصاعد وتيرة أعمال القتل، والإرهاب المنظم، والتهجير، والتدمير المتعمد للمباني السكنية، والمدارس والمستشفيات، وأماكن العبادة، والبنية التحتية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال، والتي تعد شاهدا على عجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته في وضع حد لهذا العدوان العسكري الإسرائيلي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، بالامتثال لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقال بيان صادر عن المنظمة إنها تعرب في هذه المناسبة عن إجلالها وتقديرها لصمود الشعب الفلسطيني وثباته وتضحياته على امتداد عشرات السنين، وتجدد التأكيد على التزامها الدائم بدعم نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وقالت المنظمة في البيان إنها تدعو في هذه الذكرى المشؤومة، المجتمع الدولي إلى تصحيح هذا الظلم التاريخي، وتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في العودة وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار تحقيق رؤية حل الدولتين استناداً الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

من جهة أخرى، أصدرت المنظمة بيانا بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مشيرة إلى أنه لم يبق سواه على هذه الأرض يكابد إحتلالا استعماريا وتطهيرا عرقيا وتهجيرا قسريا وإضطهادا يوميا على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، لتؤكد موقفها الثابت ودعمها المطلق لنضاله العادل والمستمر دفاعا عن أرضه ومقدساته وكرامته وسعيا لنيل الحرية وتقرير المصير.

وقال بيان المنظمة إن هذه المناسبة مع ما تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا قطاع غزة، من عدوان عسكري إسرائيلي غير مسبوق أدى إلى استشهاد وجرح عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين غالبيتهم من النساء والأطفال، وتشريد مئات الآلاف من العائلات، والتدمير المتعمد للمنازل والمشافي واماكن العبادة والمدارس والبنية التحتية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكدت المنظمة موقفها، في هذا الصدد، في القرار الصادر عن القمة العربية والاسلامية المشتركة غير العادية التي انعقدت في الرياض يوم ١١ نوفمبر الماضي بشأن خطورة استمرار وتوسع دائرة هذا العدوان الإسرائيلي المفتوح على الشعب الفلسطيني، بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، وضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه ضرورة وقف هذا العدوان بشكل فوري وكامل باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية إلى قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأكدت منظمة التعاون الإسلامي، في هذه المناسبة، على أن غياب العدالة والشرعية الدولية وإزدواجية المعايير قد شجع إسرائيل، قوة الاحتلال، على مواصلة جرائمها ومكنتها من الإفلات من العقاب، وساهم في إطالة أمد هذا النزاع الذي يقوض الأمن والسلم الدوليين، داعية، في هذا الصدد، إلى تفعيل الآليات القضائية الدولية المتاحة ومسار العدالة الجنائية الدولية من أجل ردع الاحتلال الإسرائيلي، ومنعه من ارتكاب المزيد من الجرائم وضمان مساءلته ومحاسبته على انتهاكاته الماضية والجارية حاليا.

الموتى لا يجدون قبورا في غزة

غزة عماد عبد الجواد (د ب أ):

تحولت أرض زراعية خالية إلى مقبرة تضم عشرات القبور المتلاصقة في قلب حي "الدرج" السكني المكتظ في مدينة غزة مع تزايد أعداد من سقطوا جراء العدوان الإسرائيلي منذ ٧ أكتوبر الماضي. وغالبا ما يتم تخصيص أراض صغيرة إلى مقابر في وسط أحياء مدينة غزة. وعلى صغر المساحة المتاحة داخل أرض المقبرة الجديدة والتي تحيط بها المنازل من أغلب الاتجاهات، فإنها ظلت تستقطب المزيد من الضحايا في ظل اكتظاظ شديد في المقابر بسبب ارتفاع أعداد ضحايا العدوان.

وجميع من جرى دفنهم في المقبرة الناشئة تم نقلهم من المستشفى الأهلي المعمداني في غزة بعد أن تكدست الجثامين فيه لأيام متتالية وتعذر دفنها.

ويقع مستشفى الأهلي بجوار مقبرة لكنها مكدسة بالقبور وجرى دفن قتلى في قبور قديمة بشكل متتال فيها ما تتطلب البحث عن بديل عاجل.

واحد ممن دفنوا في المقبرة الناشئة الطفل أحمد عبد الحليم، ١٥ عاما، الذي سقط في قصف مدفعي إسرائيلي استهدف مسجدا ملاصقا لمنزل عائلته في حي الشجاعية شرق غزة. وقال محمد خالد المسؤول الإداري في المستشفى الأهلي ويتولى الإشراف على نقل جثامين الضحايا، إن عبد الحليم تم دفنه دون حضور أي من عائلته بسبب تعذر مجيئهم جراء حدة القصف الإسرائيلي على مناطقهم.

وذكر خالد أن هذا الطفل نقله شقيقه مصابا بجروح خطيرة، ثم عاد لإبلاغ عائلته بسبب انقطاع الاتصالات لكنه لم يتمكن من العودة.

وأضاف أنهم أجبروا على البحث عن مقبرة جديدة في فائض الجثث داخل المستشفى، مع العلم أنه كثيرا ما يتم دفن ٤ أو ٥ من الضحايا معا في كل قبر إذا كانوا أطفالا حتى وإن لم يكونوا من نفس العائلة.

لكن المحزن أكثر أن العشرات من هؤلاء تم دفنهم دون التعرف على هوياتهم وتسجيلهم رسميا في المستشفيات.

ومع التزايد القياسي لأعداد الضحايا واجهت السلطات المحلية وعائلات الضحايا صعوبات في توفير ما يلزم للدفن، ابتداء من "أكياس الموتى" المستخدمة لانتشال الضحايا من تحت الأنقاض، مرورا بالأكفان وحتى المقابر التي فاضت بما استقبلته من جثامين.

وكثيرا ما انتشرت مشاهد لجثامين الضحايا مسجاة على أرض ممرات المستشفيات، وفي خيم مقامة في ساحاتها احتوت على جثامين مجهولة الهوية.

وفي هذه الحالة يتم وضعهم بجانب بعضهم وإهالة التراب عليها من دون وضع حجارة استنادية تحيط بالجوانب الداخلية للقبور، ومن دون تغطيتها من الأعلى بمكعبات إسمنتية بسبب توقف المعامل عن صناعة الحجارة.

ويوجد في غزة مقبرة ضخمة على الأطراف الشرقية لكن مع اشتداد الحرب بات الوصول إليها مستحيلا بسبب السياج الأمني الإسرائيلي. لذلك لجأت السلطات المحلية وعائلات الضحايا إلى بدائل بإقامة مقابر صغيرة الحجم حتى لو كان ذلك داخل الأحياء السكنية.

لكن ما استعرض مآسي الحرب الإسرائيلية على غزة فإن سعيد الحظ من الضحايا هو من يتم انتشال جثته وإقامة مراسم جنازة ودفن له. فيما عصفت الحرب بعادات وتقاليد الغزيين وجنازاتهم في المدينة التي تعاني قبل وخلال الحرب من أزمة المساحة الضيقة إذ يوجد ١١ مقبرة قديمة، تم إغلاق ٩ منها كليا.

«تغليف الموتى» وقصة ذوبان الأديان

أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة
المنظمة

زرت منذ فترة بلدا متعدد الأعراق والأديان في جنوب شرق آسيا، وأثناء تنقلي من مكان إلى آخر استخدمت «تطبيق المواصلات الذكية». صعدت إلى سيارة صغيرة يقودها رجل صيني الملامح.. بدأنا في حديث متقطع، فسألته إن كانت سيارته مصدر رزقه الوحيد، أم أنه عمل إضافي كما هو حال بعض الشبان الذين يعملون في تطبيقات مماثلة لجمع قيمة وقود سيارتهم اليومي؟

أومأ بنعم صامتة في المرآة العلوية، ثم أردف قائلا إنه يعمل في مؤسسة «لتجهيز الجنائز، شيء يشبه شركات تجهيز الأفراح بمعنى عكسي..! خاصة وأن شركات تجهيز الجنائز هي مفهوم تجاري عصري لعمل "الحانوتي" أو متعهد دفن الموتى، الذي شاع في بعض الدول وعلى نطاق ضيق قبل أن تتولى اختصاصه لاحقا جمعيات خيرية تقوم بتحمل أعباء عملية غسل وتكفين ودفن الميت بمساهمة مادية بسيطة من أهل الفقيد.

شعر السائق براحة عندما استوضحت منه أكثر عن طبيعة عمله، فأخذه الحماس في شرح اختصاص شركته، وقال إنها تعمل على خدمة المجتمعات البوذية والهندوسية والمسيحية، ولا تضم المسلمين. كان واضحا استبعاده المسلمين من خدمات الشركة، فسألته عن سبب ذلك، وأجاب بأن لديهم، أي المسلمين، طريقتهم الخاصة في الدفن.

في حقيقة الأمر، إن الجنازة في الدين الإسلامي، تتطلب مسلمين مؤهلين شرعا للقيام بإجراءاتها، ولا يسمح لغيرهم من الأديان الأخرى المساهمة في ذلك، لكن اللافت ما قاله سائق التطبيق: بأن الشركة تنشط في حقل تجاري يختص في تجهيز الجنازات، وتهيئة الموتى لمراسم الدفن أو الحرق، وهي بطبيعية الحال، لا تقدم خدماتها للمسلمين، بل لا يمكن لأي من شركة تعمل بكادر غير مسلم أن تأخذ على عاتقها عملية التشييع والدفن عند المسلمين، وفي حال عجز ذوو الميت عن دفع تكاليف التشييع والدفن فإن ثمة العديد من الجمعيات التطوعية التي توفر كل ما يلزم لأهل الميت من المعوزين، ناهيك عن أن مراسم الدفن عادة لا تكون مكلفة ولا تستدعي بهرجة أو أية مظاهر احتفالية.

وإذا ما اعتبرنا أنه من الطبيعي أن يؤسس البعض شركات ربحية تقوم بتوفير خدمات الدفن والحرق في المجتمعات غير المسلمة، في تطور منطقي لحرفة الحانوتي، إلا أن هذه الطقوس تظل "دينية" بامتياز، فيأتينا السؤال عن كيفية تحول هذا الاستثمار الضيق إلى مفهوم تجاري واسع في نشاط معقد كان يشترط تأهيلا دينيا، وفي شركة مختلطة، تضم أديانا مختلفة بشكل كلي وليست طوائف متعددة لدين أصيل واحد؟ وحتى أكون أكثر وضوحا، أسأل كيف تمكنت عقلية السوق التي باتت تتحكم بكل شيء، من أن تستأنس طقسا مقدسا في ثلاثة أديان مرة واحدة، وتجعله سلعة تجارية محايدة تحول طقس الدفن بما يتطلبه من تجهيز للميت إلى ما يشبه عملية "تغليف الموتى" في شركة يعمل في أقسامها أناس محايدون ينتمي معظمهم إلى أديان مختلفة لتجعل بالتالي من هذا النشاط الديني مجرد فعل تجاري اعتيادي يخضع لمبدأ الربح والخسارة، وليس طقسا تعبديا يعظم عملية الانتقال من الدنيا إلى الآخرة..؟

> كيف تمكنت عقلية السوق التي باتت تتحكم بكل شيء، من أن تستأنس طقسا مقدسا في ثلاثة أديان مرة واحدة

لكن من الواضح أن الثقافة الاستهلاكية التي نجحت في مضاعفة الحصة الدنيوية للكثير من المظاهر الدينية وتحويلها إلى سلع سوقية والاستفادة من المناسبات الدينية ومواسم الأعياد مثل فترة الكريسماس في الغرب مثلا وترويج بضائعها تجد صعوبة في علمنة الشعيرة الدينية الإسلامية بحد ذاتها وإعادة إنتاجها بصورة تخدم الأغراض التجارية بشكل مجرد وإنساني خالص.

على أي حال، لا نستطيع أن نضع مسطرة ثابتة لذلك، ولا نستطيع كذلك أن نتخيل شهر رمضان المبارك من دون وجه تجاري يلبي احتياجات الشهر الكريم وعاداته الغذائية التي قد يبالغ فيها آخرون ضمن شراء احتياجات مآدب الإفطار والسحور.

نعم، لا يمكن استبعاد المفهوم التجاري الذي يأتي عادة في سياق هذه الشعائر لدرجة قد يغلب فيها الاستهلاك الغايات الدينية لها، لكن ذلك لا يمس العبادة مثل فعل الصيام بحد ذاته، وتحويله إلى سلعة تجارية، أو إدراجه في جدول الأرباح، وتجريده من قيمته الدينية التي تقوم أساسا على الامتناع عن الأكل والشرب بل وجعله «ماركة تجارية» مسجلة.

يضعنا هذا الخط الفاصل بين هيمنة السوق، والغايات الدينية، أمام حقيقة أن الإسلام دين لا يقبل القسمة على اثنين، ولا يمكن التحايل على نصوصه المقدسة، أو تخفيف جرعاته، أو تمييعه وتحويله إلى دين ثقافي يتصل بممارسات بشرية منقطعة عن أصلها الغيبي؛ تختصر العقيدة إلى جملة من الطقوس والأيقونات واللوحات والمجسمات.

نعم، قد تستطيع شركة تجارية تصنيع سيارة الموتى وبيعها وتوفير متطلبات العزاء، أو الإشراف على إنتاج وتوزيع طرود لمساعدة الفقراء، لكنها لا تستطيع تحويل الصلاة نفسها إلى سلعة تجارية، أو تعميم الممارسات الشرعية على المسلمين وغير المسلمين باعتبار أنها إجراء محايد يستطيع أي كان أن يقوم به في خط إنتاج أو سوبرماركت.

"صندوق أفغانستان» يوقع السلسلة الثانية من مشاريع الدعم

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في حفل التوقيع على السلسلة الثانية من مشاريع الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان، والذي شهد حضور معالي الدكتور محمد الجاسر رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في مقر المجموعة في جدة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣.

وفي كلمته الافتتاحية أمام الحفل، شكر معالي الدكتور الجاسر، منظمة التعاون الإسلامي على دورها في حشد الدعم للصندوق بين الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي.

وألقى كلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، والمبعوث الخاص لمعالي الأمين العام إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، حيث أشار في كلمة معاليه إلى أن الاتفاقات بين البنك والعديد من الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع المتفق عليها تشمل المساعدات الإنسانية الطارئة والتنمية، وهي تجسد روح التضامن والرغبة الجماعية لدى الجهات الفاعلة في النظام الإنساني إقليمياً ودولياً في تخفيف معاناة الشعب الأفغاني، وذلك عبر تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لضمان حياة كريمة لهم، ومنع موجات الهجرة والنزوح للفئات الأكثر ضعفاً من هذا المجتمع.

وتقدم الأمين العام للمنظمة بعميق امتنانه وتقديره وخالص شكره لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وذلك لما تقدمه المملكة العربية السعودية لأفغانستان من دعم إنساني ثابت.

الأمين العام جدد نداءه إلى الدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية للنظر بشكل إيجابي في المساهمة في الصندوق

وجدد أمين عام منظمة التعاون الإسلامي خالص شكره لمعالي الدكتور الجاسر، رئيس مجموعة البنك، ولمجلس مديريه التنفيذيين ولمسؤوليه كافة على جهودهم الحثيثة والمخلصة، في إطار التعاون والتنسيق الوثيق مع الأمانة العامة للمنظمة، وذلك بهدف حشد الموارد المالية للصندوق الاستئماني الإنساني، والمساهمة بالتالي في معالجة ما يواجهه الشعب الأفغاني من تحديات إنسانية، وفي التخفيف مما يقاسيه من معاناة.

كما توجه معالي السيد حسين إبراهيم طه بالشكر الخالص إلى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على ما يضطلع به من دور متميز في تنفيذ مشاريع الإغاثة الطارئة بالتنسيق مع بعثة المنظمة في كابول، حيث مكنت هذه الجهود عشرات الآلاف من الأسر الأفغانية في مختلف المناطق من الاستفادة من هذه المساعدة الحيوية ومن استمرار هذه الاستفادة حتى اليوم.

وجدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه نداءه إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للنظر بشكل إيجابي في المساهمة في الصندوق الاستئماني الإنساني حتى يتمكن من تقديم المساعدة المستدامة والاستجابة العاجلة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني.

وشدد الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه في كلمته التي ألقيت في الحفل على أن اللقاء جاء بينما يوافق الجميع على توفير الإغاثة والدعم الإنساني للشعب الأفغاني، مؤكدا أن ذلك سوف يسهم بشكل فعال في التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية المتعاقبة التي أصابت قطاعات ضعيفة في المجتمع الأفغاني في العديد من المدن والقرى والمقاطعات الأفغانية.

وبعد أن انتهى الحضور من إلقاء كلماتهم، وقعت الأطراف المشاركة السلسلة الثانية للاتفاقيات الخاصة بالصندوق الاستئماني الإنساني لصالح أفغانستان عبر حزمة من المشاريع الإنسانية والتنموية.

المبعوث الخاص لأفغانستان يجري مشاورات في جدة وباكو وطشقند

أجرى المبعوث الخاص لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لأفغانستان، السفير طارق علي بخيت، مشاورات متعددة في مقر الأمانة العامة وخلال جولات شملت كلا من جمهورية أذربيجان وجمهورية أوزباكستان ضمن عمله في التنسيق والترتيب لتقديم المزيد من المساعدات إلى الشعب الأفغاني من خلال المبادرات التي تطلقها المنظمة.

وفي غضون ذلك، استقبل معالي السيد جايسون بايرموف، وزير الشؤون الخارجية لأذربيجان، سعادة السفير طارق علي بخيت، و ذلك في مكتبه بوزارة الشؤون الخارجية بالعاصمة باكو، في ١٩ ديسمبر الماضي.

وبعد تسليمه رسالة خطية من معالي أمين عام المنظمة حسين إبراهيم طه لمعالي وزير الخارجية، ناقش الطرفان جهود «التعاون الإسلامي» وجمهورية أذربيجان لدعم الشعب الأفغاني في ضوء القرارات المتتالية الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بهذا الخصوص. وأكد الجانبان على الحاجة للتنسيق والتشاور والتعاون لمعالجة التحديات الإنسانية بأفغانستان، ومتابعة الحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع هناك بخصوص القضايا التي تم التركيز عليها في قرارات المنظمة حول أفغانستان.

كما تبادل الطرفان الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لأذربيجان والمنظمة، خاصة في الميادين الإنسانية والثقافية والاجتماعية، واتفقا على المضي قدما بنفس الروح الإيجابية الناتجة عن التعاون المثمر بينهما مع التأكيد على التزام جمهورية أذربيجان بدعم أهداف وغايات المنظمة ودورها الفعال في استضافة مختلف انشطة وفعاليات المنظمة.

كما التقى السفير طارق علي بخيت بمعالي نائب وزير وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان السيد يالشين رافييف ومدير وكالة التنمية الدولية الأذربيجانية (AIDA) السيد إلمادين مهدييف في ٢١ ديسمبر الماضي. وحضر الاجتماع أيضا المدير العام لإدارة الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية وسفير أذربيجان لدى أفغانستان.

وتمحورت المناقشات حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها الدعم الذي يمكن أن تقدمه أذربيجان للأنشطة الإنسانية للمنظمة في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، بما في ذلك منطقة الساحل وأفغانستان.

وأشاد الطرفان بالزخم الحالي في العلاقات الثنائية ومساهمة أذربيجان البناءة في تحقيق أهداف المنظمة في مختلف القطاعات، واتفقا على مواصلة المناقشات وتبادل الزيارات من أجل رسم خارطة طريق فعالة تجسد الأهداف في مختلف المجالات.

في سياق آخر، التقى المبعوث الخاص في ٢٤ نوفمبر الماضي في مقر وزارة خارجية جمهورية أوزبكستان في مدينة طشقند، سعادة السفير عصمت الله إرجاشيف، مبعوث جمهورية أوزبكستان إلى أفغانستان. وبحث الطرفان جهود المنظمة وجمهورية أوزباكستان لدعم الشعب الأفغاني، وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بهذا الخصوص.

وأكد الجانبان ضرورة التنسيق والتشاور والتعاون للتخفيف من الأزمة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان ومتابعة الحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع حول مختلف القضايا التي نصت عليها قرارات المنظمة بشأن افغانستان.

من جهة ثانية، استقبل طارق علي بخيت، في ١٢ ديسمبر الماضي بمكتبه في المنظمة السيد توماس ويست، الممثل الأمريكي الخاص لأفغانستان، ونائب الأمين المساعد لمكتب شؤون جنوب ووسط آسيا في الخارجية الأمريكية. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والطرق والوسائل الممكنة لمواجهة التحديات الإنسانية والاقتصادية وغيرها من التحديات الكبيرة في أفغانستان. وأكد السفير بخيت أن انخراط المنظمة في أفغانستان يستند على القرارات التي اعتمدها مجلس وزراء خارجيتها.

الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان يهدف لمساعدة ٣٨ ألف أفغانيا

رغم الأمل الذي يحدو سهول قندهار في أفغانستان إلا أن القلق لا يزال يسيطر على «شبنام»، وهي أم تحتضن ابنها «مقدس» ابن الستة أشهر الذي يعاني من سوء التغذية. ووسط هذه الكآبة يبزغ الأمل، حيث يبادر الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان، بتقديم شريان الحياة للأمهات مثل شبنام، والصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان مبادرة أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي وأنشأها ويديرها البنك الإسلامي للتنمية.

وقال معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، بعد أن شهد توقيع اتفاقية المساعدة الغذائية بين صندوق الرعاية الصحية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي في مايو ٢٠٢٣: "إن هذه اتفاقية تاريخية. فهي تتيح لنا معالجة انعدام الأمن الغذائي الشديد الذي تعاني منه الأسر الأكثر هشاشة في أفغانستان. ونحن نسير على الطريق الصحيح لتقديم المساعدة لنحو ٣٨ ألف أفغانيا، وإرساء الأساس للاعتماد على الذات والمضي نحو مستقبل أكثر إشراق".

وأعرب د. محمد الجاسر عن خالص امتنانه للمساهمة البالغة ١٠ ملايين دولار التي قدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية إلى الصندوق الأفريقي للمساعدات الإنسانية، كما شكر الصندوق السعودي للتنمية على المساهمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار في الصندوق.

وهكذا، يجد الأمل طريقه إلى "شبنام ومقدس" في شكل الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام المنقذة للحياة

> صدى التمكين يتردد بشكل أقوى في هيرات، حيث يعمل التدريب المهني المدعوم من صندوق الرعاية الصحية الإنسانية على إصلاح حياة الناس

والتي يقدمها الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان وبتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

ويقول المهندس محمد الساعاتي رئيس الصندوق الإتماني إن "رؤية تأثير هذه التدخلات تزيدنا حماسة، وقد مكنتنا مساهمة مركز الملك سلمان للإغاثة من الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا، حياة واحدة في كل مرة."

وبحسب تقرير نشره البنك الإسلامي للتنمية فإنه وفي غضون أسابيع، عادت ضحكات الأطفال تملأ منازلهم مرة أخرى في تلك المناطق المعوزة. ومع ذلك، فإن قصص هؤلاء الأطفال ليست سوى موجة واحدة في المحيط الشاسع من الأرواح التي تأثرت بمساعدات الصندوق الائتماني، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وفي مختلف أنحاء أفغانستان، تصاغ قصص مشابهة، ففي مقاطعة هلمند، تقوم ورش العمل التي يمولها الصندوق الإتماني الإنساني لأفغانستان بتزويد المزارعين بالأدوات الزراعية المستدامة، وتمكينهم ليس فقط من إطعام أسرهم بل والمجتمع بأكمله. ويقول أحد المزارعين وهو يمسك حبوب القمح المتلئة بيديه الاثنيتين: "كانت الأرض تحتجزنا أسرى.. والآن، وبفضل تدريب الصندوق الائتماني الإنساني لأفغانستان، يمكننا تغذية أنفسنا والسوق."

وفي كابول، يتم توفير المياه النظيفة عبر مبادرات الصندوق الذي حفر بئر قرب من منازل السكان.

ويتردد صدى التمكين بشكل أقوى في هيرات، حيث يعمل التدريب المهني المدعوم من صندوق الرعاية الصحية الإنسانية على إصلاح حياة الناس، حيث يتم تأهيل الأرامل على أشغال الخياطة وغيرها من الحرف التي يمكن استثمارها في المشاريع الصغيرة.

ولا يقتصر تمكين المرأة في أفغانستان على الجانب الاقتصادي فقط، حيث يعلق الساعاتي بأنها مقدمة لأفغانستان مرنة لتنصب الفائدة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

ورغم شح الموارد وصعوبة العيش، تتألق الروح الأفغانية بمرونة لا تتزعزع. وقال الساعاتي: "إننا نقف جنباً إلى جنب مع الشعب الأفغاني". ويضيف بأن الصندوق يعمل مع شركائه على تعزيز الالتزام بالسير إلى جانب الأفغاني في كل خطوة.

كيف تبدو درنة بعد الكارثة؟

طرابلس أشرف العزابي (د ب أ): أشهر مضت على الكارثة التي حلّت بمدينة «دَرْنَة» الليبية، التي تتحسن ببطء على وقع كارثة غير مسبوقة. ففي ١٠ سبتمبر الماضي ضربت عاصفة دانيال المتوسّطية شرق البلاد، وتسبّبت أمطارها الاستثنائية (٤٠٠ ملم) في غرق مدن الجبل الأخضر، فيما أدى تراكم المياه إلى انهيار سَدَّي وادي درنة واختفاء ثلث المدينة من الخارطة، بعد أن اقْتُلِعَت المباني من قواعدها وجُرِفَت بسكانها نحو البحر، وانهارت كل الجسور الرابطة بين ضفّتي درنة ومع المدن الأخرى أيضا، ليحل الدمار كذلك في المناطق الأكثر ارتفاعاً ولو بشكل أقل.

وأسفرت الأزمة عن تلاحم اجتماعي غير مشهود مؤخرا بين الليبيّين تجلّى في حملات إنقاذ واغاثة تنادت لها كل المدن.

ورأى أحد سكان المدينة أن عدد الضحايا كبير جدا وقال لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.ا): "اختفاء ثلث المدينة يعني أن ٤٠ ألف شخص تأثروا مباشرة من السيول، إما جرفاً نحو البحر أو رديماً تحت الطمي، أو نجوا بصعوبة بالغة». لكن نقلا عن بعض سكان درنة فإن توقعاتهم للوفيّات والمفقودين تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ الفا، ويرجح البعض أن تفوق ذلك. وأوضح الناطق باسم الهيئة العامة للبحث والتعرّف على المفقودين، عبد العزيز الجعفري، أن أرقام الوفيّات المعلنة "تخص من تم التعرف على هوياتهم". ويُفصح قائلاً لـ (د.ب.ا): "كثيرون تم دفنهم دون التعرف عليهم ولا أخذ عينات DNA خاصة خلال الأسبوع الأول، ولهذا يجب استخراج هؤلاء لأخذ عينات وإجراء مقارنات فحوص البصمة الوراثية مع أسر المفقودين، وهذا ما سنشرع في تنفيذه لاحقا». وأكد الجعفري أن المسألة لن تطول، خاصة وأن مقابر درنة معروفة المكان. وأكّد شُروع الفرق بأخذ العينات من أقارب المفقودين، مُبدياً قلقه من أن وفاة عائلات كاملة قد يعطّل بعض الفُحوص.

وفي السياق، يؤكّد مدرّب الغوص، مروان الوليد، صحة هذه الهواجس وقال "جثث كثيرة تمزّقت أو تهشّمت وتقطّعت أوصالها قبل الوصول إلى البحر، بسبب انهيار المنازل قبل الجرف، والاصطدام أثناءه بِرُكام وصخور المدينة والأشجار القادمة من عمق الوادي».

ويضيف مدرب الغوص مروان وليد: "من ناحية أخرى ترافق غرق الجثث في البحر مع: درجات مياه عالية ساعدت على سرعة التحلل، وكذلك تيارات قوية أدت لانتشارها على نطاق أوسع حتى وصلت شواطئ طبرق"، نحو ١٥٠ كلم إلى الشرق.

ومع هذه الحرارة المرتفعة، يفترض الوليد "طفو أغلب الجثث وضحايا الطوفان في غضون أربعة أيام من الكارثة وبعد بدء التحلل وتشكل الغازات داخلها"، وهو ما ساعد في العثور على الكثير منها خلال الأسابيع الأولى. لكن "وجود جثة داخل سيارة مثلا أو تراكم الركام فوقها يعوق الطفو".

وداخل مدينة درنة المنكوبة، بدأت تظهر بعض ملامح عودة الحياة إليها، ولو على استحياء، فقد انتعشت المدينة من جديد الأحياء المرتفعة الأقل ضرراً، مثل: السلام، وشيحا، وباب طبرق، ، فيما تحسنت الأمور نسبيا بوسط المدينة الساحلي بعد أعمال تنظيف تطوّعية شبابية.

وفي تصريح صحفي، كشف المستشار العام بمركز البحوث النفسية بالهيئة الليبية للبحث العلمي، خالد المختار، عن "وجود ١٠٨٥ أسرة نازحة من درنة في المدن الليبية"، بينما قدّرت البعثة الأممية "نزوح ٤٣ ألف شخص".

الرئيس الغامبي يستقبل أمين عام المنظمة

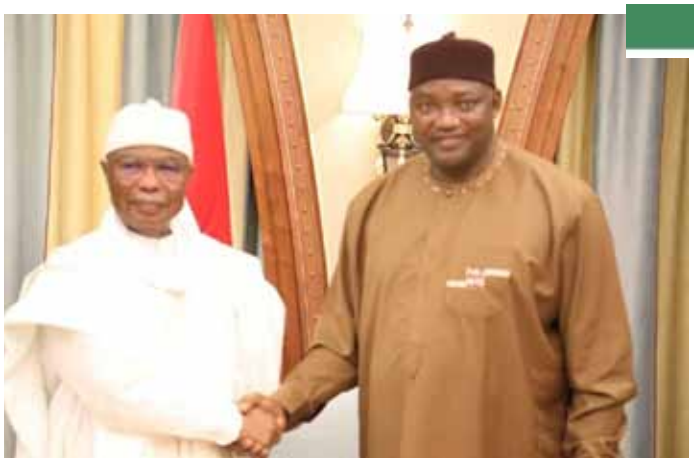

استقبل رئيس جمهورية غامبيا، فخامة الرئيس أداما بارو، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ١٢ نوفمبر الماضي، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، وذلك على هامش القمة العربية والاسلامية المشتركة غير العادية التي انعقدت في الرياض ١١ نوفمبر ٢٠٢٣. وثمن الرئيس الغامبي جهود الأمين العام في قيادة المنظمة، معربا عن دعم بلاده لهذه الجهود، ومؤكدا دعم بلاده لبرامج ومشاريع المنظمة.

وتمت خلال اللقاء مناقشة مخرجات القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية، والتعاون بين غامبيا ومنظمة التعاون الإسلامي، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه أعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه عن شكره لفخامة الرئيس أداما بارو على دعمه لمنظمة التعاون الإسلامي وبرامجها وإسهاماته المقدرة في تعزيز التضامن الإسلامي.

حسين طه يستقبل وزير الدولة وزير التعليم العالي التشادي

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في ١٣ نوفمبر الماضي في مقر المنظمة بجدة، وزير الدولة ووزير التعليم العالي للبحث والابتكار في جمهورية تشاد، الدكتور توم اردیمي الذي رافقه وفد كبير.

وناقش الجانبان وضع العلاقات بين المنظمة ووزارة التعليم العالي التشادية، فضلا عن السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم.

وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بجهود تشاد لتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي، معرباً عن استعداد منظمة التعاون الإسلامي لدعم تشاد في تنفيذ مشاريعها وبرامجها الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تشاد ونظيراتها في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأعرب وزير التعليم العالي التشادي عن شكره للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه على حفاوة الاستقبال وعلى دعمه المتواصل لجمهورية تشاد، وشدد على أهمية التعاون بين المنظمة وتشاد في مجالات التعليم العالي والبحث والابتكار. كما استعرض أهم إنجازات تشاد في هذه المجالات وكيفية معالجة التحديات التي تواجهها وكيفية الاستفادة من الفرص الناشئة.

واتفق الطرفان على تعزيز التنسيق والتشاور بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية تشاد في القضايا المعنية. كما اتفقا على تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمة في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. إضافة إلى ذلك، تمت مناقشة التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وكلٍ من جامعة نجامينا، وجامعة الملك فيصل، والجامعة الافتراضية في تشاد.

الأمين العام يستقبل القنصل العام لفرنسا في جدة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يوم الخميس في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر الماضي، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السيد محمد نهاض، القنصل العام للجمهورية الفرنسية في مدينة جدة، الذي قدم خطاب تعيينه مبعوثاً خاصاً لفرنسا لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وخلال جلسة الاستماع، أعرب الجانبان عن ارتياحهما لمستوى العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وفرنسا، وناقشا آفاق تعزيز الحوار والتعاون في مختلف المجالات. كما تبادلا وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما القضية الفلسطينية.

مقابلات

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،يستقبل في ٨ أكتوبر الماضي بمقر الأمانة العامة، سعادة السفير السيد شاهين عبد اللاييف، المندوب الدائم لجمهورية أذربيجان لدى المنظمة.

السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ٩ أكتوبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة، السيد محمد صلاح صبحي، الذي قدم أوراق اعتماده مندوبا دائما للمملكة الأردنية الهاشمية لدى المنظمة.

معالي الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ١٠ أكتوبر الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة، السفير هشام الفوراتي، المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى المنظمة.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في ١٢ أكتوبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة، سعادة السيد محمد سمير النقشبندى، المندوب الدائم لجهورية العراق لدى المنظمة.

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يلتقي في ١٧ أكتوبر الماضي، بمقر الأمانة العامة، السفير سمو الشيخ علي بن عبد الرحمن بن علي الخليفة الذي قدم له أوراق اعتماده مندوبا دائما لمملكة البحرين.

معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه، يستقبل في ٣٠ أكتوبر الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة في جدة، السفير إيا تيجاني، المندوب الدائم لجمهورية الكاميرون لدى المنظمة.

مبعوث المنظمة إلى جامو وكشمير يقوم بجولة في الإقليم

شهد إقليم جامو وكشمير الكثير من التطورات خلال الأشهر القليلة الماضية، وقد أعربت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن قلقها إزاء الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في الهند في ١١ ديسمبر الماضي، القاضي بتأييد الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الحكومة الهندية في الخامس من أغسطس ٢٠١٩ والتي ألغت الوضع الخاص لإقليم جامو وكشمير.

وفي معرض التذكير بالمقررات والقرارات الصادرة عن القمة الإسلامية ومجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بقضية جامو وكشمير، جددت الأمانة العامة دعوتها الهند إلى التراجع عن كافة الإجراءات غير القانونية والأحادية المتخذة منذ الخامس من أغسطس ٢٠١٩ والتي تهدف إلى تغيير وضع الإقليم المعترف دولياً بأنه أرض متنازع عليها.

كما جددت الأمانة العامة تأكيد تضامنها مع شعب جامو وكشمير في سعيه للحصول على حق تقرير المصير، وتدعو المجتمع الدولي مجدداً إلى تعزيز جهوده لحل قضية جامو وكشمير طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وفي فترة زمنية سابقة، كان المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي الى جامو وكشمير، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، سعادة السفير يوسف بن محمد الضبيعي، قد أدى زيارة إلى باكستان وآزاد جامو وكشمير في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر الماضي. وكانت الزيارة تهدف إلى إجراء تقييم مباشر لحالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في إقليم جامو وكشمير. كما اندرجت الزيارة تحت غرض تقييم الوضع في الإقليم، استنادًا لقرارات مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل التي اعتمدها والخاصة بجامو وكشمير.

يذكر أن المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي إلى جامو وكشمير قد أدى زيارات سابقة قدم على إثرها تقارير الى مجلس وزراء الخارجية.

وعلى مدار ثلاثة أيام، زار المبعوث الخاص خط المراقبة والتقي مع المتضررين من القصف عبر الحدود. كما تمكن من زيارة مخيم توتا للاجئين. وأجرى خلال زيارته محادثات مع فخامة رئيس آزاد جامو وكشمير ورئيس الوزراء.

وأعرب المبعوث الخاص خلال لقاءاته عن تضامن منظمة التعاون الإسلامي الدائم ودعمها لنضال الشعب الكشميري المشروع من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

والتقى المبعوث الخاص في اسلام أباد معالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية باكستان الإسلامية، كما أجرى مناقشات مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

وشدد المبعوث الخاص خلال لقاءاته على أن الغرض من زيارته الحالية هو التأكيد مرة أخرى على دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت للكفاح العادل للشعب الكشميري من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصه بهذه القضيه وعزمه على تقديم تقرير خلال القمة الإسلامية في غامبيا عن تطورات الوضع .

وفي معرض ترحيبه بالمبعوث الخاص، أكد معالي رئيس وزراء باكستان أن موقف منظمة التعاون الإسلامي الثابت والمبدئي بشأن قضية جامو وكشمير، باعتبارها الصوت الجماعي للأمة الإسلامية، كان دائما مصدر قوة لشعب جامو وكشمير.

وفي بيان صدر عن منظمة التعاون الإسلامي في ٢٧ أكتوبر الماضي، والذي وافق مرور ٧٦ عامًا على احتلال الهند جامو وكشمير بشكل غير قانوني، جددت الأمانة العامة للمنظمة دعوتها المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحل نزاع جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وأكدت مجدداً دعم المنظمة لحقوق شعب جامو وكشمير، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وبالإشارة إلى مقررات وقرارات القمة الإسلامية ومجلس وزراء خارجية المنظمة، حثت الأمانة العامة الهند على احترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير والتراجع عن التدابير غير القانونية والأحادية المتخذة منذ الخامس من أغسطس ٢٠١٩ لتغيير وضع الإقليم المعترف دولياً بأنه أرض متنازع عليها.

رئيس المالديف يستقبل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

استقبل فخامة الرئيس الدكتور محمد مويزو، رئيس جمهورية المالديف، في ١٩ نوفمبر الماضي، في العاصمة ماليه، سعادة السفير يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي.

وهنأ الأمين العام المساعد الرئيس مويزو على توليه مهام منصبه رئيساً لجمهورية المالديف، ناقلاً لفخامته تحيات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، وأطيب تمنياته. وسلم الأمين العام المساعد، خلال اللقاء، رسالة موجهة إلى فخامة الرئيس من الأمين العام.

وفي معرض ترحيب الرئيس بزيارة الأمين العام المساعد لحضور الحفل الخاص بتنصيب الرئيس نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أعرب عن التزام حكومة المالديف بمبادئ ومثل ميثاق المنظمة.

وأشاد كل من رئيس جزر المالديف والأمين العام المساعد بالمستوى الجيد للعلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وجزر المالديف، وأعرب كلاهما عن الاستعداد لمواصلة تعزيز التعاون الثنائي. كما ناقشا العدوان الإسرائيلي على غزة والمحنة الإنسانية التي يقاسيها الشعب الفلسطيني، فضلاً عن الآثار طويلة الأمد للحرب على غزة بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

ورافق الأمينَ العام المساعد خلال زيارته إلى المالديف، السفير أحمد سرير، مدير الشؤون الآسيوية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

منظمة التعاون الإسلامي تلاحظ الانتخابات في بنغلاديش

استقبلت دولة الشيخة حسينة واجد رئيسة وزراء جمهورية بنغلادش الشعبية، في ٨ شهر يناير ٢٠٢٤ بالعاصمة دكا، سعادة السفير يوسف بن محمد الضبيعي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة التعاون الإسلامي، الذي ترأس وفدا رفيع المستوى من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لملاحظة الانتخابات العامة التي جرت في جمهورية بنغلاديش الشعبية يوم ٧ يناير الماضي، وذلك بناء على دعوة من معالي وزير خارجية جمهورية بنغلاديش الشعبية السيد محمد حسن محمود.

وخلال الاجتماع قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالمنظمة سعادة السفير يوسف بن محمد الضبيعي والوفد المرافق له التهنئة لدولة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد بمناسبة نجاح تنظيم الإنتخابات العامة في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

ونقل السفير يوسف بن محمد الضبيعي لدولة رئيسة الوزراء تحيات معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه. وبدورها، ثمنت دولة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة مشاركة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في ملاحظة الانتخابات وبمستوى وفد الملاحظين. وشكل الاجتماع فرصة لاستعراض أوجه التعاون القائم بين منظمة التعاون الاسلامي وجمهورية بنغلادش الشعبية.

وكانت بعثة منظمة التعاون الإسلامي لملاحظة الانتخابات قد عقدت بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٤ اجتماعاً مع رئيس هيئة الانتخابات بجمهورية بنغلادش الشعبية، الذي قدم للبعثة إحاطة حول العملية الانتخابات في البلاد. وتمت مناقشة تعزيز التعاون المشترك بين وحدة ملاحظة الانتخابات التابعة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الانتخابات في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

وأكدت بعثة المنظمة على الأهمية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي لعملية ملاحظة الانتخابات في الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تنص على ذلك البنود ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

وقد لاحظ فريق منظمة التعاون الإسلامي العملية الانتخابات على ثلاث مراحل من التصويت، تمثلت في ملاحظة التحضيرات في فترة ما قبل الاقتراع، ويوم الاقتراع، ومرحلة فرز الأصوات.

واختتم وفد منظمة التعاون الإسلامي مهمته مشيراً إلى أن العملية الانتخابات في جمهورية بنغلاديش الشعبية جرت بطريقة شفافة وحرة ومنظمة.

الرئيس السنغالي يفتتح الدورة ١٢ لـ "كومياك" في دكار

انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك) في دكار بالسنغال، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر الماضي، تحت شعار «أي دور للشباب المسلم في تعزيز القيم الإسلامية للسلام والتضامن والتسامح؟». وترأس حفل الافتتاح فخامة الرئيس ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، بحضور السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي، ممثلا لمعالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، بالإضافة إلى الوزراء وكبار المسؤولين وممثلي ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في دكار ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وغيرهم من الضيوف والمدعوين.

وأشاد فخامة الرئيس ماكي سال، في كلمته الافتتاحية، بدور (كومياك) في تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالي الإعلام والثقافة، مشددًا على أهمية الدور الرئيسي الذي يضطلع به الشباب المسلم في التنمية وحوار الحضارات. كما شدد على ضرورة مضاعفة الجهود للتصدي للتحديات المشتركة، مثل التطرف الديني، والإسلاموفوبيا، والإعلام المضلل، بالاستناد إلى القيم الإسلامية المتمثلة في السلام والإخاء والتسامح.

ومن جهته، شكر السفير طارق على بخيت، ممثل الأمين العام للمنظمة، جمهورية السنغال على كرم ضيافتها والتزامها الثابت بقضايا الأمة الإسلامية. وذكّر بالإنجازات التي حققتها كومياك منذ إنشائها في عام ١٩٨١ والمبادرات التي أطلقتها الأمانة العامة لتعزيز الصورة الإيجابية للإسلام والمسلمين. كما سلط الضوء على الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لتعزيز التبادل والتعاون بين وسائل الإعلام والجهات الفاعلة الثقافية في الدول الأعضاء. ودعا إلى زيادة انخراط الشباب المسلم في أنشطة كومياك ودعم المشاريع التي تهدف إلى النهوض بالتراث الإسلامي التاريخي والثقافي والعالمي. ولم يفت الرئيس ماكي سال والسفير طارق بخيت أن يشيرا الانتباه في كلمتيهما إلى خطورة الوضع الإنساني في فلسطين وضرورة وضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي في غزة. وخلال هذه الدورة التي دامت يومين، تدارس المشاركون تقارير عن أنشطة الأمانة العامة ومكتب تنسيق كومياك في مجال الإعلام والثقافة. كما ناقشوا القضايا ذات الصلة بالإعلام، والثقافة، وقضية القدس الشريف وفلسطين، وحماية المقدسات الإسلامية.

وكانت أشغال اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة قد انطلقت في ١٦ أكتوبر الماضي في دكار. وألقى ممثل السفير طارق علي بخيت، كلمة ذكّر فيها بأهداف الكومياك وأولوياتها فيما يتعلق بالتنوع الثقافي ودوره في التقريب بين الشعوب والحوار بين الثقافات وتعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية داخل المنظمة. كما أكد من جديد إدانة المنظمة الشديدة للعدوان الخطير وغير المسبوق ضد المدنيين في قطاع غزة المحاصر وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. كما شدد السفير طارق بخيت على ضرورة محاربة الإسلاموفوبيا والمشاعر المعادية للمسلمين مثل حرق نسخ من القرآن الكريم تحت ستار حرية التعبير.

من جانبه أعرب سعادة السيد بيير فاي ممثل السنغال الدولة المضيفة للدورة الثانية عشرة للكومياك عن اعتزاز وشرف السنغال باستضافة هذا الاجتماع. وأكد أهمية دور الكومياك في تعزيز التضامن وتعزيز القيم المشتركة وحماية التراث الثقافي الإسلامي. كما لفت إلى التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي، مثل الإسلاموفوبيا وحرق القرآن الكريم، موضحا أن التطرف العنيف لا يمكن ربطه بالإسلام. وشدد على أهمية بناء السلام الدائم في العالم بشكل عام وفي العالم الإسلامي بشكل خاص.

ممثل الأمين العام يلتقي وزير خارجية السنغال خلال أعمال "كومياك"

التقى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير طارق علي بخيت، مع وزير الخارجية والمغتربين السنغاليين، معالي السيد إسماعيل ماديور فال، وذلك في إطار الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، التي عقدت في دكار في ١٦ – ١٨ أكتوبر الماضي.

وخلال هذه المقابلة، نقل السفير طارق علي بخيت تحيات معالي الأمين العام للمنظمة إلى وزير الخارجية وهنأه على تعيينه في منصبه، متمنيا له كامل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة. كما هنأ البلد المضيف على التنظيم الممتاز للدورة الثانية عشرة لكومياك.

ومن جانبه، أعرب السيد فال عن شكره للسفير طارق على زيارته ودعمه الدائم للسنغال. كما شدد على الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها كومياك باعتبارها إطارًا لوضع السياسات الثقافية في العالم الإسلامي. وأكد مجددًا التزام السنغال بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء الأخرى لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز قيم السلام والتسامح والتنوع الثقافي.

المنتدى الدولي: الإعلام ودوره في تأجيج الكراهية والتحيز يلتئم في جدة

انعقدت في جدة جلسات أعمال المنتدى الدولي: «الإعلام ودوره في تأجيج الكراهية والعنف: مخاطر التضليل والتحيز»، بحضور معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، رئيس هيئة علماء المسلمين الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، ومعالي المشرف العام على الإعلام الرسمي في دولة فلسطين، الوزير أحمد عسَّاف، ومشاركة عددٍ من الوزراء والقيادات الإعلامية الإسلامية والدولية، ونخبة من السفراء والشخصيات الدينية والفكرية والحقوقية وقادة المنظمات الدولية.

ويأتي عقد المنتدى ضمن الشراكة الوثيقة التي تربط الأمانة المساعدة للاتصال المؤسسي في رابطة العالم الإسلامي، واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، الذي يمثِّل جهازًا متخصصًا مستقلًا، في إطار الأهداف المشتركة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية مداخلات مباشرة لعدد من الصحفيين من الأراضي الفلسطينية، تحدثوا فيها عن واقع الصحافة في ظل العدوان الإسرائيلي، والتحديات التي يواجهها الصحفيون في سبيل القيام بواجبهم المهني، كما تم عرض فيلم قصير حول دور الإعلام في صناعة الرأي العام، وتشكيل وعي المجتمعات سلبًا أو إيجابًا.

وتتابعت الجلسات النقاشية للمنتدى، حيث ناقشت الجلسة الأولى "دور المؤسسات والقيادات الدينية في مكافحة خطاب الكراهية والعنف في المنصات الإعلامية"، فيما ناقشت الجلسة الثانية "التحيز والتضليل في الإعلام الدولي: القضية الفلسطينية أنموذجًا".

وتناولت الجلسة الثالثة "المسؤولية الأخلاقية في الإعلام الدولي"، بينما تناولت الجلسة الرابعة موضوع "التحالفات الدينية الإعلامية والدولية لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف".

كما جرى على هامش المنتدى توقيع مذكرة تعاون بين الأمانة المساعدة للاتصال المؤسسي برابطة العالم الإسلامي، واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، وقعها من جانب الاتحاد مديره العام محمد بن عبدربه اليامي، ومن جانب الرابطة الأمين العام المساعد للاتصال المؤسسي عبدالوهاب الشهري.

مدير عام ديوان أمين عام "التعاون الإسلامي" يزور (يونا)

أجرى مدير عام الديوان وكبير مستشاري معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور محمد آدم كولبو، في ٥ أكتوبر الماضي، زيارة لمقر اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، أحد الأجهزة المتخصصة التابعة للمنظمة.

وخلال الزيارة، التقى الدكتور كولبو بالمدير العام المكلف للاتحاد، الأستاذ محمد بن عبد الربه اليامي، وناقش الجانبان سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين الاتحاد والأمانة العامة للمنظمة في إطار تطوير العمل الإعلامي الإسلامي المشترك.

شوشة الأذربيجانية عاصمة للثقافة الإسلامية ٢٠٢٤

أعلنت وزارة الثقافة في جمهورية أذربيجان، اختيار مدينة شوشا درّة مدن إقليم قره باغ عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٤. وذكر بيان صادر عن الوزارة أن وزير الثقافة، السيد عادل كريملي شارك في المؤتمر الثاني عشر لوزراء ثقافة العالم الإسلامي في العاصمة القطرية الدوحة، حيث ذكر أنه اقترح على منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) خلال المؤتمر، تسمية شوشا عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٤. وأضاف البيان أن المقترح قوبل بالترحيب بالإجماع لتكون شوشا "عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٢٤".

جدير بالذكر أن مدينة شوشا اختيرت العاصمة الثقافية للعالم التركي لعام ٢٠٢٣.

وعرض السيد نجيب الغياتي، المستشار الثقافي للمدير العام للإيسيسكو، وثيقة آليات تطوير برنامج الإيسيسكو لعواصم الثقافة في العالم الإسلامي، حيث تضمنت مقاربة جديدة لاختيار عواصم الثقافة، واعتمد المؤتمر الوثيقة، التي تضمنت أسماء المدن المقرر الاحتفاء بها ضمن البرنامج خلال الأعوام المقبلة وهي: شوشا بجمهورية أذربيجان لعام ٢٠٢٤، وسمرقند بجمهورية أوزبكستان لعام ٢٠٢٥، والخليل بدولة فلسطين، وأبيدجان بجمهورية الكوت ديفوار لعام ٢٠٢٦، وسيوة بجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٢٧، ولوسيل بدولة قطر لعام ٢٠٣٠.

وتعتبر شوشا العاصمة التاريخية ولؤلؤة المدن المحررة في إقليم "قره باغ" الأذربيجاني من الاحتلال الأرميني عام ٢٠٢٠. وبنيت المدينة عام ١٧٥٢، على يد مؤسس خانية قره باغ، باناه علي خان، وتحظى المدينة بأهمية كبيرة لدى الأذربيجانيين كونها تحتضن العديد من المعالم التاريخية خاصة وانها منشأ العديد من العلماء والشخصيات الثقافية البارزة في تاريخ البلاد.

يذكر أن القوات الأرمينية كانت قد احتلت المدينة في ٨ مايو١٩٩٢، قبل تحريرها من قبل الجيش الأذربيجاني في ٨ نوفمبر ٢٠٢٠.

وشوشا (بالأذرية - Şuşa) - تعني المدينة القابعة على مرتفعات قرة باغ لجمهورية أذربيجان. وتأسست في عصور مبكرة حيث كان اسمها حين ذاك مدينة بناهباد جنبا إلى جنب مع اسم شوشا.

واشتملت شوشا على ١٧ حيا هم «سيدلي وجولفالار وقيولوق وجوخور محلى ودورد جينار ودوردلار قوردو وحاجي يوسيفلي وأورودلار وساعتلي وخوجا مرجنلي وماماي ودميرجيلار وحمامقباغي ومردينلي وتازة محلى». وانتشرت في تلك الأحياء حمامات ومساجد، ومياه الينابيع. وأصبحت شوشا واحدة من أهم المدن الأذربيجانية في القرن الثامن عشر.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت مدينة شوشا المركز الموسيقى والثقافي في القوقاز. وكان يطلق على شوشا لقب «باريس الصغيرة»، أو معبد الفن في القوقاز، وبيت الموسيقى في أذربيجان، ومعهد الموسيقى في الجمهورية الترانسقوقازية الديمقراطية الاتحادية.

وبحسب التأريخ الروماني في القرن الثاني قبل الميلاد، فإن أهالي شوشا ينسلون من القبائل التركية في القوقاز. ووفق روايات شعبية، يطلق أبناء المدينة عليها اسم «شوشا» بسبب هوائها العليل والأجواء النقية. ووفقا لبعض المصادر، فإن كلمة «شوشا» ربما تعود إلى قبيلة سكوثيون في أذربيجان.

وفي ذلك الوقت، تم وضع أسس التعليم الموسيقي المحترف في أذربيجان، بفضل عمل الملحن عزير حجيبكوف. وتم احتلال مدينة شوشا من قبل الوحدات الأرمينية في ٨ مايو، عام ١٩٩٢. وجراء هذا الاحتلال قتل ١٩٥ مواطنًا أذربيجانيًا، وأصيب ١٦٥، وتعرض ١٥٠ منهم للإعاقة الدائمة، ونزح أكثر من ٢٠،٠٠٠ آخرين.

معقل الفراعنة أسماها العرب "أسوان"

الأقصر حجاج سلامة (د ب ا): عُرفت محافظة أسوان التي أسماها العرب بهذا الاسم كأحد أشهر مقاصد السياحة الثقافية في مصر، واشتهرت بآثارها المتعددة ومعابدها الضخمة التي شيدها ملوك مصر القديمة في أبوسمبل، وجزيرة فيله، وفي إدفو، وكوم امبو، وغير ذلك من المناطق التاريخية التي تنتشر بطول المحافظة وعرضها.

لكن المصادر العربية تدلنا على جوانب أخرى من تاريخ أسوان، التي ذاع صيتها كمركز من مراكز الحضارة المصرية القديمة.

وتُجمع المصادر، وما سجلّه المؤرخون والرحّالة، وكذا علماء الآثار الإسلامية والقبطية، على أن أسوان لها مكانة مهمة في التاريخ القبطي والإسلامي، بجانب ارتباط موقعها في الحضارة المصرية القديمة.

ووصفت العالمة المصرية الدكتورة سعاد ماهر محمد، التي تولّت لسنوات عمادة كلية الآثار بجامعة القاهرة، أسوان بأنها "متحف الآثار المصرية عبر العصور"، وتشير في كتابها "مدينة أسوان وآثارها في العصر الإسلامي"، أن أسماء أسوان تعددت تبعاً لتعدد الوظائف التي قامت بها والأحداث التاريخية التي عاشتها عبر العصور بفضل تفرّد موقعها.

وجعل كل ذلك أسوان مقصداً عالميا، ومحطة جذب لأنظار علماء الآثار والمستكشفين، وفرق التنقيب عن الآثار، حيث تمثلت فيها آثار ما قبل التاريخ، فالعصر الفرعوني، فآثار البطالمة والرومان، ثم آثار العصر القبطي والاسلامي.

وتروي د. سعاد، بعضاً من تفاصيل إسهامها بصحبة آثاريين آخرين، في أعمال التنقيب الأثري التي أثبتت – بحسب قولها – أصالة مدينة أسوان، واحتضانها للدين الإسلامي، وتلفت إلى أن بعض الصحابة والتابعين ممن وفدوا لأسوان، وتوفي بعضهم بها ودفنوا فيها منذ سنة ٣١ هـ، وذلك كما هو ثابت في النقوش والكتابات الأثرية، بجانب أنها كانت مسكناً للأمراء وعليّة القوم في العصور الوسطى، وهو الأمر الذي تسجله عقود الزواج التي وجدت مكتوبة على المنسوجات الأثرية.

وتسجّل لنا الكتب والمؤلفات التي تناولت تاريخ مدينة أسوان، الكثير من النصوص التي اشتملت على معالم أثرية ومحطات تاريخية تؤكد على التنوّع الحضاري على أرض تلك المحافظة المصرية الواقعة في اقصى جنوب البلاد.

ووثّق كتاب "مدينة أسوان وآثارها في العصر الإسلامي"، وغيره من الكتب والمؤلفات والمصادر العربية وكذلك الأجنبية، روايات عديدة مما أورده الرحالة والمؤرخون عن معالم أسوان وتاريخها في مؤلفاتهم القديمة.

وفي هذا السياق، فقد ذكر عالم الآثار الفرنسي هنري جوتييه في قاموسه المعروف " قاموس الأسماء الجغرافية في النصوص الهيروغليفية"، الكثير من الأسماء التي عرفت بها أسوان قديما، ومنها "السوق"، أو "محل التجارة" حيث كانت تتبادل فيها أنواع التجارة من القطرين المصري والسوداني، وتوالت تلك الأسماء حتى أسماها العرب "أسوان».

وذكرها كذلك العالم الفرنسي إميل أميلينو في كتابه "جغرافية مصر في العصر القبطي"، وقال بأنها وردت في كشف الأسقفيات، وورد ذكر أسوان في كتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي الذي قال بأن "اسوان بلد في آخر الصعيد بمصر"، وكتاب "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية"، ليحيى بن شاكر بن الجيعان الذي قال أسوان ثغر من ثغور مصر.

وأورد أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، في كتابه "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" فقال: أسوان قصبة الصعيد على النيل، عامرة كبيرة، بها منارة طويلة، ولها نخيل وكروم كثيرة، وخيرات وتجارات، وهي من أمهات المدن.

كوكبة من رياديات مسلمات يشاركن في مؤتمر "المرأة في الإسلام" بجدة

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وبمشاركة دولة رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، شيخة حسينة واجد، ونخبة من سيدات مسلمات يرأسن وفود عددٍ من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وغيرهن من ذوات المناصب الرفيعة، وبحضور رفيع من المشاركين من الدول الاعضاء بالمنظمة والمدعوين والخبراء، أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أن المنظمة اجتهدت منذ تأسيسها في الدفاع عن حقوق المرأة المسلمة وتمكينها عبر جهود توجت باعتماد برنامج عمل المنظمة للنهوض بالمرأة (أباو) الذي يعد خارطة طريق في المجتمعات المسلمة.

جاء ذلك في كلمة الأمين العام التي ألقاها أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي بعنوان «المرأة في الإسلام: المكانة والتمكين» الذي نظمته الأمانة العامة للمنظمة وبدعوة واستضافة المملكة العربية السعودية في ٦ نوفمبر الماضي في جدة.

وقال السيد حسين إبراهيم طه إن هذا المؤتمر يجيء في ظرف دموي يتعرض فيه الفلسطينيون لعدوان إسرائيلي غاشم، وأن المرأة، وبخاصة الغزيّة تمثل مع الأطفال وكبار السن وغيرهم من المدنيين الأبرياء، والعدد الأكبر من الضحايا تحت ركام الصمت والأسى الحلقة الأضعف أمام هذا القصف. وأكد أن ما يجري في غزة مأساة لم تتوقف وتضع الجميع أمام مسؤوليات كبيرة تفرض نفسها على مداولات المؤتمر، وتحث على تكثيف الجهود لتعرية هذه الهمجية والدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية والفلسطينيين والمسجد الأقصى المبارك في قضية لا يمكن فيها فصل الإنسان عن الأرض أو الأرض عن واقع الاحتلال. ومن جهة أخرى أكد الأمين العام التزام المنظمة مواصلة الحوار البناء بغية تمكين المرأة الأفغانية وضمان حقها في الوصول للتعليم بجميع مستوياته ومشاركتها قي الحياة العامة.

كما أوضح الأمين العام للمنظمة أن مضامين المؤتمر سوف تُسجل في تاريخ المنظمة والهيئات المشاركة بوصفها نبراسا يُسترشد به لتعزيز وتأكيد حقوق المرأة في الإسلام، مشيراً إلى أن المؤتمر سيعتمد (وثيقة جدة لحقوق المرأة في الإسلام). وتوجه الأمين العام بخالص امتنانه وتقديره للمملكة العربية السعودية، على دعوتها لعقد المؤتمر واستضافته. كما توجه بالشكر والعرفان لكافة السيدات المشاركات كل باسمها ومقامها الذي يليق بها.

وشهد الاجتماع بعد ذلك كلمات لدولة رئيسة وزراء بنغلاديش وعدد من وزراء الخارجية ووزيرات ووزراء شؤون المرأة والأسرة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى كلمات المشاركات والمشاركين المدعوين للإلقاء أوراق بحثية في المؤتمر..

وفي ٨ نوفمبر الماضي اختتم الاجتماع أعماله حيث تمخض عن نقاشات وتوصيات تم إدراجها في البيان الختامي للمؤتمر الذي تضمن ٢٠ توصية حول الحقوق الريادية التي منحها الإسلام للمرأة ومكانتها في الإسلام، وأبرزت التحديات والفرص المرتبطة بحقوقها من أجل تعزيز دورها في شتى المجالات وعلى جميع المستويات في المجتمع.

كما تم تضمين مخرجات المؤتمر في وثيقة بعنوان "وثيقة جدة الصادرة عن المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام" التي ستكون بمثابة وثيقة جامعة لكافة حقوق المرأة في الإسلام وتمثل مرجعية رسمية للدول الأعضاء وصناع القرار ورجال القانون والباحثين والخبراء والمفكرين وسيتم رفعها للقمة الإسلامية القادمة التي ستنعقد في غامبيا في النصف الأول من العام الجاري لاعتمادها، وتقديمها إلى كافة المحافل والمنابر الدولية.

حسين طه: "الإسلام أنصف المرأة" ويدعو لعدم الأخذ بالنماذج المعزولة

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي بعنوان «المرأة في الإسلام: المكانة والتمكين» الذي نظمته الأمانة العامة للمنظمة، بدعوة واستضافة المملكة العربية السعودية، أن منظمة التعاون الإسلامي سوف تُبقي على قضايا تمكين المرأة ضمن سلم أولوياتها، وستبادر المنظمة إلى إطلاق وتبني العديد من الجهود والمبادرات التي من شأنها تحسين ظروف النساء في المجتمعات المسلمة.

كما أوضح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أن "وثيقة جدة حول المرأة في الإسلام" تمثل مساراً فكريا هاما وعمليا يعتمد من طرف المؤسسات التشريعية والمنظمات الحقوقية في الدول الأعضاء بالمنظمة وكافة المجتمعات المسلمة عند النظر في حقوق المرأة المسلمة. واعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه عن أمله أن ينظر المشككون في إنصاف الدين الإسلامي الحنيف للمرأة وتمكينها من حقوقها من خلال هذه الوثيقة لا من خلال بعض الممارسات الاجتماعية المعزولة في بعض المجتمعات المسلمة التي لا تعكس رؤية وسماحة وعالمية الدين الإسلامي الحنيف وتشريعاته.

ولفت الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي في دعم المرأة الفلسطينية بشكل عام وفي مختلف المجالات.

وضم المؤتمر الدولي بعنوان "المرأة في الإسلام: المكانة والتمكين"، ٥ جلسات عمل زخرت بنقاشات تم خلالها بحث وطرح مداخلات من قبل وزراء ومسؤولين وعلماء ومفكرين من الجنسين وتناولت مكانة المرأة وحقوقها في الدين الإسلامي الحنيف بالإضافة إلى آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل، جنبا إلى جنب مع مختلف القضايا المتعلقة بالمرأة في المجتمعات المعاصرة.

يذكر أن المملكة العربية السعودية كانت قد طرحت مبادرتها لتنظيم هذا المؤتمر الدولي أثناء أعمال الدورة الـ ٤٩ لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة ما بين ١٦-١٧ مارس الماضي والتي تبنت قرارا وزاريا في هذا الصدد، وذلك في سياق حرص سعودي على المضي قدما في تمكين المرأة انطلاقا من مبادراتها الداخلية واتساقا مع حرصها على دعم هذه الجهود في إطار منظمة التعاون الاسلامي والإطار الدولي بما يعزز دور المرأة في مجالات التنمية الشاملة.

وعلى هامش المؤتمر الدولي، التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في السابع من شهر نوفمبر الماضي، معالي وزيرة المرأة والأسرة والحماية الاجتماعية بجمهورية غينيا بيساو، السيدة كادي سعيدي.

وجرى خلال اللقاء، بحث الجانبان العلاقات الثنائية القائمة بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية غينيا بيساو وآفاق تعزيز التعاون بينهما، لاسيما فيما يتعلق بتحسين اوضاع المرأة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بجهود جمهورية غينيا بيساو لدعم قضايا المرأة والطفولة، ودعمها للجهود الرامية إلى تعزيز العمل الإسلامي المشترك.

من جهتها، أعربت معالي الوزيرة عن شكرها لمعالي الأمين العام على دعم منظمة التعاون الإسلامي لبلادها، واستعرضت الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية غينيا يساو من أجل دعم حقوق المرأة والطفولة وتمكينها والنهوض بها في مختلف المجالات.

الأمين العام يتباحث مع رئيسة وزراء بنغلاديش ونائبة رئيس إيران

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مباحثات عديدة على هامش المؤتمر الدولي حول «المرأة في الإسلام: المكانة والتمكين» الذي انعقد في جدة في ٦ نوفمبر الماضي، فقد استقبلت دولة الشيخة حسينة واجد، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام، وخلال اللقاء، أكد الجانبان أهمية هذا المؤتمر الذي جاء لتعزيز حقوق المرأة ومكانتها، واستعرضا أوجه التعاون القائم بين المنظمة وجمهورية بنغلاديش الشعبية وآفاق تطويره، وسبل تعزيز العمل الإسلامي المشترك. كما ناقشا الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها الإنسانية وعلى السلم والامن في المنطقة والعالم.

ومن جهة أخرى، ثمن الأمين العام التزام بنغلاديش بالدفاع عن قضية مسلمي الروهنغيا وما تقدمه من رعاية للاجئين الروهنغيا.

وبدورها، أعربت الشيخة حسينة عن دعم بلادها للمنظمة، ولدورها في تعزيز العمل الإسلامي المشترك وتوحيد جهود الدول الأعضاء إزاء قضايا العالم الإسلامي.

كما التقى معالي الأمين العام نائبة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية لشؤون المرأة والأسرة، فخامة الدكتورة أنسيه خزعلي.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان العلاقات الثنائية بين منظمة التعاون الإسلامي والجمهورية الإسلامية الإيرانية وآفاق التعاون بينهما، لاسيما في مجال تمكين المرأة وتحسين وضعها في الدول الأعضاء.

وأعربت الدكتورة أنسيه عن تنديدها بالجرائم الشنيعة للاحتلال الإسرائيلي الغاشم للشعب الفلسطيني وممتلكاته، ولاسيما في قطاع غزة، معربة عن دعم بلادها المستمر للقضية الفلسطينية. كما أكدت أهمية تمكين المرأة في شتى المجالات واستعداد بلادها للمساهمة في تقديم الدعم اللازم للنساء ربات الأعمال في المجتمعات المسلمة في إطار منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصا في مجالات التعليم وتطوير الإبداع والذكاء الإصطناعي للنساء وصناديق الأسرة.

وأشاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بدور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دعم برامج ونشاطات المنظمة، مثمنا إسهاماتها في تعزيز التضامن الإسلامي وتفعيل العمل الإسلامي المشترك.

من جانبها، تقدمت نائبة رئيس الجمهورية بشكرها للأمين العام على جهوده في قيادة عمل المنظمة، مثمنة ما تضطلع به المنظمة من دور بارز من أجل ترقية موقع المرأة في المجتمعات المسلمة في مختلف القطاعات في الدول الأعضاء.

وتضمنت لقاءات الأمين العام كذلك معالي وزيرة الشؤون الخارجية بجمهورية بوركينا فاسو، السيدة راغناغنيويندني أوليفيا روامبا.

وخلال اللقاء، ناقش الأمين العام للمنظمة ووزير الشؤون الخارجية العلاقات الثنائية بين منظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وآفاق التعاون بينهما، واستعرضا الجهود التي تبذلها حكومة بوركينا فاسو من أجل مكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار والدفع بعجلة التنمية في البلاد.

من جهتها، أعربت وزيرة الشؤون الخارجية عن شكرها للأمين العام على دعم منظمة التعاون الإسلامي المستمر لبلادها، مثمنة ما تقوم به من جهود في سبيل تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل والصحراء، وترسيخ مبادئ التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

"التعاون الإسلامي" تحيي اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

أحيت منظمة التعاون الإسلامي في بيان صدر في ٢٥ نوفمبر الماضي اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. وقال البيان إن هذه الذكرى تعتبر يوماً يذكر بحزن أعمال العنف الفظيعة والمتواصلة التي يشهدها العالم ضد النساء والفتيات لا سيما في مناطق النزاع.

وذكر البيان إنه يتم إحياء ذكرى اليوم العالمي هذه السنة تحت شعار: «الاستثمار من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات» وذلك لإجلاء أهمية تمويل الإجراءات الوقائية للحد من العنف ومصادره بصورة استباقية. وجددت المنظمة تأكيد موقفها الثابت والتزامها بتمكين المرأة ووضع حد لكل أشكال العنف ضدها.

وفي إطار إحياء هذه الذكرى، أكد معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في تقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في إطار جهودها للحد من العنف ضد المرأة، حيث تعتبر هذه المناسبة بمثابة منتدى للحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لوضع السياسات والبرامج اللازمة لمعالجة هذه المشكلة بشكل أكثر حزماً وشمولاً.

ويأتي إحياء هذا اليوم في الوقت الذي يشهد فيه العالم تواصل الأزمة الإنسانية الشنيعة جراء العدوان الإسرائيلي الوحشي ضد الشعب الفلسطيني في غزة، حيث يتعرض الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن وغيرهم من المدنيين الأبرياء للقصف المستمر، ويمثل العدد الأكبر من الضحايا الذين يسقطون في ظل حالة من الصمت الحلقة الأضعف في هذه المأساة.

وأكد الأمين العام مجدداً إدانة المنظمة بشدة جرائم الحرب المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ودعا المجتمع الدولي لاتخاذ كافة الإجراءات لوقف هذه الجرائم والضغط على إسرائيل بغية الالتزام بالقانون الإنساني الدولي ووقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية العاجلة لسكان غزة والمناطق المحيطة بها دون عوائق.

ووجه السيد حسين إبراهيم طه نداءً إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة، مؤكداً فيه على أهمية تعزيز التعاون والقيام بتدابير مشتركة لحماية النساء والفتيات، لا سيما أثناء الأزمات والحروب والكوارث البيئية.

وقال البيان إنه لطالما اتخذت المنظمة موقفا واضحا بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بما يتفق مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والمواثيق الدولية، وبما يتماشى مع أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق، فإن خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة (أوباو)، وبرنامج عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٥، والقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية بشأن المرأة، تمثل مبادئ توجيهية بشأن سبل ووسائل معالجة هذه التحديات التي تواجه المرأة، بما في ذلك القضاء على كافة أشكال العنف ضدها.

ولتوضيح النهج الاستباقي الذي تتبعه المنظمة في مكافحة العنف ضد المرأة، أنشأت المنظمة، منظمة تنمية المرأة كمؤسسة متخصصة في مجال تمكين المرأة. وبهذه المناسبة، جدد معالي السيد حسين إبراهيم طه الدعوة إلى الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة إلى تسريع إجراءات التصديق والانضمام، حتى تتمكن المنظمة من القيام بالدور المأمول منها في تعزيز وتمكين المرأة والنهوض بها في العالم الإسلامي.

كما أكد الأمين العام أن المنظمة ثابتة في التزامها بإنهاء العنف ضد المرأة وتمكينها من المساهمة بفاعلية في المجتمع.

وفد المنظمة في أوزباكستان للمشاركة في منتدى تمكين المرأة

شارك وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي، في المنتدى الدولي حول تجربة جمهورية أوزبكستان والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تمكين المرأة، الذي نظمته لجنة الأسرة والمرأة في جمهورية أوزبكستان يومي ٢٢ و٢٣ نوفمبر الماضي في مدينة سمرقند التاريخية.

وكان المؤتمر يهدف إلى تسليط الضوء على جهود وإنجازات حكومة جمهورية أوزبكستان في دعم المرأة وتمكينها، ومواصلة تطوير تعاون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتبادل الخبرات في دعم المرأة وتعزيز مشاركتها الكاملة في الحياة العامة وإدارة الدولة، فضلا عن تبادل الخبرات في تعزيز وحماية مؤسسة الأسرة.

وشهد منتدى أوزباكستان الدولي مشاركة العديد من الوزراء وممثلين لعدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي المؤسسات الوطنية والحكومية في أوزبكستان، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية.

واعتمد المشاركون في المنتدى بيانا تضمن الاعتراف بأهمية دور المرأة في تطوير بلدانهم على جميع المستويات ودعوا إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار والمناصب القيادية.

وعلى صعيد شؤون المرأة كذلك، عقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، لقاءا في مكتبه، مع الدكتورة أفنان بنت عبد الله الشعيبي، المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تتخذ من القاهرة بجمهورية مصر العربية مقرا دائما لها.

> الأمين العام لطالما أكد ضرورة دعم المرأة باعتبار أن الحكمة أن يقر الجميع بمسؤوليته المشتركة في بناء المجتمع

وبحث كل من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه والدكتورة أفنان بنت عبد الله الشعيبي جهود منظمة التعاون الإسلامي في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها والحفاظ على حقوقها في العالم الإسلامي، كما بحث الترتيبات التي جرت حين ذاك لعقد مؤتمر المرأة في الإسلام الذي كانت المملكة العربية السعودية قد استضافته برعاية كريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وذلك خلال الفترة ٦-٨ نوفمبر ٢٠٢٣ في مدينة جدة .

وفي هذا الإطار، لقد أولت منظمة التعاون الإسلامي اهتماما خاصا بقضايا المرأة وذلك استمرارًا لجهود منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بهذا القطاع المهم في المجتمع، وشملت هذه الجهود مواجهة العنف ضد المرأة حيث عقدت الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول المرأة في القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ إلى ٨ يوليو ٢٠٢١ تحت شعار: "الحفاظ على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ضوء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها". واعتمدت الدورة قرارات مهمة بشأن حماية المرأة وتمكينها، وتعميم المساواة بين الجنسين في استراتيجيات وسياسات مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الدول الأعضاء.

ولطالما أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه ضرورة دعم المرأة مؤكدا أنها من دواعي الحكمة أن يقر الجميع بمسؤوليته المشتركة في بناء مجتمع يمكن للنساء والفتيات أن يعشن فيه دون خوف من العنف، مشيرا إلى أنه ومن خلال التآزر والتضامن والوحدة، يمكن وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات وضمان مستقبل يكون فيه تمكين المرأة والعدالة بين الرجل والمرأة حقائق يعيشها الجميع وليست مجرد شعارات.

أوزباكستان الجديدة: الاهتمام بالقيم الوطنية والدينية وحقوق المرأة

مظفر كاميلوف
مستشار رئيس
جمهورية أوزبكستان

أصبحت قضايا المرأة ودورها في الحياة الاجتماعية والمعنوية والدينية والتعليمية للمجتمع أكثر أهمية من أي وقتٍ مضى. ومن المعلوم أن المرأة في الدين الإسلامي الحنيف وتعاليمه تحظى باحترام كبير. كما أن مكانة المرأة في الأسرة وفي الحياة تكسب الأهمية التي تكفل ضمان حقوقها.

وفي هذا السياق تجد الإشارة – وبشكل خاص في السنوات الأخيرة – إلى ما يوليه فخامة رئيس جمهوردية أوزباكستان شوكت ميرضياييف، من اهتمام كبير بحقوق المرأة، وزيادة دورها في المجتمع، وقضايا الأسرة. فحتى الآن، تم اعتماد حوالي ١٠٠ مستند قانوني دولي في أوزبكتسان يهدف إلى حماية حقوق المرأة، وتم تنفيذ عدد من الفعاليات في بلدنا في إطار هذه المستندات. على وجه الخصوص تم اتخاذ تدابير صارمة في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين لتحقيق المساواة بين الجنسين لتوسيع نطاق حقوق المرأة والفرص المتاحة لها ولأول مرة، تم انتخاب المرأة لرئاسة مجلس الشيوخ. وكذلك في مجلس الشيوخ بالمجلس العالي تم تشكيل اللجنة المعنية بقاضيا المرأة والمساواة بين الجنسين، والهيئة الجمهورية المعنية بزيادة دور المرأة في المجتمع و المساواة بين الجنسين وقضايا الأسرة.

إن أوزبكستان دولة ديموقراطية، ويتمتع الجميع فيها بحق المساواة، بغض النظرِ عن الأصلِ والعرقِ والجنسِ. ويضمن القانون تلك الحقوق. وخير دليل على هذا الفكر هو إصدار القوانين «بشأن ضمانات المساوة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل» و «بشأن حماية المرأة من التحرش والعنف».

وجدير بالذكر أنه في أوزبكستان الجديدة تم اعتماداستراتيجية تحقيق المساوة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠. تضم الاستراتيجية ٦١ مؤشرا إنسانيا يهدف إلى تحديد تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ولا سيما ضمان التعليم المتساوي والجودة للجميع والتعليم العالي للفتيات في المناطق الريفية ومنع العنف، والاتجار بالبشر.

ويمكن القول إن إنشاء لجنة للأسرة والمرأة لتأمين السياسة العامة في هذا المجال في إطار الإصلاحات الشاملة في أوزبكستان هو نتيجة لتطلعاتنا إلى إيجاد وتطوير القيم الوطنية–الدينية. ونتيجةٌ للأعمال المنفذة تم تصنيف أوزبكستان من بين أفضل ٢٠ دولة في العالم في مؤشر بيانات النوع الاجتماعي. ووفقا لتقرير صادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ حصلت أوزبكستان على ٨ نقاط وتم تسجيلها في المركز ٦٩ من بين ١٦٦ دولة.

وفي إطار اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم يتم تنفيذ الأعمال البارزة في هذا الشأن فقبول ٢٠٠٠ فتاة من الأسر المحرومة في الجامعات على أساس منحة حكومية كل عام وبهدف تغطية مبالغ العقود الدراسية للنساء اللاتي يدرسن على مستوى الدراسات العليا يتم تخصيص ٢٠٠مليار سوم سنويا كما يتم تخصيص حصة مستهدفة قدرها ٣٠٠ مقعد سنويا لطالبات الدكتوارة.

ونتيجة للإصلاحات المذكورة أعلاه بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية ٣٥ في المائة، وفي مجال الأعمال ٣٧ في المائة، وفي الأحزاب السياسية ٤٦ في المائة، وفي التعليم العالي ٤٩ في المائة.

إن ضمان الأمن للنساء والأطفال يعتبر من أعلى القيم في الإسلام، و هذا المبدأ في مقام جليل لدى الشعب الأوزبكي أيضا.

وتجدر الإشارة إلى الأعمال الإيجابية التي تقوم بها السيدة سعيدة ميرضيايفا مساعدة رئيس جمهورية أوزبكستان في مجتمعنا بشأن الحماية الشاملة لحقوق المرأة. إن السيدة ميرضيايفا هي واحدة من المبادرين بالدعوةِ إلى القانون الذي ينص على تطبيق المسؤولية الجنائية وتعزيز التدابير العقابية على العنف المنزلي ضد الأطفال. كان هذا القانون خطوة جريئة إلى الأمام من أجل التنمية الكاملة للنساء والأطفال وضمان سلامتهم ليس في أوزبكستان فَحَسْب بل في منطقتنا بأكملها.

إنه في إطار كافة الإصلاحات التي تجري في أوزبكستان الجديدة اليوم يتم إنشاء مجموعة واسعة جدا من الإمكانات والامتيازات والضمانات للمرأة والهدف النهائي منها هو سعادة المرأة ولتصبح حياتها سعيدة مع أسرتها.

وسنواصل العمل في هذا الاتجاه دون انقطاع ونعتقد أن الخبرة الدولية في هذا المجال مهمة لنا جميعا. وتحقيقا لهذه الغاية، قدَّم فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان شوكت ميرضيايف في الدورة ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة عقد منتدى المرأة الآسيوية في عام ٢٠٢٤ في أوزبكستان بالتعاون مع الهيكل النسائي للمنظمة. ويعد الغرض الرئيس من عقد هذا المنتدى هو إقامة تبادل الخبرات بين الدول الآسيوية التي تقترب دينها وقيمها وعاداتها وآرائها من بعضها البعض، وتوحيد الجهود في هذا الصدد، وضمان مصالح الأخوات من جميع النواحي، و المساعدة على تحقيق إمكاناتهن الإبداعية.

ومنذ زمن قديم في ثقافة الشعب الأوزبكي وتقاليده يتم إيلاء اهتمام خاص لضمان حقوق المرأة. في حين أن حماية الأمومة والطفولة تشير إلى صلاحِ المجتمع، لذلك يعد ضمان حقوق المرأة والطفل مؤشرا على تطور المجتمع. وفي بلدنا أيضا يتم الالتزام الصارم بهذه المبادئ. وحديثَ نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» خير دليلٍ على ما ذكرناه في الأعلى.

تقرير شبكة حلول التنمية المستدامة الأممي لعام ٢٠٢٣ يضع أوزبكستان في المركز ٦٩ من بين ١٦٦ دولة ويمنحها ٨ نقاط اخرى

دعوة دول المنظمة لتحسين وضع

"ذوي الإعاقة" وكبار السن

دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية والمنظمات الدولية وغير الحكومية إلى تكثيف جهودها لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر تنفيذ القرارات والسياسات التي تم وضعها في هذا الشأن وتقديم البرامج التي تدعم ذوي الإعاقة وتعزيز الأنشطة التوعوية لتسهيل إدماجهم في مجتمعاتهم.

وجاءت هذه الدعوة في إطار احتفال المجتمع الدولي باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يوافق الثالث من ديسمبر من كل عام منذ عام ١٩٩٢ بقرار من الأمم المتحدة بهدف تكثيف الجهود للعمل على إدماج ذوي الإعاقة في المجتمعات وفهم قضاياهم ورفع التوعية المجتمعية تجاه تلك القضايا.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد بجمهورية مصر العربية في يونيو ٢٠٢٣، أصدر قرارات تدعم ذوي الإعاقة وتشجع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات في مجال إدماج وتأهيل ذوي الإعاقة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات والأنشطة المقدمة لهم وتحسينها. كما اعتمد المؤتمر مشروع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لحماية وإدماج ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء.

ونوه الأمين العام للمنظمة بما يمر به الشعب الفلسطيني، وبخاصة الأشخاص ذوي الاعاقة، من أوضاع إنسانيّة صعبة بسبب ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قتل للأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة والشباب والقمع والعنف وهدم البنى التحتية الصحية والثقافية والرياضية والخدماتية.

وبمناسبة إحياء اليوم العالمي لكبار السن الذي يحتفل به المجتمع الدولي في الأول من شهر أكتوبر كل عام، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠، دعا معالي الأمين العام للمنظمة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكاتف الجهود من أجل توفير الفرص لكبار السن وتعزيز قدراتهم لمواجهة مختلف التحديات وخاصة في مجالات السلم والأمن والتنمية، وذلك بهدف بناء مجتمعات يسود فيها العدل والمساواة بين كافة الأجيال.

وأكد الأمين العام للمنظمة أن منظمة التعاون الإسلامي تدرك أهمية توفير الحماية لكبار السن في ضمان رفاهية المجتمع، حيث أكدت القرارات الصادرة عن المنظمة أن البعد الاجتماعي أمر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وأن الاستثمار في الحماية الاجتماعية وسيلة لتحقيق ذلك، كما اعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية في إسطنبول عام ٢٠١٩ استراتيجية المنظمة حول حماية كبار السن ورفاههم في الدول الأعضاء، وكذلك القرار الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية المنعقدة في ٥ يونيو الماضي بالقاهرة، والذي دعا إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في المجالات الاجتماعية وخاصة الحفاظ على الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن.

وفي هذا الإطار، حث الأمين العام للمنظمة الدول الأعضاء على تعزيز ودعم كبار السن وتحسين أوضاعهم وضمان بيئة داعمة لهم، واستمرارية الاستفادة من خبراتهم وتفعيل دورهم داخل مجتمعاتهم، وتعزيز الممارسات الفضلى في التعامل معهم، ودعا أجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والمؤسسات الشريكة للعمل في دعم جهود الدول الأعضاء في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن الموضوع الذي اختارته الأمم المتحدة للاحتفاء باليوم العالمي لكبار السن لعام ٢٠٢٣ هو: "الوفاء بوعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكبار السن: عبر الأجيال".

بحث "حقوق الطفل" في خضم "عدوان غزة" والمنظمة تتابع مشروع الأسرة

عقدت منظمة التعاون الإسلامي، في مقرها بجدة، يومي ٢٩ – ٣٠ أكتوبر الماضي الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكوميين مفتوح العضوية لاستكمال مناقشة مشروع اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل، في خضم تصاعد وتفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية والعدوان الوحشي المستمر الذي يمارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي على الأبرياء من المدنيين في قطاع غزة.

ودعا السفير طارق علي بخيت الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بالمنظمة لضرورة استكمال مراجعة مشروع اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل وآليات تنفيذها بغية عرضها على الدروة القادمة لاجتماع مجلس وزراء الخارجية لاعتمادها والبدء بالعمل بها، خاصة وان الاجتماع كان قد انعقد في ظل ظروف عصيبة وقاسية بسبب العدوان الإسرائيلي السافر وغير المسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمجازر البشعة التي ترتكب بحق المدنيين في القطاع، والتي أدت لسقوط آلاف الضحايا المدنيين الأبرياء وجرح الآلاف أغلبهم من الأطفال والنساء وكبار السن.

وأكد السفير طارق بخيت بأن الدين الإسلامي الحنيف اهتم بحقوق الأطفال اهتماماً كبيراً باعتبارهم مستقبل الأمة وشباب الغد، فأوجب لهم حقوقاً شملت جميع مراحل حياتهم المختلفة حيث وضع الإسلام دستوراً شاملاً لحقوق الطفل، مضيفا بأنه وبناء على ذلك تولي الدول الأعضاء بالمنظمة اهتماما بالغاً بحقوق الطفل وتتطلع إلى اعتماد وثيقة اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل كميثاق دولي يحاكي المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويتناسب مع تعاليم الدين الإسلامي.

وفي كلمته، شكر السفير طارق بخيت كلا من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيسة الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية، وجمهورية مصر العربية، رئيسة الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية على جهودهما ودعمهما المتواصل للأمانة العامة للمنظمة لمتابعة تنفيذ قراراتها في هذا المجال.

على صعيد آخر، عقدت الأمانة العامة للمنظمة اجتماعا افتراضياً لمتابعة مشروع تعزيز مفهوم بنك الأسرة في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في ١٢ أكتوبر الماضي.

وألقى السفير طارق علي بخيت كلمة أبرز فيها الدور الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وجهودها في متابعة هذا المشروع الهام، وكذلك جهود شركاء المشروع، ولا سيما الغرف التجارية في جمهورية بوركينا فاسو وجمهورية تشاد وجمهورية النيجر والجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية مالي، إضافة إلى جهود اللجان الوطنية التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المشروع.

كما أعرب السفير طارق علي بخيت عن تقديره لجمهورية مصر العربية، رئيسة الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري للمنظمة المعني بالمرأة والمؤتمر الوزاري للمنظمة المعني بالتنمية الاجتماعية، وذلك لجهودهما في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرَيْن، ولدعمهما لأنشطة الأمانة العامة للمنظمة.

وأوضح السفير طارق علي بخيت أن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يولي أهمية كبيرة لهذا المشروع، ودور التمويل الأصغر في تمكين المرأة واستقرار الأسرة، داعياً الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وكافة الجهات المعنية إلى بذل جهود إضافية لتنفيذ المشروع الذي أقرته المؤتمرات الوزارية للمرأة منذ أكثر من خمس سنوات، وذلك من خلال تحديد المعوقات واقتراح الحلول الممكنة لمعالجتها.

جدير بالذكر أن الاجتماع عُقد لتقييم التقدم الذي أحرزته السلطات والأطراف والجهات المعنية في دول الساحل والصحراء الخمس منذ الاجتماع الأخير الذي انعقد يوم ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، ودراسة التحديات التي تواجهها.

الأمانة العامة تشارك في فعاليات المؤتمر الدولي لـ "العربية" في دبي

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عقد المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية الذي شاركت فيه الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ممثلة في إدارة الشؤون الثقافية في فعالياته التي دامت ثلاثة أيام، حيث تم إطلاق جائزة محمد بن راشد للغة العربية في دورتها السابعة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٣ في إمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة.

ويأتي عقد هذا المؤتمر بهدف النهوض بتعليم اللغة العربية والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية بما يسهم في توظيف المعرفة بلغة الضاد ويؤكد حضور الثقافة العربية في الحضارات المختلفة من خلال تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات المتصلة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تُعنى خاصة بالسياسات اللغوية، وتعزيز تعليم اللغة العربية وتأمين انتشارها على الساحتين العربية والدولية.

وشارك في المؤتمر عدد من الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية باللغة العربية، وتم خلال المؤتمر منح جائزة محمد بن راشد للغة العربية التي تعد أكبر جائزة في تاريخ اللغة العربية كما تم أيضا نشر آلاف الأبحاث والدراسات العلمية والميدانية المتعلقة باللغة العربية في جميع التخصصات والمهن.

وتأتي مشاركة الأمانة العامة في إطار تنفيذ القرار الوزاري رقم ٤٩/١٣ ث الخاص باللغة العربية الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء المنعقد في مارس الماضي، بنواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الهادف إلى تعزيز ودعم حضور اللغة العربية (لغة القرآن) ومن أجل خلق شبكة من الشركاء والفاعلين تمكن من تطوير برامج وأنشطة تعنى بتعزيز حضور اللغة العربية في كل المحافل والميادين العلمية والفكرية والثقافية.

وناقش المؤتمر الأبحاث والدراسات العلمية وأوراق العمل في مجالات اللغة العربية وآدابها المختلفة، بالإضافة إلى تقييمه مناهج اللغة العربية في المدارس والجامعات، ويقارنها بالمعايير والضوابط الدولية. كما استعرض آليات تأهيل الأساتذة والمعلمين وتدريبهم.

ومن ضمن أنشطة المؤتمر كذلك التعريف بجهود الوزارات والمنظمات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بقضايا اللغة العربية، وتقديم الدراسات النظرية والتطبيقية والميدانية والتقارير والمبادرات، فضلا عن بحث القوانين والسياسات والأنظمة اللغوية والتخطيط اللغوي.

وساهم المؤتمر كذلك في تحليل معايير التصنيف والاعتماد والتقييم والاختبارات الوطنية والدولية، بالإضافة إلى عرضه الابتكارات والتقنيات والتطبيقا تا الإليكترونية اللغوية، وقد عمل على دراسة كيفية نشر اللغة العربية واستخدامها والعمل بها في جميع المهن والتخصصات.

يذكر أن المؤتمر ينشر آلاف الدراسات والأبحاث والتطبيقات لدعم البحث العلمي في المؤسسات العلمية والتعليمية الحكومية والأهلية.

كما ويحقق المؤتمر في جملة أهدافه التكامل والتضامن والتعاون وتبادل الخبرات، على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية والدولية، بجانب ميزته في جمع آلاف العلماء والباحثين والمسؤولين من مختلف دول العالم.

يذكر أن وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قد شارك في فعاليات المؤتمر على مدار ثلاثة أيام، وعقد اجتماعات ثنائية مع العديد من مجامع اللغة العربية ورؤساءها على هامش المؤتمر لدراسة فرص الشراكات المستقبلية ومقترحات أنشطة مشتركة. والتقى الوفد بالدكتور عبد الله بن سيف التوبي (مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والدكتور امحمد صالي المستغانمي (الأمين العام لمجمع اللغة العربية في الشارقة، المدير التنفيذي للمعجم التاريخي للغة العربية)، والدكتور مأمون عبد الحليم وجيه (المدير العلمي لمشروع المعجم التاريخي)، والدكتور عبد المجيد بنعمارة (أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربي)، بالإضافة إلى الدكتور علي عبد الله موسى (الأمين العام للمجلس الدولي للغة العربية) حيث تم الاتفاق على مواصلة التنسيق بين الجانبين.

وحذر المؤتمر في جلساته من تراجع مستوى الاهتمام بالمهارات والقدرات والمعارف اللغوية الحياتية التي يحتاج إليها المواطن العربي مدى الحياة، وخاصة القدرة على القراءة والكتابة والخط والمحادثة والتواصل والتفكير والتعبير والبحث والاستيعاب بلغة عربية سليمة.

كما دعا الأفراد والأسر والمدارس والجامعات وسوق العمل والمؤسسات الوطنية والحكومية والأهلية إلى تحمل مسؤولياتها اللغوية التي تعزز من مكانة اللغة العربية وحضورها بمسؤولية في الأسرة والمدرسة والجامعة وسوق العمل وفي جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والشركات.

المنظمة تشارك في النسخة التاسعة لبرنامج "رحلة الأماكن المقدسة"

نظمت وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الفترة من ١٧ الى ٢٦ نوفمبر الماضي برنامج «رحلة شباب الدول العربية والإسلامية إلى الأماكن الإسلامية المقدسة»، واختتمت الفعالية يوم ٢٥ نوفمبر الماضي بحفل ختامي حضره سعادة السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن المسعد وكيل الوزارة لشؤون الرياضة ممثلاً لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل وزير الرياضة في المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة. وألقى سعادة وكيل وزارة الرياضة كلمة أعرب فيها عن شكره للدول الأعضاء المشاركة وللأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على التنسيق مع وزارة الرياضة مما ساهم في نجاح البرنامج. كما أعرب وكيل وزارة الرياضة عن استعداد المملكة العربية السعودية لمواصلة هذه المبادرة وتنظيم برامج وأنشطة أخرى مماثلة بصفتها رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين الشباب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بناء قدراتهم وتبادل المعارف والخبرات.

من جانبه ألقى سعادة السفير موسى كولاكليكايا، الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية بمنظمة التعاون الإسلامي كلمة نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه أشاد فيها بالمبادرة الهامة لوزارة الرياضة السعودية بشأن تنظيم هذا البرنامج المفيد والمثمر الذي أتاح لعشرات الشباب من العديد من الدول العربية والإسلامية أداء العمرة وزيارة الأماكن الإسلامية المقدسة بما في ذلك الكعبة المشرفة والصفا والمروة ومنى ومزدلفة وعرفات بالإضافة إلى زيارة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة وجبل أحد ومسجد قباء ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومعرض الوحي ومصنع الكسوة وغيرها.

كما أعرب السفير موسى كولاكليكايا، الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية بمنظمة التعاون الإسلامي عن امتنان منظمة التعاون الإسلامي العميق لوزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية على حسن تعاونها ودعمها المستمر لمنظمة التعاون الإسلامي، لا سيما منذ توليها رئاسة المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة. وفي هذا الصدد، أشار السفير موسى كولاكليكايا، الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية بمنظمة التعاون الإسلامي إلى الدور الرئيسي الذي ستضطلع به إدارة الشباب والرياضة في منظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت مؤخراً بالأمانة العامة كأداة لتنسيق الجهود بشكل أفضل وتنفيذ السياسات الرامية إلى تنمية وتعزيز جهود تمكين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما نصت عليه القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن قطاع الشباب.

ودعا السفير موسى كولاكليكايا، الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية بمنظمة التعاون الإسلامي في ختام كلمته إلى مواصلة هذا البرنامج، ودعا المشاركين إلى الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها لتعزيز الحوار والتسامح والأخوة والتعايش السلمي داخل مجتمعاتهم وبلدانهم.

وأعرب المتحدثون من ممثلي الوفود المشاركة عن تقديرهم الشخصي ونقلوا امتنان بلدانهم لوزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على هذه المبادرة والبرنامج الناجح.

طاولة مستديرة: تعزيز استجابة دول "التعاون الإسلامي" لأزمة المفقودين

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي طاولة مستديرة لتطارح الأفكار رفيعة المستوى حول موضوع «الأشخاص المفقودون خلال النزاعات والكوارث: تعزيز الاستجابة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي»، وذلك بالشراكة مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة في ٢٦ أكتوبر الماضي بمشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة.

وجاءت الطاولة المستديرة في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون الثنائي وخطة عملها ذات الصلة الموقعة بين منظمة التعاون الإسلامي والبعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي معرض كلمته خلال الطاولة المستديرة لتطارح الأفكار، أشاد الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، بالإسهامات القيمة التي قدمتها وزارة الخارجية في دولة الكويت لهذه الفعالية من خلال مشاركة مدير لجنة وزارة الخارجية بدولة الكويت المكلفة بالمفقودين والأسرى، السفير ربيع العدساني، وذلك تلبية لدعوة تلقاها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأبرز خلال مداخلته الدور الرائد لدولة الكويت في معالجة قضية الأشخاص المفقودين خلال النزاعات من خلال تقديمها المشترك لقرار هو الأول من نوعه بشأن المفقودين واعتمده مجلس الأمن الدولي.

وأشار السفير طارق بخيت خلال كلمته إلى أن قضية الأشخاص المفقودين خلال النزاعات والكوارث، أصبحت تشكل مصدر قلق كبير على الساحة الدولية، الأمر الذي جعل مجلس الأمن الدولي يُصدر القرار

> يتعين على الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تعزيز التوعية بالمسألة قيد المناقشة بهدف التداول والتوصل إلى أفضل السبل والوسائل لتعزيز الاستجابة لظاهرة المفقودين

رقم: ٢٤٧٤ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٩ رعته دولة الكويت والذي حث المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام لمصير الأشخاص المفقودين والمختفين ومعالجة أوضاعهم ومساعدة عائلاتهم.

وأوضح الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية السفير طارق علي بخيت، كذلك أنه يتعين على الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تعزيز التوعية بالمسألة قيد المناقشة بهدف التداول والتوصل إلى أفضل السبل والوسائل لتعزيز الاستجابة لظاهرة المفقودين في بيئة عالمية تزداد تعقيداً وتطبعها صراعات طويلة الأمد، وأوضاع يسودها العنف، والتهجير القسري والكوارث الطبيعية وهجرة عبر إقليمية واسعة النطاق. كما أشاد بالجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمساعدة والتخفيف من المعاناة الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، خاصة أثناء الأزمة الحالية.

وألقى رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السيد مامادو سو، كلمة خلال افتتاح فعاليات الطاولة المستديرة لتطارح الأفكار رفيعة المستوى حول موضوع "الأشخاص المفقودون خلال النزاعات والكوارث: تعزيز الاستجابة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" أشار فيها إلى أنه "وراء كل إحصائية قصة إنسانية، وعائلة تتوق إلى رؤية أحد أحبائها، وأن معالجة قضية المفقودين هي ليست مجرد مهمة، بل إنها ضرورة إنسانية؛ ولقد كشف لنا التعاون مع الدول عن الطريق الذي سنسلكه، لكن التقدم الحقيقي يتطلب التحلي بإرادة سياسية قوية وموارد".

وأضاف قائلاً "في قطاع غزة، أصبح حجم الأزمة أكثر وضوحا، ولقد غمرتنا النداءات العاجلة من أولئك الذين يتألمون من المصير المجهول لأفراد عائلاتهم، مما يزيد من هول الفظائع اليومية التي يواجهونها".

تعاون بين "التعاون الإسلامي" ومفوضية اللاجئين" بشأن أزمات اللجوء

في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم وخطة العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، الموقعتين بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظمت الأمانة العامة للمنظمة بمقرها في جدة، وبالشراكة مع المفوضية السامية يومي ١ و٢ نوفمبر الماضي فعالية إنسانية شملت تقديم إحاطة بشأن المنتدى العالمي للاجئين الثاني المزمع عقده في جنيف في الفترة ما بين ١٣-١٥ ديسمبر الماضي، وتنظيم ورشة تدريب حول موضوع "التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ"، لفائدة ممثلي الدول الأعضاء المشاركين وبعض المؤسسات الإنسانية في المنظمة وأطر من الأمانة العامة للمنظمة.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، في الكلمة الافتتاحية للفعالية الإنسانية، إلى الأولوية التي تحظى بها قضية اللاجئين في الأجندة الإنسانية والدبلوماسية للمنظمة وفقا للقرارات الصادرة عن القمة الإسلامية وقرارات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، معربا عن قلق المنظمة من تدهور الأوضاع الإنسانية للاجئين ومبرزا سعيها الدؤوب، ومنذ إعلان المؤتمر الأول للاجئين في العالم الإسلامي المنعقد في عشق آباد عام ٢٠١٢، لإيجاد حل جذري لمحنة هذه الفئة من الناس الأكثر هشاشة في العالم باعتبارهم الضحايا المباشرين للكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية والأزمات الناجمة عن الصراعات المسلحة والفقر والتعصب.

وأكد السفير طارق أن المنظمة ودولها الأعضاء ومؤسساتها الإنسانية لا تدخر جهدا في تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للاجئين في ظل أزمة تمويل إنسانية حادة مؤكدا على التزامها الراسخ بضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى أوطانهم وعزمها على مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لتحقيق هذا الهدف بما يتماشى مع قرارات المنظمة وقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتهم اللاجئون الفلسطينيون كأقدم لاجئي العالم إضافة إلي أزمة النازحين الفلسطينيين الحالية في غزة حيث أصبح حجم الأزمة والدمار وهول الفظائع اليومية كارثيا ويمثل جريمة حرب تقترفها قوة الاحتلال الإسرائيلي على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي يتحمل مسؤولية العقاب على جرائمه اللاإنسانية وفقا القانون الدولي الإنساني.

وأشاد السفير طارق بالدول الأعضاء وكرمها في استضافة ملايين اللاجئين مما يستدعي تفعيل مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات كما هو منصوص عليه في الميثاق العالمي للاجئين كمطلب ملح وضرورة لإظهار قدر أكبر من التضامن مع البلدان المضيفة التي تتشكل أغلبيتها من البلدان المحدودة الدخل، مشيرا إلى أنه بات ضروريا للمجتمع الدولي أن يعمل على سد الفجوة بين الأنشطة الإنسانية والاحتياجات التنموية لصالح البلدان المضيفة واللاجئين بغية تعزيز صمود اللاجئين وزيادة فرصهم في الحصول على حياة طبيعية وكريمة والاستجابة لخدماتهم الأساسية وتمكينهم من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم بطريقة طوعية وآمنة، مشددا على أن الجهود الدبلوماسية يجب أن تتوازى مع الجهود الإنسانية للتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة والتوصل إلى حل دائم لأزمة اللاجئين.

من جهة أخرى، نوه السفير طارق إلى أهمية عقد ورشة العمل التدريبية حول الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، مشددا على أهمية بناء القدرات الفنية في مجال الوقاية من الكوارث وإدارتها من قبل الدول الأعضاء وتعزيز آليات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية من اجل التخفيف من آثارها.

من جانبه، أكد السيد أحمد محسن ممثل المفوضية السامية في الورشة على التزام المفوضية بتعزيز الشراكة القائمة بين المنظمتين في المجال الإنساني وفق مذكرة التفاهم وخطة العمل الموقعة بين الجانبين.

المخيم الطبي لـ "التعاون الإسلامي" في أوغندا يقدم خدمات علاجية للمئات

في إطار جهد إنساني مميز، تلقى أكثر من ٢٠٠٠ مريض من مناطق مختلفة خدمات طبية مجانية شملت فحوصات وإجراءً لعمليات جراحية لحالات مثل الفتق وإعتام عدسة العين، حيث حضر آلاف الأشخاص مخيماً طبياً جراحياً استغرق مدة أسبوع قامت بتنظيمه منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في أوغندا وممارسين صحيين خاصين في أوغندا في مستشفى يومبي الإقليمي ومركز يومبي الصحي الرابع في مقاطعة يومبي بشمال أوغندا.

وقدم المخيم مجموعة واسعة من الخدمات الطبية، شملت فحوصاً بالموجات فوق الصوتية، وصيدلية مفتوحة مجانية، وتقديم استشارات ومشورات طبية.

وافتتح المخيمَ الطبي سعادةُ السفير عسكر موسينوف، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا، بحضور سعادة السيدة هدى أوليروعضو البرلمان وزيرة الدولة لشؤون الدفاع بجمهورية أوغندا، إضافة إلى وجهاء محليين وقادة مجتمعيين، وذلك تحت شعار "مجتمع صحي لوطن مزدهر". وألقى السفير موسينوف كلمة نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه أعرب فيها عن التزام المنظمة بتحسين أنظمة الرعاية الصحية في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والشركاء الدوليين لما يقدمونه من دعم ثابت. وأعرب عن شكره وتقديره الخاص لجمهورية كازاخستان على دعمها المالي السخي الذي اضطلع بدور محوري في جعل هذا المخيم حقيقة واقعة. وأضاف السفير موسينوف قائلا: "ونحن ممتنون بنفس القدر لجمهورية الصين الشعبية لتوقيعها ترتيبات عملية مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، مع كون أوغندا أحد المستفيدين من هذا المشروع الحيوي".

وأفاد العاملون في مجال الرعاية الصحية بأن أغلب المرضى ينحدرون من يومبي، وموبو، وكوبوكو، ومراتشا، ومادي أوكولو، وأروا، وجنوب السودان، ومن مجتمعات اللاجئين في المنطقة. وأشار مسؤول الصحة في منطقة يومبي، الدكتور أودونغو باتريك أولويدو، إلى التحديات التي تواجهها المرافق الصحية الرئيسية في المنطقة في إجراء العمليات الجراحية بسبب نقص المتخصصين. وأكد أن هذه المخيمات الطبية كانت بمثابة إجراءات مؤقتة لمعالجة تراكم الحالات الجراحية غير المعالجة.

وأعربت سعادة السيدة هدى أوليرو أباسون عن امتنانها للمنظمة والجامعة الإسلامية في أوغندا التقديم هذه الخدمات الطبية إلى المنطقة. وشددت على أثرها العظيم على السكان المحليين، مؤكدة أن العديد من السكان ليست لديهم المقدرة على تحمل الفواتير الطبية لمثل هذه العمليات الجراحية.

في يومهم العالمي: الأمين العام يشيد بالمتطوعين

احتفلت منظمة التعاون الإسلامي باليوم العالمي للعمل التطوعي، في ٥ ديسمبر، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعادة تأكيد التزامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وناشد معالي الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، الدول الأعضاء تشجيع العمل التطوعي في المجتمعات، لإعدادها على أفضل وجه لتعزيز أهداف برنامج العمل العشري للمنظمة الموجه نحو التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع، وتوفير الإغاثة الإنسانية بالتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين من خلال التركيز على عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات في العديد من المجالات مثل الأمن الغذائي، وإدارة موارد الأراضي والمياه، ومشاريع التنمية الصغيرة، والرعاية الصحية والتعليم.

وشدد الأمين العام على أن العمل التطوعي متأصل في تعاليم الإسلام التي تؤكد فضائل الرحمة والمودة والمسؤولية الاجتماعية. وقال إن المنظمة تقر وتحتفل بمساهمات المتطوعين في جميع أنحاء العالم الذين يجسدون هذه القيم الإسلامية الأساسية، ويكرسون وقتهم وخبراتهم في مختلف المجالات مثل المساعدات الإنسانية والتعليم والرعاية الصحية والحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع.

"مطعم الحب" مشروع تطوعي لإنقاذ المشردين

تونس طارق القيزاني (د ب أ): مع أولى ساعات ليل الشتاء الطويل يبدأ سامي عياد ومتطوعون بإعداد أطباق الوجبة الليلية تمهيدا لتوزيعها بين أزقة وشوارع العاصمة التونسية تونس، حيث ينتظر المشردون الحصول على أي شيء يسد الرمق.

ينطلق الإعداد للوجبة "داخل مطعم الحب" وهو أول مطعم يقدم خدمات اجتماعية وانسانية ويوجه أطباقه للمشردين بالمجان، معتمدا على ما تتلقاه جمعية "متحدون من أجل الانسانية" التي تسير المطعم من تبرعات وهبات. ويتضمن طبق اليوم معكرونة وشريحة من اللحم وسلطة وقطعة من التفاح.

يقول عياد لوكالة الأنباء الألمانية، بينما يعد الأطباق الجاهزة "نقدم وجبة كاملة ولا نكتفي بإطعام المشردين. نحن نسعى إلى إيجاد حلول دائمة لهم حتى يحصلوا على فرص أفضل في الحياة».

وبدأت جمعية "متحدون من أجل الانسانية" نشاطها منذ العام ٢٠١٤، وكسبت مع مرور السنوات زخما أكبر من داخل المطعم المتواجد على مقربة أحد أشهر شوارع تونس، "شارع محمد الخامس».

ويعمل سامي نادلا في المقهى الملحق بالمطعم الخيري، وهو يسهر داخل الجمعية على تأمين الخدمات اللوجيستية من بينها أساسا جلب المواد الغذائية التي تتبرع بها المساحات التجارية إلى المطعم.

ويقول سامي "وقعنا اتفاقا مع مساحات تجارية من أجل توفير المواد الغذائية القابلة لاعادة التعليب من أجل

إعادة توجيهها إلى المحتاجين بدل هدرها». ويقدم المطعم بشكل موازي أطباقا للعامة من الحرفاء العاديين لكنه يخصص المداخيل لتمويل أنشطته الخيرية ومنها توفير الطعام الكافي لتقديم وجبات إلى المئات من المشردين، المتواجدين في الغالب قرب المساجد والمستشفيات والبنايات المهجورة او المعزولة.

ويبدأ المتطوعون بتوزيع الأطباق عبر جولة ليلية يومية على امتداد الأسبوع.

ويقول سامي إن المطعم بدأ في سنواته الأولى بتوفير حوالى ٣٠٠ وجبة يوميا إلى المحتاجين الذين يبيتون في العراء لكن العدد بدأ يتقلص ووصل في ٢٠٢٣ إلى حوالي ١٠٠ وجبة.

ويرجع الناشط أسباب ذلك إلى نجاح الجمعية في تقليص أعداد المشردين بأن وفرت حلولا حتى يغيروا مسار حياتهم إلى وضع أفضل.

ومن بين إحدى قصص النجاح التي يذكرها سامي عندما نجحت الجمعية في أن تحول حياة بائسة لمقعد مشرد في الشوارع إلى حياة مفعمة بالأمل. ويضيف سامي "انتقل للعيش في مركز للرعاية في منطقة الزهروني وأصبح يقدم دروسا في تعلم اللغة لفاقدي التعليم من كبار السن. إنه يستمتع بحياته وصحته وحالته النفسية أصبحت افضل بكثير».

مع ذلك تعترض عمليات استقبال المشردين في مراكز الرعاية الاجتماعية صعوبات من بينها أساسا العدد المحدود الذي يمكن استقباله في مثل هذه المراكز بجانب الشكاوي من الخدمات المتدنية لأغلب المراكز القليلة المتاحة.

المنظمة ترحب باعتماد البرلمان الدانماركي قانونا يحظر الإساءة للنصوص الدينية

شهدت الفترة الماضية تباينات إزاء أحداث حرق نسخ من المصحف الشريف، ففي حين رحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باعتماد البرلمان الدنماركي، يوم ٧ ديسمبر الماضي، لقانون يجرم "المعاملة غير اللائقة للنصوص ذات الأهمية الدينية الكبيرة لمجتمعات دينية معترف بها"، سارعت كذلك في سبتمبر الماضي إلى إدانة حوادث تدنيس المصحف الشريف في السويد وهولندا.

وأشاد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، باعتماد البرلمان الدنماركي واعتبرها خطوة مهمة اتخذتها الدانمارك، في أعقاب سلسلة حوادث تدنيس نسخ من المصحف الشريف في عدد من الدول الأوروبية.

وعبر الأمين العام عن الأمل في أن يسهم القانون الذي اعتمده البرلمان الدانماركي في الجهود المبذولة لمكافحة أعمال تدنيس النصوص المقدسة والكراهية الدينية، وأن يخدم التعايش السلمي والتسامح والصداقة والوئام بين منتسبي الديانات والشعوب والمجتمعات.

وفي الموضوع نفسه لم تخل الفترة الماضية من حوادث الاعتداء وتدنيس المصحف الشريف، فقد كانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قد أدانت بأشد العبارات العمل الاستفزازي الآخر الذي جاء بعد سلسلة من الاعتداءات في الصيف الماضي، والمتمثل في تدنيس نسخ من المصحف الشريف، الذي وقع في ٣٠ سبتمبر الماضي، في مالمو بالسويد. وقد جاء هذا الاعتداء على الرغم من الدعوات المتكررة للسلطات السويدية لمنع تكرار مثل هذه الأفعال المسيئة.

وقد أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، من جديد موقف المنظمة الذي عبر عنه مجلس وزراء الخارجية في القرار الذي اعتمده في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة المنعقدة في ٣١ يوليو الماضي، والمخصص لحوادث تدنيس نسخ المصحف الشريف المتكررة. وكرر الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه دعوة منظمة التعاون الإسلامي السلطات السويدية إلى اتخاذ تدابير فورية ضد مثل هذه الأعمال الاستفزازية التي تشكل أعمال كراهية دينية وتعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، والعمل على منع تكرارها.

وفي الشهر نفسه، كانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قد أدانت بأشد العبارات العمل الاستفزازي المتمثل في تدنيس نسخة من المصحف الشريف يوم ٢٣ سبتمبر الماضي والذي تم ارتكابه قبالة مقار سفارات بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في لاهاي بهولندا.

وكررت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تأكيدها على موقف منظمة التعاون الإسلامي الذي نص عليه قرار الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلس وزراء خارجية المنظمة المنعقدة يوم ٣١ يوليو الماضي، بشأن الأفعال المتكررة بتدنيس نسخ المصحف الشريف. وكان المجلس قد أعرب عن إدانته لكافة المحاولات التي تستهدف قدسية المصحف الشريف وغيره من الكتب السماوية المقدسة، وقيم ورموز الإسلام وغيره من الديانات تحت ذريعة حرية التعبير، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه المادتان (١٩) و(٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ودعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي السلطات الهولندية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء هذه الأفعال الاستفزازية التي تُندرج في إطار الكراهية الدينية، في انتهاك للقانون الدولي، والحيلولة دون تكرارها.

ثبات الفلسطينيين يغير مفاهيم مغلوطة عن الإسلام في الغرب

أثار ثبات وصمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أمام حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل ضدهم أسئلة عديدة لدى الكثيرين في الغرب، وبعد أن كان الانطباع السائد عن المسلمين والإسلام سلبيا، بدأ الكثيرون في الغرب رحلة بحث كانت أولى بداياتها في صفحات القرآن الكريم مستهدفين فهم ما يجعل الفلسطينيين بهذه القوة والثبات.

وكتبت صحيفة الغارديات تقريرا مطولا عن هذا الأمر من خلال شخصيات مؤثرة على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل ميغان بي رايس التي تعيش في شيكاغو وتناولت في حساباتها على التطبيق الشهير (تيك توك) الأزمة الإنسانية في غزة. وقالت ميغان إنها كانت تسعى لتوصيف قوة إيمان الشعب الفلسطيني حين يكون حمد الله عندهم أولوية حتى لو خسروا كل شيء.

وأنشأت ميغان نادي (الكتاب الديني العالمي) الذي يمكن الراغبين من الاطلاع على القرآن الكريم باعتباره الكتاب الأعظم لدى المسلمين.

وأضافت ميغان بأن ما جاء في القرآن يتوافق مع معتقداتها الأساسية، فتعاليم الدين الإسلامي تناهض الاستهلاك والقمع وتعطي المرأة حقوقها، ولم يمر أكثر من شهر حتى نطقت ميغان الشهادتين وارتدت الحجاب وأصبحت مسلمة.

وبحسب الغرديان، فإن ميغان لم تكن وحدها من خاض تجربته مع القرآن الكريم، وأضافت الصحيفة بأن هناك العديد من الشبان الذين شرعوا في قراءة القرآن الكريم من خلال ما شاهدوه على تطبيق Tik Tok، ووصلوا إلى فهم أفضل للدين الإسلامي بعد سنوات من التشويه في الكثير من وسائل الإعلام الغربية.

وقالت زارينا جريوال؛ أستاذة مشاركة في جامعة ييل والتي تعمل على تأليف كتاب عن القرآن الكريم والتسامح الديني في الثقافة الأمريكية، إن الاهتمام الغربي بمعرفة الإسلام ليس الأول من نوعه، فقد شهدت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، موجة مشابهة أرادت حين ذاك التأكد من أن الإسلام دين "عنيف ومتطرف" كما أشيع عنه، وأصبح المصحف الشريف من أكثر الكتب مبيعًا حينها. وأضافت غريوال بأن الفرق هذه المرة أن الناس لم يلجأوا لقراءة القرآن الكريم بعد ٧ أكتوبر بل لفهم القوة المذهلة والإيمان والشخصية التي يرونها في الفلسطينيين المسلمين.»

وفي أستراليا، اعلن ما لا يقل عن ٣٠ امرأة اعتناقهن الإسلام في مسجد ميدو هايتس في ملبورن، بعد أن تأثرن بشدة بإيمان الفلسطينيين القوي.

وفي إسبانيا، أثارت الاعتداءات الإسرائيلية على غزة المزيد من الاهتمام بالإسلام، بحسب عمر ديل بوزو، رئيس رابطة الجالية الإسلامية في إسبانيا ومؤسسة مسجد غرناطة، الذي صرح للأناضول قائلا إن القضية الفلسطينية تثير تساؤلات في أذهان الناس. وقال "ربما بدأ الأوروبيون يرون الحقيقة لأول مرة"، مضيفا أن المسجد في منطقة الأندلس الجنوبية يشهد كل أسبوع واحدا أو اثنين من معتنقي الإسلام الجدد.

الرئيس الأذربيجاني يستقبل الأمين العام على هامش "وزاري العمل" في باكو

استقبل فخامة الرئيس إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يوم ٢٢ نوفمبر الماضي وذلك على هامش أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل التي انعقدت في باكو بجمهورية أذربيجان.

وأشاد فخامة الرئيس إلهام علييف خلال هذا اللقاء بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة ومؤسساتها في تعزيز العمل الإسلامي المشترك، مشيداً بجهود الأمين العام في خدمة مصالح العالم الإسلامي.

وأعرب الأمين العام عن شكره للرئيس إلهام علييف على استضافة أذربيجان للدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل وهنأه على الجلسة الافتتاحية للمؤسسة المتخصصة الجديدة، وهي مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، ومقره باكو والذي عقد جلسته الأولى في اليوم ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، أعرب الأمين العام عن شكره للرئيس على استضافة أذربيجان لمقر أمانة المركز وعلى العرض السخي الذي قدمته لتمويل أنشطة أمانة المركز خلال السنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٦.

وقد انطلقت في ٢٣ نوفمبر الماضي في باكو أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، تحت شعار "الحلول المبتكرة ورقمنة خدمات العمل والتشغيل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأشار معالي الأمين العام للمنظمة، في كلمته خلال الاجتماع المذكور إلى أن ارتفاع مستويات البطالة، خاصة لدى الشباب، لا تزال تمثل أحد أكبر التحديات بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة.

وأشار السيد حسين طه كذلك إلى أنه من المتوقع أن يزداد عدد سكان الدول الأعضاء في المنظمة بنحو مليار نسمة خلال الثلاثين سنة المقبلة، ليبلغ العدد ٢,٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، مقابل ملياريّ نسمة حالياً، وشدد الأمين العام على ضرورة أن تستثمر الدول الأعضاء في المنظمة في التعليم الملائم وأن تضع سياسات وتُنشئ مؤسسات كفيلة بتوفير فرص عمل مستقرة ولائقة للجميع.

كما أبرز الأمين العام للمنظمة الدور الفعال الذي يضطلع به المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في وضع سياسات داعمة لمركز العمل للمنظمة، خاصة وأن المركز معني بتنفيذ مختلف القرارات التي اعتمدتها المنظمة في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

وأعرب الأمين العام للمنظمة عن القلق الذي يساوره نتيجة الوضع الكارثي الذي يعانيه الفلسطينيون في غزة وفي عموم فلسطين. وحث السيد حسين طه الدول الأعضاء في المنظمة على تنفيذ القرارات التي أصدرتها القمة العربية والإسلامية المشتركة وغير العادية بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم ١١ نوفمبر الماضي.

وشهدت الجلسة الافتتاحية إلقاء كلمة المملكة العربية السعودية، رئيسة الدورة الرابعة للمؤتمر، وكذلك كلمة جمهورية أذربيجان، رئيسة الدورة الخامسة الحالية. كما عُرضت خلالها كلمة مصورة للمدير العام لمكتب العمل الدولي.

وشهدت الجلسة توقيع ست دول أعضاء إضافية في المنظمة على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، مما رفع مجموع عدد الدول الموقعة عليه إلى (١٦) دولةً عضوًا.

وخلال الجلسة المغلقة للمؤتمر، ناقش وزراء العمل في الدول الأعضاء في المنظمة الوضع الراهن لسوق العمل في بلدانهم، واقترحوا جملة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة بهدف تعزيز التعاون البيني في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

مؤتمر العمل:
المنظمة تحث على إيجاد حلول مبتكرة للنهوض بالتشغيل في الدول الأعضاء

انعقد في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر الماضي في مدينة باكو؛ عاصمة جمهورية أذربيجان اجتماع كبار الموظفين التحضيري لأعمال المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك تحت شعار: «الحلول المبتكرة ورقمنة خدمات العمل والتشغيل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

وتحدث الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور أحمد كواسا سينغندو، ممثلا لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في اجتماع كبار الموظفين التحضيري لأعمال المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل بمنظمة التعاون الإسلامي وقد تطرق الدكتور أحمد كواسا سينغندو إلى الهدف المتوخى من مؤتمر وزراء العمل والذي يهدف إلى مواكبة التطورات التكنولوجية المهمة والتوجهات المرتبطة بسياسات العمل والتشغيل والتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالنظر إلى التوجهات المقلقة لتزايد معدلات البطالة، وخاصة لدى الشباب في العالم الإسلامي.

كما أبرز الدكتور أحمد كواسا سينغندو ظهور فئات جديدة من العمال في إطار اقتصاد المنصة كعامل مرن خلال جائحة كوفيد – ١٩. وشدد الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية كذلك على الإمكانات التي ينطوي عليها اقتصاد المنصة في خلق فرص العمل المطلوبة، وخاصة ما يتعلق منها بفئة الشباب والنساء، من خلال اعتماد الترتيبات المرنة الخاصة بالعمل وتوفير مصادر دخل إضافية.

وأكد الدكتور أحمد كواسا سينغندو ضرورة تعزيز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لأنظمتها في مجالي التعليم والتدريب على أن يشمل ذلك، التركيز على محو الأمية الرقمية والتفكير النقدي

> أكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، ضرورة تقديم الدول الأعضاء دعمها لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي

والتدريب المهني المتوافق مع الصناعات الناشئة، وأشار الدكتور أحمد كواسا سينغندو إلى أنه أمر بالغ الأهمية لفرص العمل والنمو الاقتصادي في المستقبل.

وأكد الدكتور أحمد كواسا سينغندو ضرورة نقل المهارة النقدية المطلوبة من قبل المؤسسات التعليمية الإحدى والعشرين لمتعلمين في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال تلقين كيفية التعلم، ومن أجل أن يتمكن المستفيدون من الانخراط في التعلم المستمر.

وشدد الدكتور أحمد كواسا سينغندو كذلك على أهمية إجراء مشاورات دورية وتقاسم الخبرات من خلال المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، وحث الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ خطوات عملية في تنفيذ إطارات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالتعاون، وخاصة منها الاتفاقية الإطارية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وكذا استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل.

وشدد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، الدكتور أحمد كواسا سينغندو على ضرورة تقديم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دعمها لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي، المؤسسة المتخصصة الجديدة التي ستتركز قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، والمساهمة الفعالة في تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ومبادراتها من خلال المشاريع والبرامج ذات الصلة.

وبالتزامن مع انعقاد اجتماع كبار الموظفين، وبنفس القاعة، انعقد اجتماع لكبار الموظفين التحضيري للجلسة الوزارية الافتتاحية للجمعية العمومية لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقام كبار الموظفين، من ضمن بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال الاجتماع، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل وأنشطة مختلفة تروم التصدي لمعضلة البطالة وتعزيز قدرات القوة العاملة وتحسين الحماية الاجتماعية.

في الثلث الأخير من ٢٠٢٣: المنظمة تنشط لبذل جهود للقضاء على البطالة

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، أن افتتاح مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو مؤسسة متخصصة جديدة تعمل في إطار المنظمة، يعد حدثاً بالغ الأهمية ومحطة بارزة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة.

كما أكد معالي الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية التي عقدت في مدينة باكو بأذربيجان في ٢٢ نوفمبر الماضي، أن المؤسسة الجديدة ستكمّل بشكل فعال أنشطة التعاون الجارية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات التجارة والاستثمار، والزراعة، والأمن الغذائي، والسياحة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والصحة، وغيرها.

وأثنى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين طه على فخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، لما أبان عنه من روح قيادية وبُعد نظر عندما اقترح إنشاء المركز في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الثاني لوزراء العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في باكو بجمهورية أذربيجان يومي ٢٥ و٢٦ أبريل ٢٠١٣.

وشهدت الجلسة الافتتاحية كذلك إلقاء كلمة لمعالي السيد سهيل بابابيف، وزير العمل والحماية الاجتماعية للسكان في جمهورية أذربيجان.

وخلال الجلسة، تم انتخاب مرشحين لمختلف المناصب الرئيسية في مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي. وانتخب الاجتماع أيضًا السيد عازار بيراموف مديرًا عامًا لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك في خطوة من أجل الشروع ببدء العمل في المركز والانطلق نحو تحقيق أهدافه التي أسس من أجلها.

كما أقرت الجلسة الهيكل التنظيمي المؤقت للمركز وميزانية أمانته للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٦. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية أذربيجان قدمت منحة سخية قدرها مليون دولار أمريكي كتبرع طوعي لميزانية المركز الجديد.

على صعيد متصل وفي إطار اهتمام المنظمة بقضايا سوق العمل على الصعيدين الإسلامي والدولي، شارك وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة معالي الدكتور أحمد كاويسا سنغيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي، في مؤتمر سوق العمل العالمي، الذي عقد في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض، المملكة العربية السعودية، في ١٣ ديسمبر الماضي.

وتضمن مؤتمر سوق العمل العالمي جملة من الأهداف من بينها تعزيز التعاون بين مختلف الدول في مجال العمل.

يذكر أن مؤتمر سوق العمل العالمي قد جرى تنظيمه من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ووفر كذلك خلال جلساته منصة لتبادل الممارسات الناجحة والتجارب المبتكرة لتطوير أسواق العمل كم ناقش المؤتمر قوانين وسياسات العمل الهادفة إلى تسهيل استيعاب الباحثين عن عمل في سوق العمل وتعزيز التطوير المهني للعمال وتهيئة بيئة عمل آمنة.

وشمل مؤتمر سوق العمل العالمي بعض المواضيع الرئيسية التي نوقشت في جلساته مثل: محفزات سوق العمل العالمية ومعضلات المهارات والإنتاجية وتحولات سوق العمل وتوظيف الشباب وتوفير العمل للجميع؛ والذكاء الاصطناعي وسوق العمل؛ والطريق الصحيح للتنظيم؛ واستدامة المنظمات، من بين أمور أخرى. وحضر المؤتمر وزراء عمل من مختلف الدول وقادة منظمات دولية ذات صلة ورؤساء مؤسسات تجارية وأكاديميون وخبراء وممثلو منظمات عمالية.

بسبب نقص العمالة: الروبوتات تخدم الزبائن في مطاعم ألمانية

هاناو – ميشائيل باور – (د ب أ): يهمس الروبوت في مطعم في بلدة جلنهاوزن، ٤٥ كيلومترا، عن فرانكفورت شرقا، قائلا «إليك طعامك»،

وبنبرة رقيقة يضيف، «فضلا خذ الطعام من الصينية رقم واحد». ويستجيب الزبون، فيمد يده إلى الطبق المملوء باللحم الذي يتصاعد البخار منه، بالإضافة إلى الصوص والبطاطس المهروسة.

وينبعث صوت من عربة تقديم الطعام، يقول "اضغط على الشاشة للتأكيد"، ويختتم الروبوت كلماته، متمنيا للزبون شهية طيبة، عندئذ يبتسم وجه الشاشة بعينين كبيرتين تعبران عن الحب، وفم تعلوه ابتسامة عريضة. ثم يقول الروبوت وهو يغادر مكان الطاولة، "إنني نادل أعمل بكل جد واجتهاد، وأنا سعيد بأن أخدمك".

وتبدو الثقة على هذا النادل الذي يدور في المكان ذاتيا، فتراه يمارس سلوكا صحيحا يناسب هذه الوظيفة، وعندما ينتهي الروبوت الذي يعرف باسم "بينات"، من خدمة الطاولة يعود إلى موقعه المعتاد، وينبعث منه لحنا كلاسيكيا، ثم ينتظر ليعرف ما إذا كانت صاحبة المطعم فيرونيكا دول، ستصدر إليه أوامر أخرى، مثل توصيل أكواب القهوة، أو جمع الأطباق والأدوات المستعملة من طاولة أخرى.

وتثني دول على الروبوت النادل، وتقول "إنه يقدم مساعدة كبيرة لي عندما أكون وحدي في المطعم، نظرا لأن النقص العام في الأيدي العاملة في مجال المطاعم، يمثل مشكلة كبيرة لنا".

وحصلت دول في نهاية أكتوبر الماضي، على مساعدها الروبوت مجانا ليعينها في العمل لمدة ٤ أسابيع، ونظمت المشروع وكالة سبيسارت للتسويق السياحي، في منطقة جنوب غربي ألمانيا، بدعم من ضاحية مين كينزيج بولاية هيسه، وغرفة التجارة والصناعة بمدينة هاناو.

ويقول بيرنارد موسباشر مدير وكالة سبيسارت للسياحة، "نحن على تواصل مستمر مع مجال الفندقة والمطاعم في المنطقة، حيث يعد نقص العمالة الماهرة مشكلة بارزة"، وهذا هو السبب في تبني الوكالة، فكرة تجربة استخدام الروبوت في خدمة زبائن المطاعم، لمعرفة ما إذا كانت هذه الفكرة ستساعد على إنعاش نشاط المطاعم، والذي يعمل بدوره على دعم حركة السياحة.

ومن المقرر أن يستمر المشروع لعامين، ويعد المطعم الكائن على حافة المطار هو المحطة الثانية للمشروع، وينظر إليه على أنه الموقع المثالي لتطبيق التجربة، حيث أنه يقع في الطابق الأرضي، ولا توجد به سلالم تعوق سير الروبوت بين الطاولات، كما أن أرضيته مكسوة بالخشب، مما يساعد الروبوت على الحركة بسهولة، وتدعم جامعة هيلبرون المشروع بدرجة كبيرة.

ويقول موسباشر إن هناك اهتماما كبيرا بالمشروع، ووقعت ٧ شركات عقودا لاستخدام الروبوت، ويضيف "بعد تجربة بلدة جلنهاوزن سيستمر الاستعانة بالربوتات بسلاسة، ونريد أيضا أن نختبرها في مناطق مختلفة".

والروبوت "بي نات" من إنتاج شركة بي.زد.بي بروزنتروم في بلدة جلنهاوزن، ويقول مدير الشركة مارك إيهل "حاولنا عن قصد أن نجعل الروبوت لطيفا"، ويضيف إن ذلك من شأنه أن يساعده، على أن يكون جذابا لزبائن المطعم، ويحد من أيه مشاعر للتشكك في قدراته، وبالإضافة إلى "بي نات" يتضمن البرنامج أيضا الروبوت "شورش"، وآخر لم يتم تسميته بعد.

بينما يقول إيهل إن سعر الروبوت شورش وزميله بي نات، وكذلك رفيقهما الروبوت الذي لم يتم إطلاق اسم عليه بعد، يتراوح بين ١٢ ألف يورو إلى ١٤ ألف يورو، (١٣١٥٠ دولارا إلى ١٥٣٠٠ دولار)، هذا في حالة رغبتك في شراء واحد منهم، ويضيف "إننا نعرضهم أيضا للإيجار، بأسعار تتراوح بين ٤٥٠ يورو إلى ٥٢٠ يورو في الشهر".

دعوة دول المنظمة لزيادة استثماراتها في قطاعات الاقتصاد الحيوية

افتتح فخامة رئيس الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، في اسطنبول، في ٤ ديسمبر الماضي، الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وذلك بحضور معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، والوزراء المعنيين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد سلط فخامة الرئيس التركي، السيد رجب طيب أردوغان، في كلمته الافتتاحية، الضوء على الوضع الخطير في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي على القطاع، والاتجاه المتزايد لظاهرة الإسلاموفوبيا، مشدداً على ضرورة أن يكون لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موقفا موحدا للتصدي للتحديات الحالية التي تواجهها الأمة الإسلامية.

واقتصاديا، أكد فخامة السيد رجب طيب أردوغان أهمية تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك دعم مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحلال من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد أشاد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته في حفل افتتاح الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك، بالدعم المستمر الذي يقدمه فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الكومسيك، لمختلف البرامج والمشروعات الاقتصادية للمنظمة تحقيقاً لهذه الغاية.

وفي معرض الإشارة إلى المجازر الوحشية التي يشهدها قطاع غزة وفلسطين عموماً، دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لوضع حد للعدوان الإسرائيلي الإجرامي وقتل الفلسطينيين. ومع تسليط الضوء على أنشطة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها في المجال الاقتصادي خلال العام الماضي، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الحيوية للاقتصاد، ولا سيما قطاع الأغذية والزراعة، من أجل تحقيق المزيد من المرونة في النظم الغذائية، وتبادل المعرفة جنبا إلى جنب مع تحقيق أفضل الممارسات من أجل المساعدة في تطوير قدرات الإنتاج المحلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، دعا السيد حسين إبراهيم طه إلى مزيد من التعاون والمواءمة وتضافر الجهود من أجل التصدي للتحديات التنموية التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة.

كما ألقى الوزراء المسؤولون عن التجارة في دولة قطر وجمهورية السنغال وجمهورية كازاخستان بوصفهم ممثلين عن كل من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية والمجموعة الآسيوية على التوالي كلمات في حفل الافتتاح، إضافة إلى معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور محمد الجاسر.

وحضر الدورةَ التاسعة والثلاثين للكومسيك الوزراءُ المسؤولون عن التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية. واستعرضت هذه الدورة، من بين أمور أخرى، حالة تنفيذ مختلف المشاريع في إطار الكومسيك في مجالات التجارة والاستثمار والزراعة والسياحة والتنمية المالية والقطاع الخاص والتخفيف من وطأة الفقر. ويُشار إلى أن الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك انعقدت تحت عنوان "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

جدير بالذكر أن الكومسيك هي لجنة دائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وتجتمع سنوياً لمراجعة أنشطة المنظمة في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية.

الأمين العام في وزاري الدوحة: خطة استراتيجية لضمان "الأمن الغذائي"

أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أنه يجري العمل لوضع خطة استراتيجية تتوخى ضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة، وتهدف إلى إقامة تعاون وتآزر فيما بين الاستراتيجيات الوطنية القائمة، فضلاً عن حشد للموارد والقدرات على مستوى المنظمة بغية تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

جاء ذلك ضمن كلمة الأمين العام، التي ألقاها في ٢ أكتوبر الماضي، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، الذي استضافته دولة قطر، تحت شعار: "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وترأس الاجتماعَ معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي، وزير البلدية بدولة قطر، وبحضور الوزراء المسؤولين عن الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة.

وأشار الأمين العام إلى أن ٢٣ دولة عضواً في المنظمة لا تزال من بين ٤٤ دولة منخفضة الدخل في العالم وتعاني العجز الغذائي، وهي بلدان، يقع معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي المناطق القاحلة في غرب آسيا وشمال شرق إفريقيا. وشدد على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها القضاء على الفقر والجوع يتعذر تحقيقه دون إيلاء الاهتمام الجاد والمباشر بتنمية النظم الزراعية والغذائية، وبخاصة في البلدان الأقل نموا في المنظمة.

وأشار الأمين العام إلى أن لدى دول المنظمة فرصاً عديدة للتعاون المتبادل في هذا القطاع الحيوي، حيث تمتلك كمجموعة ما يكفي من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد والتكنولوجيات اللازمة لتوفير ما يكفيها لإعالة نفسها، داعياً إلى وضع ترتيبات شراكة بين الدول التي لديها الأراضي الصالحة للزراعة والثروات الزراعية الطبيعية وتلك التي لديها الأموال والتقنيات، وذلك بغية معالجة النقص المزمن في الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك بناء القدرات الوطنية في هذا القطاع الحيوي.

وكانت العاصمة القطرية الدولة قد استضافت كذلك الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وفي كلمته أمام اجتماع كبار الموظفين التحضيري، أشار الأمين العام المساعد للمنظمة للشؤون الاقتصادية، الدكتور أحمد كاويسا سنجيندو، إلى أن الاجتماع يتيح الفرصة لتقاسم أفضل الممارسات في مجالات الزراعة والتنمية الريفية وبحث أفضل السبل الكفيلة بالتنفيذ الفعال لبرامج ومبادرات المنظمة، فضلا عن ضمان الاتساق في سياسات التنمية الزراعية والريفية.

وأوضح الدكتور سنجيندو أن المساحة الزراعية في دول المنظمة تُقدَّر بنحو ٢٨,٧٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، في حين أن ٤٨,٣٪ من إجمالي سكان الدول الأعضاء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

الأمين العام يحث دول المنظمة لتكون في طليعة تطوير قطاع الحلال

أقر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال ٢٠٢٣ والقمة العالمية التاسعة للحلال في إسطنبول، تركيا، في ٢٥ نوفمبر الماضي، بأنه في السنوات الأخيرة، شهد سوق الحلال العالمي نموا كبيرا وأن الطلب على المنتجات الحلال المعتمدة مستمر في الارتفاع، حيث وصلت القيمة السوقية إلى ٤,٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. وألقى كلمة الأمين العام، نيابة عنه، سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، الدكتور أحمد كاويسا سينغيندو.

وأكد الأمين العام على أن صناعة الحلال لديها القدرة على تعزيز نمو الاقتصادات الوطنية وتوليد فرص العمل في الدول الأعضاء في المنظمة، وأن على الدول الأعضاء أن تتضافر وأن تنسق جهودها لتكون في طليعة تطوير صناعة الحلال.

ويعد معرض المنظمة للحلال ٢٠٢٣ ضمن دورة إسطنبول، حدثا تجاريا دوليا يبرز المنتجات والخدمات التي تتوافق مع التشريعات المنظمة للحلال في الشريعة الإسلامية. ويقدم المعرض، وهو منصة سنوية لخبراء صناعة الحلال والتجار ورجال الأعمال من كل من الدول الأعضاء في المنظمة والدول غير الأعضاء فيها، لمحة شاملة عن مجموعة متنوعة من السلع الحلال المعتمدة، ومن العارضين، إذ تتنوع المعروضات من إنتاج الأغذية إلى مستحضرات التجميل، والأزياء، والخدمات المالية، والمؤسسات التعليمية. والمؤتمرات هي من أبرز فعاليات معرض الحلال للمنظمة ٢٠٢٣ والدورة التاسعة للقمة العالمية للحلال، حيث يناقش خلالها خبراء الصناعة أحدث الاتجاهات ويتبادلون المعرفة حول مختلف جوانب صناعة الحلال.

الأمين العام: دول العالم الإسلامي الأكثر معاناة من آثار المناخ السلبية

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع لوزراء البيئة في العالم الإسلامي، الذي انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في ١٩ أكتوبر الماضي، تحت شعار «نحو تحقيق التحول الأخضر في العالم الإسلامي». وشجب معاليه، ضمن كلمته، واقع الحال الذي يذكر أن دول العالم الإسلامي تعاني أكثر من غيرها من دول العالم من الآثار السلبية لتغير المناخ، مشيراً إلى أن ذلك الأمر يعد غير مقبول.

وشدد الأمين العام كذلك على ضرورة إسماع صوت العالم الإسلامي في المنتديات التي تعنى بالبيئة على المستويين الدولي والعالمي، وأعرب عن ارتياحه للانخراط المتزايد للدول الإسلامية ضمن الجهود العالمية الموجهة للتصدي للتهديدات والتحديات البيئية، موضحاً أن قمة الأمم المتحدة ٢٧ لتغير المناخ التي انعقدت في جمهورية مصر العربية عام ٢٠٢٢، والنسخة ٢٨ التالية للقمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تُعدان معاً دلالة واضحة على مدى التزام الدول الأعضاء في المنظمة بالعمل في مجال تغير المناخ.

وكان المؤتمر التاسع لوزراء البيئة في العالم الإسلامي، الذي تميز أيضًا بحفل توزيع جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية، قد اختتم أعماله باعتماد إعلان وقرارات المؤتمر.

حسين طه يدعو لتعاون أوثق بين جامعات المنظمة

حث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على إرساء أسس تعاون وثيق فيما بين الجامعات التابعة للمنظمة، سعيًا إلى تحقيق التكامل بين مَواطن القوة لدى كل منها.

ووجه الأمين العام هذه الدعوة في كلمة ألقاها نيابة عنه سعادة السفير السيد عسكر موسينوف، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، في الاجتماع السابع والثلاثين لمجلس إدارة الجامعة الإسلامية في أوغندا، الذي عقد في ٧ ديسمبر الماضي في كمبالا. كما أشاد الأمين العام بالمجلس وبإدارة الجامعة لما قطعتاه من أشواط محمودة في العامين الماضيين، والتي وضعت الجامعة على المسار الصحيح نحو التعافي الكامل من مختلف التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وحث أصحاب المصلحة على اعتماد نُهُج خلّاقة لمواجهة التحديات المالية وتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

وخلال الاجتماع، جرى انتخاب البروفيسور محمد الطبطبائي، من دولة الكويت، رئيسًا جديدًا لمجلس إدارة الجامعة. وكان من أبرز الحاضرين في الاجتماع، النائب الثاني لرئيس وزراء جمهورية أوغندا، سعادة العميد المتقاعد موسى علي، والسيد محمد أبا الخيل، المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي، والدكتور عبد الرحمن الزيد، نائب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، وآخرون.

وتضمن جدول الأعمال تقارير شاملة من رئيس الجامعة ومراجعي الحسابات الخارجيين واللجان المختلفة التابعة للمجلس. وصدرت في ختام الاجتماع قرارات تهدف إلى النهوض بالأداء الإداري والأكاديمي للجامعة.

وتستعد الجامعة لتنظيم حفل التخرج الثاني والثلاثين، المقرر عقده يوم السبت ٩ ديسمبر ٢٠٢٣ في حرم الجامعة الرئيسي في مبالي، شرقيّ أوغندا، وخلاله سيتم توزيع الجوائز على ٢ ٥٧٣ خريجًا من مختلف التخصصات. وسيشهد الحفل أيضًا وضع حجر الأساس لبناء كلية الهندسة، وذلك في إطار المرحلة الثانية من مشروع البنك الإسلامي للتنمية الرامي إلى تعزيز بيئة التعلّم في الجامعة.

الجامعة الإسلامية في أوغندا تكرم شخصيتين متميزتين

احتفلت الجامعة الإسلامية في أوغندا بتخريج الدفعة الثانية والثلاثين في مبناها الرئيس في مبالي، شرق أوغندا. وشرفت هذه الفعالية البهيجة شخصيات بارزة من بينهم الفريق جيسيكا الوبو، نائب رئيس جمهورية أوغندا، ومعالي البروفيسور محمد الطبطبائي، رئيس مجلس إدارة الجامعة الإسلامية في أوغندا، كما حضر الحفل النائب الثاني لرئيس الوزراء، الفريق الركن المتقاعد موسى علي والنائب الثالث لرئيس مجلس الوزراء، لوكيا ناكاداما. ومثل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي السيد عبد النور محمد سكيندي، المدير العام لدائرة العلوم والتكنولوجيا بالمنظمة.

وأشاد الرئيس الأوغندي، يووري كاجوتا موسيفيني، في كلمته التي قرأها الفريق جيسيكا الوبو بالمنظمة لدعمها المستمر للتعليم العالي في أوغندا ومنطقة إفريقيا على نطاق أوسع.

"التعاون الإسلامي" تهنئ السعودية على فوزها باستضافة كأس العالم لكرة القدم و"إكسبو"

هنأت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وشعب المملكة العربية السعودية بمناسبة فوزها بحق استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٣٤.

جاء ذلك بعد أن أعلن رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، منح المملكة العربية السعودية شرف استضافة بطولة كأس العالم ٢٠٣٤.

وأعرب معالي الأمين للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طـه، عن ثقة منظمة التعاون الإسلامي التامة في قدرة المملكة العربية السعودية بما تملكه من قدرات وخبرات ومؤهلات، وبما لديها من الإمكانات البشرية واللوجستية والبنية التحتية على تنظيم نسخة ناجحة ومميزة وغير مسبوقة من كأس العالم، كما أعرب الأمين العام عن أمنياته بالتوفيق والنجاح للسعودية في استضافة هذه النسخة من كأس العالم.

وأشاد الأمين العام بدعم الدول الأعضاء في المنظمة لترشح المملكة العربية السعودية لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ لما تمثله هذه المناسبة الرياضية من رسالة مثالية للوحدة والشمول، ومما يعكس إطار التعاضد وتعزيز العمل الإسلامي المشترك الذي يصب في مصلحة شباب العالم.

وكانت الأمانة العامة للمنظمة قد أكدت دعمها الكامل لعزم المملكة العربية السعودية الترشح لاستضافة الحدث بعد إعلان الاتحاد السعودي لكرة القدم في ٤ أكتوبر الماضي.

وأشاد الأمين العام للمنظمة، بالمضامين التي جاءت في تصريح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، رئيسة القمة الإسلامية ودولة مقر المنظمة، مؤكدا أن السعودية لديها كافة الإمكانات البشرية واللوجستية والبنية التحتية لتقديم نسخة مميز وغير مسبوقة من كأس العالم.

وأضاف الأمين العام أن السعودية وهي أرض المحبة والسلام والوئام، سوف تستثمر الحدث المتمثل في كرة القدم اللعبة الشعبية الأولى في العالم في نشر رسائل المحبة والسلام إلى شعوب العالم بمختلف ثقافاتهم وأعراقهم.

وأشار السيد حسين طه إلى أن نجاح المملكة العربية السعودية في استضافة العديد من الأحداث العالمية والفعاليات الرياضية، يأتي امتدادا لما تضمنته مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وعلى الصعيد نفسه، وبمناسبة فوز مدينة الرياض باستضافة معرض اكسبو ٢٠٣٠، تقدم معالي الأمين العام للمنظمة، بالتهنئة للمملكة العربية السعودية، قيادة وحكومة وشعبا بهذا الانجاز العالمي المتميز والمستحق والذي يعكس المكانة والثقة الكبيرة التي تحظى بها المملكة العربية السعودية لدى المجتمع الدولي واعترافا بما تزخر به مدينة الرياض من مؤهلات كبرى جعلتها الأجدر لاستضافة هذا الحدث الكبير والهام.

وأكد الأمين العام أن هذا الإنجاز تم بجهد مخلص وسعي حثيث من القيادة السعودية الرشيدة، ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

وأعرب الأمين العام عن تمنياته الخالصة للمملكة العربية السعودية بالمزيد من التقدم والازدهار، مؤكدا ان اختيار الرياض لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ جاء بفضل بنيتها التحتية المتطورة والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وتنوعها الثقافي، مشيرا إلى أن فوزها ليس إنجازاً فقط للمملكة العربية السعودية وإنما لدول العالم الإسلامي ولمنظمة التعاون الإسلامي بوصف السعودية دولة مقر للمنظمة.

"التعاون الإسلامي" تبحث سبل تفعيل إنشاء "محكمة العدل الإسلامية" في الكويت

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ٢ نوفمبر الماضي بمقر الأمانة العامة في جدة، سعادة القنصل العام لدولة الكويت بجدة السيد محمد سعود المطيري المندوب الدائم لبلاده لدى المنظمة، وضم اللقاء من جانب وفد دولة الكويت الوزير المفوض السيد محمد راشد النعيمي من وزارة خارجية دولة الكويت والسكرتير الأول السيد تركي ملفي الديحاني والملحق الدبلوماسي السيد خالد حمد المخيال.

في غضون ذلك، عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعا تحضيريا مع وفد دولة الكويت، من أجل إقامة ورشة عمل لتفعيل محكمة العدل الإسلامية الدولية للمنظمة في مقر الأمانة العامة بجدة، في ١-٢ نوفمبر الماضي، وترأس جانب المنظمة في الاجتماع، سعادة السفير يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وضم الاجتماع كذلك سعادة الدكتور محمد آدم كولبو، مدير عام ديوان معالي أمين عام المنظمة، وسعادة السفير حسن علي، مدير إدارة الشؤون القانونية، فيما ترأس الوفد الكويتي، سعادة القنصل العام محمد المطيري، وبمشاركة متخصصين من الجانبين.

وجاء الاجتماع في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم ٤٩/٩-ق ت الصادر عن الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية، الذي عُقد في مارس الماضي بنواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك من أجل البحث في أفضل السبل والوسائل للتعجيل بإنشاء المحكمة ومباشرتها لعملها، وعقد ورشة عمل من أجل ذلك.

الأمين العام يشيد بالدور الهام الذي تقوم به الغرفة الإسلامية

عقد الاجتماع الـ ٣٩ للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في الدوحة، بدولة قطر في ١٦ ديسمبر الماضي. وأشار معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في كلمته التي ألقاها نيابة عنه السيد ناغي جاباروف المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية، إلى أهمية الدور البارز الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تعافي اقتصادات الدول الأعضاء بالمنظمة عبر تعزيز التجارة البينية والاستثمار والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والسياحة والخدمات المالية الإسلامية وتطوير البنى التحتية وتشغيل النساء والشباب.

كما دعا الأمين العام للمنظمة الجمعية العمومية للغرفة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بغية تطبيق القرارات الصادرة مؤخراً عن الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل وكذلك الدورة ٣٩ للجنة

الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

وأقر الاجتماع التوصيات الصادرة عن الاجتماع ٣٥ لمجلس ادارة الغرفة بشأن تغيير اسم الغرفة من (الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة) الى (الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية) واعتماد شعارها الجديد.

كما استعرض الاجتماع التقرير الخاص بتنفيذ برامج ومشاريع الغرفة لسنة ٢٠٢٣ وكذلك التقرير المالي لنفس السنة، وفي هذا السياق أقر الاجتماع التوصيات الصادرة عن مجلس إدارة الغرفة بشأن أنشطة وبرامج الغرفة لسنة ٢٠٢٤ واعتماد ميزانية الغرفة لسنة ٢٠٢٤.

حسين طه يحذر من مخاطر التمييز العنصري

افتتح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير يوسف الضبيعي، الدورة العادية الثانية والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في ٢٦ نوفمبر الماضي في جدة، حيث ألقى كلمة نيابة عن الأمين العام للمنظمة، معالي السيد حسين إبراهيم طه، بمناسبة المناقشة المواضيعية حول «القضاء على التمييز العنصري من منظور إسلامي ومنظور حقوق الإنسان»، وذلك لبحث السبل والوسائل اللازمة للتصدي لآفة التمييز المتزايدة، بما في ذلك التمييز العنصري ومظاهره المعاصرة المختلفة.

وأعرب الأمين العام عن صادق العرفان والامتنان للمملكة العربية السعودية، دولة مقر المنظمة، على الدعم السخي الذي ما فتئت تقدمه للمنظمة وعلى ما توليه من اهتمام خاص بكل أنشطتها وعلى استضافتها لمقر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان، بمدينة جدة، وذلك برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

كما نوه الأمين العام بالجهود الملموسة التي تبذلها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، معرباً عن شكره للمديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الأستاذة الدكتورة نورة زيد الرشود التي أثبتت التزامها المهني عبر تقديم دعم فني قيّم للأمانة العامة للمنظمة حول عدد من قضايا حقوق الإنسان، مثنياً في الوقت نفسه على الخدمات التي قدمتها الهيئة وأعضاءها الذين ستنتهي مهامهم بعد هذه الدورة.

وأوضح السيد حسين طه في كلمته بأن المنظمة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان يعترفان بالمساهمة القيّمة للهيئة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان باستقلالية وحيادية وموضوعية كاملة، حيث اضطلعت الهيئة بعمل كبير في تقديم توصيات متسقة إلى الدول الأعضاء بشأن موضوعات مختلفة تهدف إلى ضمان توافق حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية مع القيم الإسلامية.

ولفت الأمين العام إلى أن للتمييز العنصري عواقب وخيمة على الأفراد والمجتمعات المتضررة، فهو يديم عدم المساواة الاجتماعية، ويحدّ من فرص التقدم الاجتماعي والتوظيف، ويقوّض السلامة العقلية والبدنية، كما يمكن أن يسهم في نشوب التوترات والصراعات الاجتماعية وضعف الشعور بالانتماء.

كما أكد بأن منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك دولها الأعضاء، تظل في طليعة المناهضين للعنصرية، حيث إنها اضطلعت بدور نشط في وضع المقاييس المعيارية التي ساعدت في مكافحة هذه الآفة

الأمين العام يستقبل المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣ بمكتبه الأستاذة الدكتورة نورة الرشود، المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

وخلال اللقاء، استعرضت المديرة التنفيذية نشاطات الهيئة وسير عملها والحاجة إلى مسايرة الأمانة العامة لأنشطة الهيئة في إطار التنسيق المشترك بين الأمانة العامة للمنظمة والهيئة، خدمة لأهداف المنظمة وتطلعات الدول الأعضاء. وركزت في هذا الإطار على الاستعدادات الجارية لعقد الدورة العادية الثانية والعشرين للهيئة في جدة خلال الفترة الممتدة من ٢٦ إلى ٣٠ نوفمبر الماضي التي تنعقد هذه السنة تحت شعار "القضاء على التمييز العنصري من منظور إسلامي ومنظور حقوق الإنسان". ودعت المديرة التنفيذية للهيئة معالي الأمين العام لحضور افتتاح هذه التظاهرة.

من جهته، رحّب معالي الأمين العام بالمديرة التنفيذية للهيئة وأكد لها تقديره للجهود التي تقوم بها في إطار رصد ومتابعة المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان واستعداد الجهات المعنية في الأمانة العامة للمزيد من التنسيق والتعاون مع الهيئة بشكل يضمن المحافظة على استقلاليتها ويعزز فاعليتها.

مدير عام ديوان أمين عام "التعاون الإسلامي" يزور الهيئة

زار مدير عام الديوان وكبير مستشاري الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور محمد آدم كولبو، في ٨ أكتوبر الماضي، مقر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة. وخلال الزيارة، التقى الدكتور كولبو بالأستاذة الدكتورة نورة بنت زيد الرشود، المديرة التنفيذية للهيئة، وأكد الجانبان أهمية مواصلة التنسيق بين الأمانة العامة والهيئة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في دعم قضايا حقوق الإنسان في العالم الإسلامي والعالم أجمع بما يتسق مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة.

"التعاون الإسلامي" تشيد بالمبادرات الخلاقة للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ممثلة في الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، في اجتماعات اللجنة التنفيذية والجمعية العمومية في دورتها الثانية عشر للاتحاد، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاتحاد ووزير الرياضة في المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، وذلك في ٢٧ نوفمبر الماضي في مدينة الرياض.

وفي كلمته امام اجتماع الجمعية العمومية، اشاد السفير طارق بخيت بالقيادة الرشيدة لسمو الأمير عبد العزيز بن تركي للاتحاد التي حققت نجاحات وإنجازات كبيرةً لتطوير الرياضة في العالم الإسلامي، وأكد التزام الأمانة العامة في تعزيز التنسيق مع الاتحاد عبر إدارة الشباب والرياضة بهدف تحقيق الأهداف المنشودة في كل من خطة عمل المنظمة لتطوير الرياضة واستراتيجية المنظمة للشباب، ما من شأنه أن ينهض بقضايا الشباب في العالم الإسلامي وبخاصة في الإطار الرياضي.

ونوه السفير طارق في كلمته بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية من أجل تنمية الشباب والرياضة، اتساقا مع ما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان من رعاية كريمة للشباب وللحراك الرياضي داخليا وفي العالم الإسلامي، ولما تبذله وزارة الرياضة من جهود مقدرة لتنفيذ قرارات الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة التي انعقدت في سبتمبر ٢٠٢٢، ودعمها المقدر لنشاطات الأمانة العامة.

واشار السفير طارق بخيت في كلمته الي ما يمر به الشعب الفلسطيني من أوضاع إنسانيّة صعبة وبخاصة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قتل للأبرياء من الأطفال والنساء والشباب والقمع والعنف وهدم البنى التحتية الصحية والثقافية والرياضية.

تقرير سوق العمل ٢٠٢٣ - آثار تزايد الرقمنة والأتمتة على التوظيف

أطلق مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛ (سيسرك) تقرير سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٣ خلال المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل، الذي عقد في باكو، جمهورية أذربيجان ٢١ - ٢٣ نوفمبر الماضي. ويبحث التقرير في حالة سوق العمل ويناقش بعض الجوانب الهامة لسياسة سوق العمل والتطورات في دول المنظمة. ويقدم التقرير أيضًا تقييمًا موجزًا للتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية سوق العمل للمنظمة ٢٠٢٥ بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية وإجابات الاستطلاع.

ويبدأ التقرير بتقديم رؤى قيمة حول ديناميكيات مشاركة القوى العاملة والتوظيف في دول المنظمة.

كما يسلط التقرير الضوء على الزيادة المطردة في حصة دول المنظمة في القوى العاملة العالمية، رغم بقاء معدلات المشاركة راكدة داخل منطقة المنظمة. وفي ضوء هذه التغييرات، يؤكد التقرير الأهمية الحاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب، الذين يواجهون فرصا محدودة في أسواق العمل، مشيرا إلى أن هذا الوضع يتطلب بذل جهود مركزة لإطلاق العنان لإمكانات شريحة كبيرة من السكان. ويؤكد التقرير كذلك الحاجة الملحة للحماية الاجتماعية والمساواة في الدخل. وبينما تم إحراز تقدم في الحد من معدلات الفقر، لا يزال هناك طلب على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لضمان رفاهية جميع العمال.

ويدور الموضوع الرئيسي لهذا التقرير حول دراسة الرقمنة والأتمتة وآثارها على دول المنظمة. ومع خضوع الصناعات للتحول الرقمي، تتم إعادة تعريف الوظائف، وإعادة هيكلة المهام، وتتطور المهارات. ورغم الوعود بزيادة الإنتاجية، والابتكار الرائد، وسوق العمل المتغير في العصر الرقمي، فإنها تفرض أيضا مخاطر، وخاصة بالنسبة للأفراد الذين تكون مهاراتهم وأدوارهم أكثر عرضة للأتمتة. وتركز الرسالة الأساسية لهذا التقرير على الحاجة الملحة إلى تزويد الأفراد بالمهارات والقدرات اللازمة لمستقبل العمل. ولا يقتصر التحدي المقبل على الحفاظ على الوظائف فحسب، بل يشمل أيضا الاستخدام الكامل للتكنولوجيات الناشئة لدفع النمو الاقتصادي، وخلق سبل جديدة للرخاء، وتمهيد الطريق نحو التنمية الشاملة. ويتوقف النجاح على اتخاذ تدابير استباقية لمعالجة الفجوة الرقمية، وتعزيز التعليم والتدريب، وتشجيع الابتكار، وإقامة نظام بيئي قائم على التعاون والشراكة.

الإيسيسكو تعقد مؤتمرا دوليا حول الترجمة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

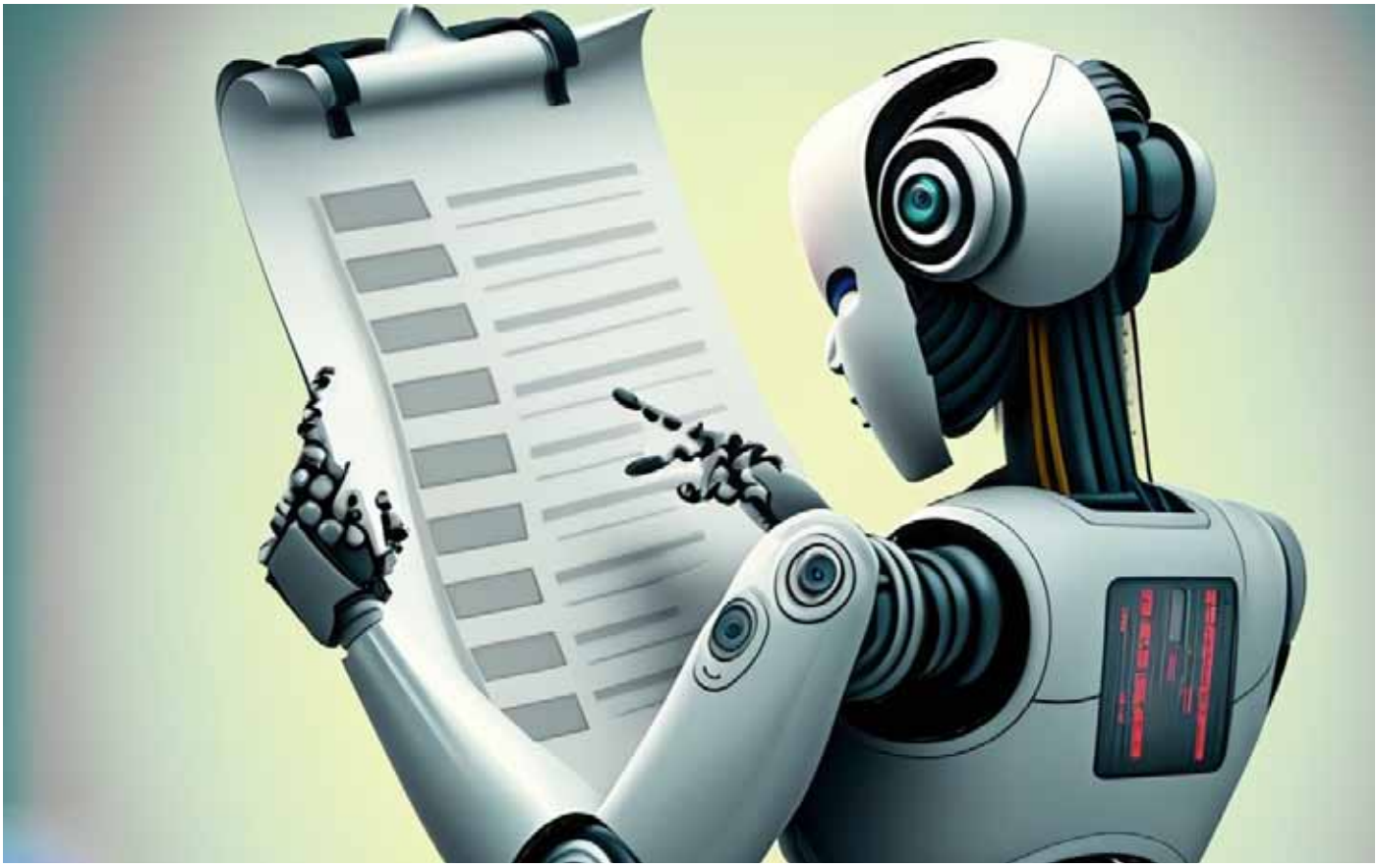

عقدت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، في ٤ أكتوبر الماضي، مؤتمرها الدولي "الترجمة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.. نموذج الترجمة من اللغة العربية وإليها"، بالتعاون مع جمعية الترجمة المقبولين لدى المحاكم بالمملكة المغربية (التاج)، بحضور نخبة متميزة من الخبراء الدوليين والطلاب والباحثين في مجال الترجمة، وذلك بهدف مناقشة سبل تطوير النماذج الجمالية الإبداعية للترجمة العربية في البيئات التكنولوجية الرقمية وغير الرقمية، وبناء قدرات المترجمين الشباب وإعداد كوادر مدربة منهم في مجال الترجمة الآلية، وتبادل المعارف في مجال الترجمة الإبداعية من أجل الارتقاء بجودة الترجمة.

واستهلت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، أعقبتها كلمة الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، ألقاها نيابة عنه الدكتور عبد الإله بنعرفة، نائب المدير العام، وأكد فيها أن المؤتمر يستعرض التحديات التي تواجه الترجمة من اللغة العربية وإليها، في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل المخاوف الأخلاقية المرتبطة بالترجمة الذكية، وإمكانية تحريف المعاني عن مقصدها الأصلي.

وأضاف أن الترجمة هي سبيل التواصل والتعارف بين الأمم والثقافات المختلفة، وأن العالم اليوم في أمس الحاجة إلى الترجمة أكثر من أي زمن مضى، واستعرض مجهودات الإيسيسكو في مجال الترجمة، عبر ترجمتها لمئات المؤلفات والمقالات في مختلف التخصصات التي تهم العالم الإسلامي، بغية تبليغ رسالتها الحضارية في أرجاء العالم.

وعقب الجلسة الافتتاحية، انطلقت جلسة "الترجمة الآلية واستعمال الذكاء الاصطناعي: الواقع والتحديات"، حيث أكد خلالها السيد دييغو كريشان، رئيس شركة "كريتيف ورد" الإيطالية، على ضرورة إلمام المترجم بكل أدوات الترجمة الذكية، وفهم الأخطاء الشائعة لهذه الأدوات، فيما قال الدكتور محمد أكماضان، رئيس قسم الترجمة بمقر الأمم المتحدة بجنيف، إن الذكاء الاصطناعي يساعد على المراقبة والتحقق من جودة الترجمات وتوحيد واتساق النص، ويساعد في الترجمة للغات التي لا تتوفر لها موارد ومراجع كافية.

واستعرض السيد إسماعيل أجبيلي، رئيس قسم الترجمة بالإيسيسكو، تاريخ الترجمة الذكية ومميزاتها وعيوبها، مؤكدا أن الترجمة الذكية من اللغة العربية وإليها تواجه العديد من الصعوبات لما تشمله اللغة العربية من تنوع شديد في مفرداتها، فيما قدم الدكتور عبد الفتاح الحجمري، مدير مكتب تنسيق التعريب التابع لمنظمة "الألكسو" بالرباط، مداخلة تحت عنوان "ما أحوج العربية اليوم للذكاء الاصطناعي"، أعقبتها كلمة للسيد موفق فائق توفيق، أول رئيس لقسم الترجمة في قناة الجزيرة الإخبارية، أكد فيها أن ترجمة النصوص لا تعني الترجمة الحرفية للكلمات، بل يجب مراعاة المعنى المقصود وسياق النص، بالإضافة إلى الخصوصية الثقافية لكل لغة.

الإيسيسكو تشارك في معرضي (الشارقة والدار البيضاء) للكتاب

شاركة منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في الدورة الـ ٤٢ للمعرض الدولي للكتاب، الذي نظمته هيئة الشارقة للكتاب، وافتتحه صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بحضور عدد من الشخصيات الإماراتية والدولية. وقام المعرض هذا العام تحت شعار «نتحدث كتبا» واستمر من ١ نوفمبر الماضي حتى ١٢ من الشهر نفسه في مركز إكسبو الشارقة، بمشاركة أكثر من ألفي دار نشر من ١٠٩ دول، تعرض أكثر من ١,٥ مليون عنوان، منها ٨٠٠ ألف عنوان عربي و٧٠٠ عنوان بلغات أخرى.

وشهد جناح الإيسيسكو في المعرض، تقديم برنامج ثقافي وفني متنوع، عبر عن الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة لقضايا الكتاب والنشر بصفة خاصة، وللثقافة في العالم الإسلامي بشكل عام.

وشارك خبراء ومفكرون وأدباء وشعراء متميزون من الدول الأعضاء في حلقات نقاشية عقدت في الجناح، حيث قدموا محاضرات حول مختلف القضايا الثقافية والفكرية الراهنة، وقراءات من مجموعة من الإصدارات والمؤلفات الحديثة. كما تم تنظيم مسابقات ومنح جوائز تكريما للأعمال الأدبية في الحضارة الإسلامية، ولمواقع وعناصر التراث في العالم الإسلامي.

وضم جناح الإيسيسكو أيضا شاشات عرض تبث مقاطع مرئية من إنتاج المنظمة، تسلط الضوء على عدة مشاريع ومبادرات للإيسيسكو، ومنها استضافة مقر المنظمة المعرض والمتحف الدولي للسيرة النبوية والحضارة الإسلامية.

من جهة ثانية، شاركت (إيسيسكو) بجناح خاص في الدورة الأولى للمعرض الدولي لكتاب الطفل والشباب، الذي نظمته وزارة الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية، في مدينة الدار البيضاء، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وتم افتتاحه في ٥ نوفمبر الماضي وحتى ٢٢ من الشهر نفسه.

واستقبل الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، بجناح المنظمة في المعرض، السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية، وعددا من كبار الشخصيات المشاركين في افتتاح المعرض، حيث أطلعهم على أبرز ما يتضمنه جناح الإيسيسكو من منشورات ورقية ورقمية، وأهم الأنشطة التي ستجري في الجناح طوال أيام المعرض، والموجهة بالأساس إلى الأطفال والشباب، في إطار برنامج عام الإيسيسكو للشباب.

وشارك المدير العام للإيسيسكو في افتتاح جناح مبدعي "مارفل" بالمعرض، والذي يستضيف ٧ من مبدعي رسومات "مارفل"، الذين لهم بصمة كبيرة في عالم القصص المصورة.

وشهد جناح الإيسيسكو في المعرض تنفيذ برنامج ثقافي وفني وترفيهي ثري، يشمل عشرات الأنشطة والجلسات النقاشية والحوارية لفائدة الأطفال والشباب، بمشاركة نخبة متميزة من المفكرين والمثقفين والأدباء والشعراء، وفي مقدمتها جلسة حوارية مفتوحة للدكتور المالك مع الشباب، لمناقشة أبرز القضايا التي تهم شباب العالم الإسلامي، وما تقدمه المنظمة من برامج ومشاريع لتنمية مهاراتهم لتواكب مهن الغد، ولترسيخ ثقافة الاستشراف الاستراتيجي، والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم في هذا الشأن.

كما شارك عدد من رؤساء القطاعات ومديري الإدارات والمراكز والخبراء بالإيسيسكو، في أنشطة الجناح اليومية، حيث سيتم استعراض أبرز جهود المنظمة في مجالات التربية والعلوم والثقافة، خصوصا الموجهة لفائدة الأطفال والشباب، بالإضافة إلى عقد ندوات حول موضوعات اللغة العربية، وحفظ وتثمين التراث، والإنتاج الأدبي والفني الموجهة للأطفال والشباب، والثقافة الرقمية، فضلا عن فقرات تفاعلية تتضمن مسابقات وورش تدريبية في الرسم الإبداعي.

القانون الدولي و ثقب غزة الأسود

د. طارق العجال
موظف تخصصي بديوان الأمين العام

تُعرف الثقوب السوداء في علم الفلك بأنها منطقة موجودة في «الزمكان» وتتميز بجاذبية فائقة القوة لا يمكن لأي جسم أو جزيء أو حتى طيف الضوء الفرار منها. هي فوهة معتمة تبتلع كل أجزاء ومكونات النجوم العملاقة المندثرة.

هذه المرة الفوهة هي ما يحصل في غزة من إبادة وجرائم حرب، والأجزاء المنسحقة فيها هي الإعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي الذي يستمد روحه من الإعلان نفسه، والذي من المفارقات العجيبة في عالمنا الذي باتت المفارقات هي أصل الأشياء فيه أن يتم الاحتفاء والاحتفال به بمناسبة مرور ٧٥ سنة على إعلانه في العاشر ديسمبر ١٩٤٨، هي عدد السنوات نفسه الذي عاشته إسرائيل التي تحتفل للمفارقة هذه السنة بمرور ٧٥ سنة على تأسيسها في مايو ١٩٤٨، وقدر لهذا التزامن أن يكون سيد المفارقات بأن تكون إسرائيل الأكثر انتهاكا واستهتاراً بأبسط نصوص وأعراف هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي، وهلما جرا من الأعراف الدولية والمعاهدات الدولية التي ابتلعها ثقب غزة الأسود. لقد أثبت ثقب غزة للجميع بأن عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية لازال قائما، وأن وحشية العلاقات الدولية القائمة على منطق القوة والسطوة هي روح النظام الدولي السائد، وأن أرمادة المنظمات الدولية والتشريعات القانونية والحقوقية والقائمة غير المتناهية من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا يمكن أن تفعل شيئا فيه سوى أن تقف عاجزة أمام ٣٢ ألف طن من القنابل شديدة التفجير التي جرى بها تدمير قطاع غزة خلال ثلاثة وتسعين يوما من القصف المتواصل، كما أثبت أن سطوة قانون القوة والمصالح لا يمكن أن توقفها صحائف القانون وكتبه ومؤسساته.

وسحب ثقب غزة ذرائع الحداثة الغربية والدول الغربية عموما التي مارست التنظير على عالمنا –عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية – بشعارات حقوق الانسان والمساواة والديمقراطية وهلما جرا من المبادئ الرنانة، لقد سحب هذا الثقب كافة ما تتستر به الدول الغربية من شعارات وتركها تقف عارية لأول مرة على حقيقتها، لنراها نحن في عالمنا الإسلامي والشرقي عمومه كما هي لا كما تريد هي أن نراها عليه، ولنتأكد أن المعيار الوحيد الذي يتحكم في العلاقات الدولية هو المصلحة والايديولوجيا ولو تصادمت بشكل فاضح – كما يحدث في غزة– مع أبسط القيم الإنسانية والدولية.

ابتلع ثقب غزة الأسود جهود ٧٥ سنة من تجميل إسرائيل ومحاولة شرعنة وجودها

لقد ابتلع ثقب غزة الأسود جهود ٧٥ سنة من تجميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومحاولة شرعنة وجودها في الواقع وفي الوعي العربي والإسلامي والعالمي بشكل عام، حيث تجلت وبشكل فاضح النواة الصلبة التي يقوم عليها هذا المشروع من خلال سيل التصريحات المتطرفة الصادرة عن سياسيي وإعلامي حكومتها المتطرفة ومفكريها، هذه النواة التي تتأسس على مبدأ توراتي ديني موغل في النصية، مبتور عن أي اتساق مع واقع العصر ومسارات الأحداث فيه، والأدهى كونه يتعارض مع الذوق الدولي العام الذي لا يقبل –ولو علنا– التبجح بالإبادة التامة، وتسوية المدن بالأرض، والدعوة إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة لحسم أمرها بشكل نهائي، وإهداء تفجير المربعات السكنية بمن يسكنها لأطفال الاحتلال بمناسبة أعياد ميلادهم، حتى أن أحد الجنود تأسف لابنه أنه لم يجد رضّعاً في غزة ليقتلهم واكتفى بقتل فتاة في الثانية عشر من عمرها، ناهيك عن سيل الاحالات إلى النصوص التوراتية واسقاطها على واقع الحرب على غزة بما تتضمنه من دعوات صريحة للقتل والإبادة دون أي مراعاة لأي مبادئ أو أعراف أو قوانين.

لقد كشف «ثقب غزة» أن المشروع التوسعي لا يختلف عن المشاريع المتطرفة والإرهابية في عالمنا الإسلامي ولو قيد أنملة، فكلاهما يقف على نفس المنطق الديني، ويتوخى السبل نفسها في إسقاط هذا المنطق على الواقع، والفرق الوحيد بينهما أن الأول يلقى ترحيبا ودعما وتغطية كاملة من – ما كان يسمى سابقا– العالم المتحضر والثاني يتبرأ ويحاربه كل العالم وعلى رأسه المسلمون أنفسهم، الذين لا تسمح لهم قيمهم الدينية بإطلاق عنان الأحقاد والانتقام.

لقد أثبت هذا الثقب أن الضعف الهيكلي الذي يتلبس بمجلس الامن وأجهزة الأمم المتحدة والذي لا طالما كان سندا لدعاة إصلاح هذه المنظومة قد انتقل من مرحلة عدم القدرة على ضبط السلم في العالم إلى مرحلة تأجيج حالة الحرب وفرض منطق حق القوة بدلا عن منطق قوة الحق. وبالتالي بات هو الخطر نفسه، وبات على العالم الحر –الجديد– أن يسارع إلى فرض منطقه في إصلاح هذه المنظومة قبل أن تنهار على رأس الجميع كما انهارت عصبة الأمم وأجهزتها يوما ما.

لقد مثلت فلسطين أول اختبار للمعاهدات الدولية وما يعرف بالقانون الدولي الذي ولد في السنة التي ولدت فيها مأساتها، ومثلت عبر تاريخها تحديا حقيقياً لآليات القانون الدولي الإنساني، واختبارا لمدى جدية الأمم حول السلم الدولي، ولا زالت فلسطين طيلة ٧٥ سنة الفارطة تؤكد لنا أن العالم ليس بخير وأن منظومته لا تعمل بمنطق سليم.

لقد باتت المطالبة بإصلاحات شاملة داخل الإطار القانوني لمعالجة التحيزات المنهجية التي تشهدها الساحة الدولية أمرا ملزما لدول الجنوب التي تُمارس عليها هذه التحيزات أكثر من غيرها، وبات أمر البت في بنية النظام العالمي أحادي القطب مطلبا وجوديا يقتضيه الأمن الوطني لكل بلد من بلداننا.

الكرة الأرضية أصبحت خارج مساحة التشغيل الآمنة

لوس أنجليس - هايلين سميث - (ت ك أ-د ب أ): توالت التحذيرات المنذرة بالخطر، من مسؤولين أمريكيين ودوليين، بشأن ارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض بشكل ليس له مثيل، إلى جانب الآثار المتفاقمة للتغير المناخي خلال الأسابيع الأخيرة، وذلك وسط خلفية من الظواهر الجوية القاسية، وحرائق الغابات المدمرة.

وذكرت صحيفة لوس أنجليس تايمز أن شهر أغسطس الماضي، هو أكثر الشهور المماثلة له حرا على كوكب الأرض على الإطلاق، وشهد نصف الكرة الأرضية الشمالي، أكثر فصول الصيف ارتفاعا في درجة الحرارة، وفقا لما ذكرته الهيئة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي.

وجاء في بيان لكبيرة العلماء بالهيئة ساره كابنك، أن "موجات الحرارة البحرية العالمية، وتنامي ظاهرة النينو يؤدي إلى حدوث ارتفاع إضافي، في درجة الحرارة خلال العام الحالي، ولكن مادامت الانبعاثات الغازية مستمرة في إنتاج ارتفاع مطرد في الحرارة، فنتوقع تحطيم مزيد من الأرقام القياسية، في الحرارة خلال السنوات المقبلة.

وجاء ارتفاع درجة الحرارة في أعقاب، دراسة نشرتها مجلة تقدم العلوم الأمريكية، أشارت إلى أن كوكب الأرض تجاوز، ستة من أصل تسعة حدود للعمليات، التي تعد ذات أهمية قصوى، للحفاظ على استقرار ومرونة نظام الأرض ككل.

وهذه الحدود تشمل سلامة الغلاف الجوي، والتغيرات التي تطرأ على المياه العذبة والتغير المناخي، وهناك حدان على وشك أن يتم الإخلال بهما، وهما تلوث الهواء وتحمض المحيطات، في حين أن حدا واحدا فقط وهو الأوزون في الغلاف الجوي، هو الذي تعافى قليلا.

وقالت الدراسة إن "الأرض أصبحت الآن، خارج مساحة التشغيل الآمنة للبشرية».

ويقول الباحثون في الهيئة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي، إن درجات الحرارة العالمية على سطح الأرض، في أغسطس الماضي سجلت درجتين وربع الدرجة، أعلى من متوسط درجة الحرارة في ذات الشهر خلال القرن العشرين، وبذلك تجاوز الرقم القياسي السابق، وهو ١٥ر٦ درجة مئوية، الذي تم تسجيله في أغسطس ٢٠١٦ بأكثر من نصف درجة.

وتؤكد إلين بارتو جيليز وهي عالمة فيزياء، بالمراكز الوطنية للمعلومات البيئية، التابعة للهيئة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي، أن "هذا التطور يمثل بالنسبة قفزة هائلة جدا، من رقم قياسي إلى آخر"، وتشير إلى أن الرسوم البيانية لدرجات الحرارة، والتي ترجع إلى فترة منتصف القرن التاسع عشر، تظهر حدوث ارتفاع مطرد، تسارع أثناء العصر الصناعي، غير أن أغسطس ٢٠٢٣، يمثل "نقطة خاصة له بشكل أساسي لا مثيل لها».

وأكد التقرير ما شهده ملايين الناس خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك موجات الحر التي حطمت الأرقام القياسية، وتعرض لها كل ركن من أركان الكرة الأرضية تقريبا، وشهدت آسيا وأفريقيا والأمريكيتين أكثر شهور أغسطس حرارة على الإطلاق، وهو نفس الحال في القطب الشمالي. ولم تكن الأرض وحدها هي التي تغلي من شدة الحرارة، فشهر أغسطس سجل أيضا رقما قياسيا، في ارتفاع درجة حرارة سطح البحر بشكل غير مألوف على أساس شهري، مسجلا ١،٨٥ درجة فوق المتوسط.

وتعلق بارتو جيليز قائلة، "إننا شهدنا درجة حرارة غير مسبوقة، في مياه محيطات العالم، وهذا بالتأكيد يثير المخاوف، لأنه سيكون له عواقب تتجاوز مجرد منطقة المحيطات، فهذه الحرارة المرتفعة تزعج البيئات البحرية، وأيضا تؤثر على تكوين العواصف».

الصومال

العاصمة: مقديشيو
المساحة: ٦٣٧٦٥٧ كم^2
اللغات الرسمية: الصومالية والعربية
العملة: شلن صومالي

جمهورية الصومال الفيدرالية، أو الصومال، و Soomaaliya Jamhuuriyadda Federaalka بالصومالية، وتكتب بالإنجليزية Somalia، وكانت تعرف فيما قبل باسم جمهورية الصومال الديمقراطية، وهي دولة عربية وعضو مؤسس في منظمة التعاون الإسلامي، وتقع في منطقة القرن الأفريقي في شرق أفريقيا ويحدها من الشمال الغربي جمهورية جيبوتي، ومن الجنوب الغربي جمهورية كينيا، ومن الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندي ومن الغرب جمهورية إثيوبيا. وتملك أطول حدود بحرية في قارة أفريقيا.

وتتسم تضاريسها بالتنوع بين الهضاب والسهول والمرتفعات. ويعتبر مناخها صحراويا حار على مدار السنة مع بعض الرياح الموسمية والأمطار غير المنتظمة. وكان شمال شرق الصومال قديماً أحد أهم مراكز التجارة العالمية بين دول العالم القديم. حيث كان البحارة والتجار الصوماليون يتاجرون في البخور واللبان (المستكة) ونبات المر والتوابل والتي كانت تعتبر من أقيَم المنتجات في المنطقة الجنوبية من جزيرة العرب وسقطرى بالنسبة للمصريين القدماء والفينقيين والمايسونيين والبابليين، الذين ارتبطت بهم جميعاً القوافل التجارية الصومالية وأقام الصوماليون معهم العلاقات التجارية.

ومع نشاة الإسلام على الجهة المقابلة لسواحل الصومال المطلة على البحر الأحمر تحول التجار والبحارة والمغتربين الصوماليين القاطنين في شبه الجزيرة العربية تلقائياً إلى الإسلام وذلك من خلال تعاملهم مع أقرانهم من التجار العرب المسلمين. ومع فرار العديد من الأسر المسلمة من شتى بقاع العالم الإسلامي خلال القرون الأولى من انتشار الإسلام بالإضافة إلى دخول أغلبية الشعب الصومالي إلى الإسلام سلمياً عن طريق المعلمين الصوماليين المسلمين الذين عملوا على نشر تعاليم الإسلام في القرون التالية.

وتحولت الدويلات القائمة على أرض الصومال إلى دويلات ومدن إسلامية مثل مدن مقديشيو وبربرة وزيلع وباراوا ومركا والذين كونوا سوياً جزء من الحضارة البربرية. وعرفت مقديشيو بعد انتشار الإسلام في الصومال باسم «مدينة الإسلام» كما تحكمت في تجارة الذهب في منطقة شرق أفريقيا لقرون طويلة. وفي العصور الوسطى.

واستطاع الصومال في البداية مقاومة الاستعمار، حيث تمكنت دولة الدراويش من صد هجوم الإمبراطورية البريطانية أربع مرات متتالية وأجبرتها على الانسحاب نحو الساحل. وتعرضت دولة الدراويش للهزيمة في النهاية في عام ١٩٢٠ عندما استخدمت القوات البريطانية الطائرات خلال معاركها في أفريقيا لقصف «تاليح» عاصمة الدولة الدرويشية وبذلك تحولت كل أراضي الدولة إلى مستعمرة تابعة للإمبراطورية البريطانية. كما واجهت إيطاليا نفس المقاومة من جانب السلاطين الصوماليين ولم تتمكن من بسط سيطرتها الكاملة على أجزاء البلاد إلا خلال الحكم الفاشي لإيطاليا في أواخر عام ١٩٢٧. واستمر هذا الاحتلال حتى عام ١٩٤١ حيث تم استبداله بالحكم العسكري البريطاني. وظل شمال الصومال مستعمرة بريطانية في حين تحول جنوب الصومال إلى دولة مستقلة تحت الوصاية البريطانية إلى أن تم توحيد شطري الصومال عام ١٩٦٠ تحت اسم جمهورية الصومال الديمقراطية. وعمل الصومال على توطيد علاقاته مع الدول الأفريقية، فكان من أولى الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي، كما قام بدعم ومساندة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، ورغم معاناته جراء الحرب الأهلية وعدم الاستقرار على المستوى الداخلي، نجح الصومال في إنشاء نظام اقتصادي حر يفوق العديد من الأنظمة الاقتصادية الأفريقية الأخرى حسب دراسة لمنظمة الأمم المتحدة.

أمل... نحو تخطي عوائق العمل الإعلامي لتحقيق الإنجاز وإحداث الفارق

د. عبد الحميد صالحي
رئيس تحرير مجلة المنظمة،
ومدير إدارة شؤون الإعلام المكلف

منذ سنين ليست بالقليلة ونحن نكد ونجد، ومن دون كلل ولا ملل لتطوير العمل الإعلامي للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف إيصال إعلام المنظمة إلى مراتب عليا في مواكبة الأحداث، وذلك بتوفير تغطيات إعلامية شاملة ومبتكرة تشد القارئ وتبقيه متابعاً لكل ما تنشره المنظمة من أخبار حول فعالياتها ومبادراتها. ويشكل ذلك في حد ذاته تحدياً لا يسهل تجاوزه في كل الأوقات. وكان دائماً يحدونا الأمل مع كل جهد إعلامي نبذله بأن نحدث الفارق في المخرجات، ونصل إلى مرحلة نجد فيها أنفسنا أننا قد تخطينا كل معوقات العمل الإعلامي، وما أكثرها، لتنوعها وعدم تمكننا دائما من التحكم في مسبباتها، ووصلنا إلى إنجاز العمل الإعلامي المطلوب بغية تحقيق الهدف المرسوم أمامنا دائما، وهو تعزيز الظهور الإعلامي للمنظمة بإبراز مبادراتها وإنجازاتها في شتى المجالات التي تضطلع بها، والتعريف ببرامجها ونشاطاتها لاطلاع الرأي العام المحلي والدولي بما تبذله المنظمة من جهود، سيجهلها الكثيرون لا محالة، إن لم يواكبها إعلام رقمي بالنص الرشيق والصورة والفيديو المعبرين عن الخبر والحدث.

لقد تجاوزت المنظمة بالفعل في مقاربتها الإعلامية رتابة الاكتفاء بالنص ونشر الأخبار لمجرد التوثيق، وتعدتها إلى العمل من أجل بلوغ التفاعلية في عرض الأخبار، بل وأبحرت إعلامياً للوصول إلى جميع شرائح المجتمعات والفئات والأعمار وتقديم الأخبار المناسبة لهم في حلة متميزة، وذلك بعرض أخبارها في مغلف إلكتروني جديد وجذاب يشد المبحر في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وفي فضاء شبكاتها للتواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب، والمتصفح لمطبوعاتها الإلكترونية والورقية.

إننا عازمون على أن تكون للمنظمة هوية بصرية معبرة عن ذاتها ومستلهَمة من خصوصيتها وأهدافها، وأن ينعكس ذلك على كل ما يُنشَر من أخبار وتقارير سواء على موقع المنظمة أو على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها. وقد يلحظ المتتبع لأخبار المنظمة، ولاسيما على شبكات التواصل الاجتماعي أن هناك هُوية بصرية قد بدأت تتشكل ويتم ترسيخها تدريجياً عند نشر البيانات الصحافية والأخبار، وذلك لترسيخ تلك الهُوية البصرية التي تميز المنظمة عن غيرها في نشر المحتوى الإعلامي وتقديمه للجماهير المتابعة لمستجدات الأخبار التي تتم تغذية الواجهات الإعلامية للمنظمة بها بشكل مستمر.

ونحن نقوم بذلك كله وفي أذهاننا هدف نصبو لتحقيقه دوما، ألا وهو مواكبة الأحداث وتعريف الجمهور المتابع بها بشكل آني وبلغات المنظمة الرسمية الثلاث، وهو ما يشكل كذلك تحدياً لنا نعمل دوماً على تخطيه، حيث يرافقنا في ذلك كادر متمرس من المترجمين الذين لا يدخرون جهداً في سبيل مواكبة الأحداث والفعاليات، وتقديم النصوص المترجمة للأخبار لنشرها وإرسالها على قواعد بيانات وسائل الإعلام والإعلاميين لتصل إليهم أخبار المنظمة لحظة بلحظة بمجرد إقامة الفعاليات، بل وحتى قبل انتهائها.

علاوة على ذلك، تعمل المنظمة على زيادة التشبيك الإعلامي وتعزيز التعاون الثنائي مع المؤسسات الإعلامية في الدول الأعضاء ومنظمات العمل الإعلامي الإسلامي المشترك، والمنظمات الإعلامية الرائدة التي تهتم بنشر أخبار المنظمة وتداولها. ويقتضي ذلك منا المتابعة والاستفادة من مخرجات هذه الشراكات لخدمة أهداف المنظمة وتعزيز حضورها الإعلامي في شتى أصقاع العالم للتعريف برسالتها وأهدافها ومشاريعها ومساهماتها في الدفع بالقضايا التي تهم تنمية دول العالم الإسلامي في شتى المجالات، حيث لا يتحقق ذلك كله إلا بإعلام يقظ ومواكب للمبادرات والفعاليات.

وعلى الرغم من الإمكانات والتجهيزات الإعلامية المحدودة المتوفرة التي نتوخى من خلالها إحداث فارق إعلامي ملموس، والتي ستتدعم بمعدات إعلامية عالية الجودة قريبا، فلقد آلينا على أنفسنا ألاّ ندخر جهداً إلا وبذلناه من أجل تحقيق التميز في العمل وإشراك الجميع في تطوير العمل الإعلامي بنفَسٍ جديد وتفتح نحو الأفكار البناءة الرامية إلى تحقيق التفوق وإنجاز الأفضل دائما.

وتجسيدا لمسعى تطوير الواجهة الإعلامية للمنظمة، فإنه سيتم قريبا بإذن الله إطلاق الحلة الجديدة لموقع المنظمة على شبكة الإنترنت، وقد شارف العمل لتحقيق ذلك على الاكتمال، والعمل جارٍ على إطلاق التطبيقات الإعلامية الداعمة للموقع الجديد لنشر الأخبار والصور والبيانات التوضيحية والتفاعلية ومتابعة عملية نشرها بمختلف لغات المنظمة. ثم إن العمل جارٍ كذلك لتطوير تطبيقات أخرى لحصر وتتبع الرصد الإعلامي لما يُنشَر عن المنظمة من أخبار وتقارير وفيديوهات على وسائل الإعلام بشتى أنواعها.

وتبقى العوائق التي تجابه العمل الإعلامي ماثلة أمامنا أينما توجهنا ومهما حاولنا التهرب منها، بيد أنه بالعزم، والمثابرة، والمشورة، والإدارة والعمل بروح الفريق، سنجد لا محالة طرقا ما وحلولا من خارج الصندوق لتجاوز تلك المعوقات لتحقيق الهدف الذي رسمناه لأنفسنا نحن فريق الإعلام، ويشاركنا فيه كل منسوبي الأمانة العامة، ألا وهو «تحقيق الإنجاز، بل ومع إحداث الفارق»، آملين الدعم والسند من الجميع وبذل مزيد الجهود خدمةً لمنظمتنا وسعياً لجعلها في مصافّ المنظمات الدولية الأكثر نشاطاً وحركية على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

> إن انتصار كتلة منظمة التعاون الإسلامي في اعتماد القرار لا يدعو إلى الدعة والاسترخاء بقدر ما يدعو إلى المزيد من الجهود

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI